



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

شعبة: التاريخ

قسم: العلوم الإنسانية

مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية

وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إشراف الأستاذ:

قريبي سليمان

إعداد الطالب:

بوهناف يزيد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	لجنة المناقشة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
أ.د. حسينة حمّاميد	رئيسا	أستاذ	جامعة الحاج لخضر - باتنة
د. قريبي سليمان	مقرر	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الحاج لخضر - باتنة
د. غيلاني السبتي	عضوا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الحاج لخضر - باتنة

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح أمي و أبي رحمهما الله

إلى زوجتي التي صبرت معي و عليّ و أمدتني العون في عملي

إلى فلذات الأكباد أبنائي : أيوب ، يونس ، علي ، بساعة و نوح

إلى أفراد الأسرة جميعا

إلى الذين وفرو الي كل ما أحتمجه في سبيل البحث العلمي و أعانوني في انجاز

هذه الدراسة

إلى كل هؤلاء و غيرهم أهدي هذا العمل .

يزيد

شكر

أتوجه بالشكر و التقدير إلى كل من أعانني في إعداد هذا البحث و أخص منهم
المشرف الأستاذ الدكتور خمري الجمعي الذي لم يبخل عليّ رغم كثرة التزاماته
بنصائحه و توجيهاته القيمة .

و كل من ساهم في انجاز هذا البحث .

إلى كل هؤلاء و غيرهم أتوجه بالشكر الجزيل عرفانا بفضلهم و خدماتهم .

يزيد

مقدمة

مقدمة

شكلت الثورة التحريرية الكبرى (1954-1962)، أو ما اصطلح عليه الكتاب و المؤرخون الفرنسيون في أدبياتهم بـ "حرب الجزائر" (Guerre d'Algérie)، كما أطلقت عليها فرنسا الرسمية طوال سبع سنوات (1954-1962) بعمليات "إعادة إحلال السلم" (Pacification) مرحلة هامة و فاصلة في تاريخ الأمة الجزائرية من جهة، و في تاريخ النظام السياسي الفرنسي و ما انفكت تفعل فعلها في عقلية الفرنسيين من جهة أخرى.

رغم مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الجزائر و ضياع الجزائر الفرنسية من أيدي غلاة المعمرين و قادتهم من السياسة و العسكريين، ما تزال هذه الحقبة تؤثر في حاضر النظام السياسي في الجزائر و في فرنسا على حد سواء، و تثير جدلا سياسيا و تاريخيا، ألقى بضلاله على العلاقات بين البلدين، في أيامنا هذه.

لا شك أن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر لا تزال تعاني و تشكو من حيث كتابة و تدوين أحداث مجرياتها، فباستثناء بعض الكتابات التي تعود إلى عقود من الزمن و التي انطبعت بشح مصادرها ووثائقها، فضلا عن المذكرات و الشهادات التي بدأت تبرز أخيرا من طرف صناع الثورة التحريرية الكبرى، فان هذه الفترة لا زالت لم تنل حقها و أصبح من الضروري المساهمة في كشف اللثام عن بعض خباياها.

أسباب اختيار الموضوع

هذا البحث هو محاولة لأنجاز دراسة تاريخية موضوعية على ضوء الوثائق المتوفرة و قد دفعنا اختيارنا لموضوع "مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962 و انعكاساتها على

الجزائريين المسلمين" جملة من الاعتبارات التي نلخصها في: الدافع الذاتي لما كنا نشعر به من ميل خاص نحو دراسة هذا الموضوع بما يحتويه من أهمية كبيرة لمعرفة قوة و صلابة الثورة التحريرية المظفرة في مواجهة الإستراتيجية الفرنسية القمعية و الإغرائية.

إن مرحلة الثورة التحريرية أجبرت قادة الاحتلال الفرنسي ، السياسيين و العسكريون على حد سواء بصرف النظر عن مواقعهم و مستوياتهم إدراك أن الاعتماد على الحل العسكري كخيار واحد لتطويق الثورة و خنقها على طريق القضاء المبرم عليها يعد خيارا ضروريا و أساسيا، بالنظر إلى النتائج التي يحققها في الميدان، بيد انه يبقى غير كاف و من ثمة بات من الضروري البحث عن خيارات أخرى للإسراع في قطع الطريق أمام جبهة و جيش التحرير الوطني بعد التطور النوعي و المشهود للثورة.

تعددت قضايا هذا الموضوع في مختلف إبعاده السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية ، مما جعله موضوعا صعبا و معقدا ، و مشوقا في نفس الوقت ، مما يثير الرغبة في إماطة اللثام على خباياه، و جعله في متناول من تستهويهم المعرفة التاريخية للاطلاع عليه.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول جانبا من السياسة الفرنسية التي حاولت كبح الثورة ذلك أن الحكومة الفرنسية كان لزاما عليها أن تجد مخرجا و في أسرع وقت لإجهاض العملية التحريرية و لذلك سارعت منذ الوهلة الأولى لانطلاقها و حتى آخر لحظة من مسـارها إلى اتخاذ التدابير و الإجراءات القمعية و الإغرائية لتهدئة الأوضاع ، لاسيما و أن الإدارة الاستعمارية كانت بين مطرقة الثورة و سندان المعمرين، افقدها توازنها طيلة مسار الثورة التحريرية الكبرى ، و قد كانت هذه النتيجة حتمية لما اتصفت به الإدارة الاستعمارية من تعديت على الجزائريين المسلمين .

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول:

- ما هي الإجراءات و التدبير التي طبقتها فرنسا في الجزائر لإخماد الثورة و ترسيخ سلطتها و ما أثرها على الجزائريين المسلمين؟
- هل كانت مشاريع التهدئة الفرنسية وفق إستراتيجية مخطط لها؟ أم أجبرتها أحداث الثورة التحريرية 1954-1962 على تطبيقها؟
أدرجنا تحت هذه الإشكالية تساؤلات عدة أبرزها:
- ما هي الإجراءات و التدابير الأولية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية أمام المولود الجديد؟ و هل نجحت الحكومة في كبح جماح الثورة ؟
- ما مدى نجاح السياسة الاستعمارية في استدراج الشعب الجزائري إلى جانبها؟ ما موقف غلاة المعمرين من تدابير الحفاظ على الجزائر الفرنسية؟
- ما اثر مشروع جاك سوستال على الجزائريين المسلمين؟
- كيف تطورت السياسة الفرنسية القمعية و الإصلاحية لتهدئة الأوضاع من 1956 إلى 1958؟ و ما أثر ذلك على الجزائريين المسلمين ؟
- إلى أي مدى نجحت الثورة في إسقاط الحكومات الفرنسية؟ و دعوة ديغول لإنقاذ الجزائر الفرنسية؟ و كيف تعامل هذا الأخير مع أطراف الأزمة الجزائرية ؟

حدود الدراسة :

يتناول موضوع هذا البحث الفترة الممتدة ما بين 1954 و 1962 و هو المجال الذي تركزت فيه تلك الأحداث التي تميزت بالتطور و التسارع و التعقيد ، لاسيما على مسار الإدارة الفرنسية و أحداث الثورة التحريرية .

مناهج البحث :

لقد اتبعت في دراسة موضوع هذا البحث على مستوى جميع فصوله و مباحثه على مناهج علمية دقيقة و هي:

- المنهج التاريخي الوصفي من خلال و صف مختلف الأحداث و الوقائع التاريخية من حيث صيرورتها الزمنية.
- المنهج التاريخي المقارن من خلال العمل الإعلامي و المعلوماتي الذي احتدم بين أطراف الأزمة من جهة و داخل كل طرف على حدا من جهة أخرى، فكانت المعلومات حول الأحداث متناقضة، تطلبت عملا إضافيا لفحصها و تبويبها.
- المنهج الإحصائي سلكته في استغلال المعطيات الإحصائية التي تعلق بموضوع الدراسة لاسيما إحصائيات الإدارة الاستعمارية أو جبهة التحرير الوطني.
- المنهج التحليلي من خلال جمع الوثائق و تحليل مضامين المشاريع المختلفة التي طبقتها الإدارة الاستعمارية التي سعت إلى كبح الثورة، و استنتاج الأحكام، خاصة ما تعلق بأثرها على الجزائريين المسلمين.

و بالنسبة للدراسات السابقة ، فلم اعثر خلال إجراء البحث البيليوغرافي على دراسة مخصصة لمشاريع التهذئة الفرنسية إبان الثورة 1954 - 1962 و أثرها على الجزائريين المسلمين ، غير أنني عثرت على جانب هام من مشروع جاك سوستال في الرسالة الجامعية للطلاب مراد أعراب بعنوان "خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955" التي نوقشت بجامعة الجزائر 2001-2002 و جانب آخر هام هو أيضا من مشروع ديغول في الرسالة الجامعية للطلاب بورغدة رمضان بعنوان " الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962) التي نوقشت بجامعة منتوري - قسنطينة 2006-2007 .

و مع ذلك فقد مكنتني الاطلاع على مجموعة من المصادر و المراجع ، من توفير حد أدنى من المادة التاريخية لبناء الموضوع، فقد اعتمدت في بداية البحث على مصدر هام أعاني كثيرا في بناء الفصل الأول و الثاني، كتاب الوالي العام جاك سوستال الموسوم بـ " الجزائر المتألمة و المحبوبة" (Aimée et Souffrante Algérie) و الذي أصدره سنة 1956 خصصه لتجربته في الجزائر منذ توليه الولاية العامة حتى تنحيه سنة 1956.

اعتمدت أيضا على بعض المذكرات التي كتبتها شخصيات ساهمت بدرجات مختلفة في صناعة أحداث الثورة مثل مذكرات الجنرال ديغول خاصة الأمل 1958-1962 التي خصص جانب هام عن القضية الجزائرية، إلى جانب كتابات محمد حربي " الثورة الجزائرية ،سنوات المخاض " ، و "جبهة التحرير الأسطورة و الواقع"، التي ابرز فيها المواقف المختلفة إبان الثورة و مشاريع خلق القوة الثالثة إلى جانب كتابات بن يوسف بن خده احد ابرز جماعة المرزبيين حول معركة الجزائر و مرحلة المفاوضات.

كما اعتمدت على بعض الجرائد اليومية التي اهتمت بالوضع منذ انطلاقة الثورة و خاصة جريدة صدى الجزائر (L'Echo d'Alger) و جريدة الجزائر (Le Journal d'Alger) و البرقية القسنطينية (La Dépêche de Constantine) و جريدة المجاهد التي نشرت مواقفها من مختلف السياسات الفرنسية .

خطة البحث :

قسمت بحثي إلى مقدمة و أربعة فصول و خاتمة و ملاحق تتصل مضامينها بموضوع البحث إلى جانب الفهارس للإعلام و الأماكن و الموضوعات.

خصصت الفصل الأول لحدث اندلاع الثورة التحريرية الكبرى و ردود الفعل الفرنسية الأولى لاسيما من طرف الحكومة بباريس أو الولاية العامة في الجزائر ، و ردود فعل و غلاة المعمرين و صحافتهم، و كيف تطورت ردود الفعل الرسمية من سياسة القمع الأعمى إلى محاولات الإصلاح التي حاول أن يقوم بها منداس فرانس و فرانسوا ميتينان في بداية الأحداث.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لمشروع جاك سوستال خلال فترة ولايته للجزائر 1955-1956 عرجت من خلاله على الإجراءات التمهيدية لجاك سوستال بعد تعيينه على رأس الولاية العامة و مشروعه الذي ناضل من اجله و المتمثل في سياسة الإدماج (L'intégration) التي ارتبطت باسمه و ما تبعها من محاور خطته لتهدة الأوضاع و المواقف الجزائرية و الفرنسية من ذلك، و اثر هذه المشاريع السوستالية في الجزائريين المسلمين.

تضمن الفصل الثالث: مشروع رويير لأكوست و سياسة التهدة و الأمن 1956-1958 عرضا حول ظروف تولي رويير لأكوست إدارة الجزائر ، و مختلف الإجراءات و التدابير التي طبقتها

للقضاء على الثورة بداية بسياسة التهدئة و الأمن و ما رافقها من مختلف مشاريع الإصلاحات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و اثر ذلك في مسار الثورة و الجزائريين المسلمين.

أما الفصل الرابع و الأخير عرضت فيه مشاريع التهدئة في عهد الجمهورية الخامسة إذ تناولت فشل الحكومات الفرنسية المتعاقبة في كبح جماح الثورة و ضغط العسكر و المعمرين التي هيأت لمجيء شخصية قديمة جديدة إلى الحكم في فرنسا ، و كيف حاول الجنرال دوغول إنقاذ الجزائر الفرنسية و أهم المشاريع و الإصلاحات الدستورية التي اعتمدها و المبادرات السياسية و الاقتصادية الدوغولية لمواجهة جبهة التحرير الوطني، و التي تطورت من مشروع قسنطينة و سلم الشجعان إلى تقرير المصير و الجزائر الجزائرية.

و قد ختمت هذا الفصل بأثر هذه المشاريع في الجزائريين المسلمين لاسيما و أن هذه المرحلة قد شهدت صراعات داخل قيادات جبهة التحرير الوطني و حتى في دواليب الإدارة الاستعمارية.

أما خاتمة البحث فقد دوت فيها النتائج التي خلصت إليها من خلال هذه الدراسة.

اعترضتني خلال دراساتي لهذا البحث صعوبات جمّة أهمها : ضيق الوقت الممنوح لاستكمال

هذه الدراسة .

الفصل الأول:

اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الفرنسية.

- 1- اندلاع الكفاح المسلح 1954.
- 2- موقف الحكومة الفرنسية بباريس.
- 3- موقف الولاية العامة بالجزائر.
- 4- موقف الصحافة و الكولون.
- 5- رد الفعل القومي و العودة إلى الإصلاح.

شكلت العمليات المسلحة الأولى التي شنها رواد الثورة التحريرية الكبرى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بداية حرب تحريرية ، اتخذ قرار تفجيرها نشطاء حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وما تبقى من أعضاء المنظمة الخاصة ، وخاضها في الميدان المناضلون الذين شكلوا جبهة وجيش التحرير الوطني (ALN _ FLN)¹.

ولقد فاجأت العمليات المسلحة الأولى الفرنسيين وسلطاتهم مثلهم مثل المسلمين وأحزابهم السياسية و الحصييلة لم تكن معتبرة من المنظور العسكري لكن الأثر السيكولوجي والسياسي الذي أحدثته كان هائلا ، إذ أن تنفيذ عدة عمليات مسلحة في مناطق مختلفة من البلاد ، وفي نفس الليلة تعكس تزامنا منسقا وبالتالي تنظيما يعبر عن تحول جذري في السياسة الجزائرية²، وقد تبني التنظيم الجديد . جبهة التحرير الوطني . مسؤولية هذه العمليات من خلال بيان أول نوفمبر الذي وُزع على المناضلين وأذيع من صوت الجزائر بالقاهرة ، تم من خلاله الإعلان عن أهداف الحرب على المحتلين و أحدثت ذهولا وردود فعل متباينة لأطراف المسألة الجزائرية .

1- اندلاع الكفاح المسلح 1954:

ظلت فكرة الكفاح المسلح تتبلور في أبعديات الحركة الثورية ، بناها نجم شمال إفريقيا منذ عام 1926 ، وعلى الرغم من النتائج الوخيمة لحادث 08 ماي 1945³ مضى حزب الشعب في تجسيد المشروع عمليا بإنشاء المنظمة الخاصة عام 1947⁴، وقد أدى اكتشاف التنظيم الجديد عام

1- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر ، ترجمة: العربي بونون، دار الأمة ، الجزائر ، 2011 ، ص 09.

2- المرجع نفسه ، ص 09.

3- الثامن من ماي مظاهرات سطيف ، قلمة و خراطة أعلنت للسلطات الفرنسية الإنذار الحقيقي الأول بداية من هذا التاريخ أنظر: Sylvie Thénault, Histoire de la Guerre d Indépendance Algérienne Al Maarifa, édition 2010, p 37.

4- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 09.

1950 ، واستمرار سياسة القمع والتككيل الفرنسية إلى ترجيح الحسم العسكري في نظر العناصر الثورية الشابة ، في حين عولت القيادات في الحزب على الأفكار الإصلاحية وسياسة الانتخابات ، مما عمق الهوة التي جسدت أزمة عميقة داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، خاصة إثر احتدام التنافس والصراع بين المصاليين والمركزيين صائفة 1954 ، أفضت إلى مبادرة مجموعة من قيادة المنظمة الخاصة إلى محاولة رأب الصدع وإخراج الحزب من أزمتته¹ ، وتأسيس تنظيم يبادر لأخذ المبادرة لحل هذا الخلاف .

أجمع رواد هذا التيار و اتفقوا على العنوان الذي ينبغي أن تحمله اللجنة الحياضية ، كما تم تحديد شعاراتها ووسائل تبليغ أفكارها ، وذلك بالإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل² (CRUA)³ ، وعن أهدافها التي تمحورت حول الحفاظ على وحدة الحزب ودعوة المناضلين إلى التزام الحياء وعدم تبني أطروحات أي الفريقين المتنازعين⁴ ، معتمدة في التوعية على نشرية الوطني⁵ لإيصال أفكارها إلى جميع التيارات.

1- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق ، ص 10.

2- يقول عنها عمار أوزقان: " إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل مسحت الماضي بالقطع مع الإيديولوجية السياسية المرابوطية (الزوايا) للوطنية التوفيقية . واللجنة الثورية للوحدة والعمل المستمرة والوارثة للمنظمة الخاصة والمغذية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية ، لم تبق انعكاسا لأي اتجاه أو لأي حزب أو لأي وطنية خاصة ، ولكنها تعد المترجم الحقيقي للوطنية المتحدرة تتماشى مع روح المجتمع كله ".أنظر: Amar Ouzagane , Le Meilleur Combat , Paris Jullard , p 158.

3- باتريك أفينو و جون بلانشايس: حرب الجزائر - ملف وشهادات - ، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي ، الجزائر ، 2013 ، ج 2 ، ص 151 .

4- محمد عباس: ثوار عظماء ، دار هومة، الجزائر ، 2009 ، ص 06.

5- نشرية الوطني يقول عنها فرحات عباس هي جريدة صغيرة الحجم مسحوبة على آلة " اللينويت " تسمى الوطني: كانت تدعو الجزائريين بمختلف توجهاتهم إلى تفادي التزام يندمون عليه ، وانتظار الساعة الملائمة التي سوف لن تطول من أجل الاتحاد حول هدف واحد ، أنظر: فرحات عباس: تشريح حرب ، ترجمة: أحمد منور ، نشر المسك ، الجزائر ، 2010 ، ص 71.

إنّ ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، كان نتيجة حتمية لذلك التطور لطبيعة النظام الوطني ، حيث أوكلت لنفسها مهمة البحث عن الإمكانيات لإعادة بعث المنظمة الخاصة والتحضير للثورة المسلحة والشروع في العمل المباشر ، مستغلة جملة من الظروف والمعطيات المواتية لذلك ، فمن جهة الأزمة الخطيرة التي ضربت الحركة الأم ، يقابلها انسداد السياسة الاستعمارية ، ومن جهة أخرى وعلى الصعيد الخارجي ظهرت بوادر انفراج الوضع في الهند الصينية ، وانطلاق المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وكلا من تونس والمغرب¹، مما جعل الجزائر محط تركز للقوات الفرنسية في حال تسوية الأوضاع في المستعمرات الفرنسية.

لقد أظهرت هذه المعطيات مدى إلحاح العمل المباشر للخروج من المأزق، مما اضطر قادة اللجنة إلى تبني خيار التعجيل بإعلان الكفاح المسلح أولاً، وتنظيمه ثانياً لأنّ الوقت والظروف لم تكن تسمح بوضع برنامج ودراسة متأنية لمشاكل التسليح والتجنيد و التمويل².

هذا الخيار والحماس الذي أظهره أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل للانتقال إلى مرحلة الحسم النهائي ، أحدث قطيعة بينهم وبين المركزيين الذين سحبوا ثقتهم من اللجنة المركزية ، مما جعلهم يشعرون بأن بقاء الوضع على حاله سيقبر وإلى الأبد المشروع الثوري والمكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر نضالها الطويل ، لذلك سارع كل من محمد بوضياف ،مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد إلى عقد اجتماع لدراسة ما آلت إليه الأوضاع وإيجاد مخرج مشرف.

اتفقت هذه الشخصيات على دعوة إطارات المنظمة السرية المتواجدين عبر أنحاء الوطن والمؤمنين بجمية العمل العسكري ، وعقدت اجتماع مجموعة الاثنين والعشرين (22) في 25 جوان

1- مراد أعراب: خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 ، ص 30.

2- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط 1 ، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان ، 1983، ص 120

1954 بالعاصمة¹، أي قبل انعقاد مؤتمر المصاليين في منتصف جويلية ومؤتمر المركزيين في منتصف أوت²، حينئذ ترأسه المناضل مصطفى بن بولعيد، أما محمد بوضياف فقد كلف بتقديم التقرير العام مركزا على إنجازات المنظمة الخاصة من سنة 1950 إلى غاية 1954، وتقديم عرض عن تطور الحزب وأسباب الأزمة التي أدت إلى الانقسام مطالبا في النهاية باتخاذ قرار حاسم يتلاءم والوضع السياسي في الجزائر والبلدان المجاورة.

و قد اختتم الاجتماع باتخاذ القرارات التالية :

- إدانة الانقسام الحاصل في الحزب والجهات المتسببة فيه.
- الإلتزام بمحو الآثار المترتبة عن هذه الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية من السقوط.
- إعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية³

إثر ذلك شكلت قيادة من خمسة أعضاء وهم بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط وبن مهدي، ثم ضم كريم بلقاسم ليصبح العضو السادس⁴، وقد طرحت إشكالية القيادة مرة أخرى خاصة وأنّ الثورة في حاجة إلى أعضاء سياسيين، حيث اتفق الأعضاء على انتهاج مبدأ القيادة الجماعية لتسيير الثورة المسلحة، وبعد انضمام جماعة القاهرة لها ممثلة في بن بلة، خيضر وآيت أحمد أسندت لها مهمة الدعاية والدعم الدولي.

1- محمد عباس: المرجع السابق، ص 62.

2- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995 - 1996، ص 135.

3- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 - دراسة في السياسات و الممارسات -، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 84.

4- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، ط 2، دار القصة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 50.

بعدها مباشرة تلاحمت الجهود المبذولة من طرف القادة في مناطقهم و طال التنظيم وجمع السلاح وتحضير الأفواج ، عقدت لجنة الستة اجتماعا في 10 أكتوبر 1954 لوضع الترتيبات الأخيرة ،وقد تقرر فيه تعيين مسؤولي المناطق ونوابهم، واتفق على أن تكون انطلاقة الثورة عبر عمليات عسكرية تشمل كامل أرجاء الوطن في وقت واحد، فحدد يوم 15 أكتوبر موعدا لاندلاع الثورة ، لكن الخبر تسرب من القاهرة إذ يذكر محمد بوضياف أن المرحوم علال الفاسي أفشى سره إلى محمد يزيد دون أن يدري ، كما تسرب الخبر من الصومعة حيث تمكن لحوّل من التأثير على بعض المناضلين الذين أطلعهم سويداني على الأمر وبناء على ذلك حددت اللجنة الساعة الأولى من فاتح نوفمبر 1954 وقد ظل التاريخ الجديد في طي الكتمان ولم يعلم به أحد¹.

في اجتماعها بتاريخ 23 أكتوبر 1954 حوصلت لجنة الستة ما توصلت إليه من تحضيرات محددة تاريخ أول نوفمبر 1954 موعدا لاندلاع الثورة وتسمية المولود الجديد باسم جبهة التحرير الوطني²، وحرر البيان الذي وضع الإستراتيجية والأهداف وسمّي التنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني ، كما رسمت حدود المناطق الخمسة ، واتفق على اللقاء التقييمي في جانفي 1955³.

إنّ اندلاع الكفاح المسلح كما يكتب أحد صنّاع الثورة المباشرين قائلاً : " فلا يعتقد أنّ أحدًا أبدا أنّ أول نوفمبر 1954 سقط هكذا فجأة من السماء ، كلاً إنّما هو نضج السنوات العديدة

1- محمد عباس: المرجع السابق ، ص 27.

2- قررت مجموعة الستة التخلي عن شعار " اللجنة الثورية للوحدة والعمل " واستخلافه بشعار آخر ، واستقر أعضاؤها على "جبهة التحرير الوطني" الذي يترجم جيدا المفهوم الجديد لمهمتهم التي تتمثل في محو الماضي والتخلي عن الأحزاب السياسية القديمة وإدخال الشعب في مرحلة جديدة من الكفاح المسلح لا مثيل له في السابق أي بكلمة واحدة "إطار جديد" حتى لا يقصى أحد وتعطى الإمكانية للجميع من أجل المشاركة في تحرير البلد ، وكان من اللازم أيضا التخلي عن أي تخريب ، وفتح الأبواب على مصارعها لكل الذين يريدون المساعدة والخدمة مهما كان ماضيهم ، أنظر: فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 84.

3- محمد عباس: نصر بلا ثمن، دار النهضة للنشر، الجزائر، د.ت ، ص 55 .

بل عشرات السنين من العمل الدؤوب في التحريض والتوعية والتنظيم¹ ، هذا التنظيم الذي كان هدفه الأساسي هو تدمير النظام الاستعماري ولذلك وجه إلى الجميع نداء الفاتح من نوفمبر 1954: " إلى جميع المواطنين الجزائريين ومن مختلف الشرائح الاجتماعية ، ولكل الأحزاب والحركات الجزائرية الأصيلة أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر"² ، وذلك لاسترجاع الكيان الوطني وإعادة بعث الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني³.

كما أكدت جبهة التحرير الوطني على الطابع السلمي وذلك باقتراح وثيقة مشرفة للتعاون مع العدو والتدليل على رغبته الحقيقية في السلم ، وتحديدًا للحسائر البشرية وإراقة الدماء ، تضمنت مطالب الشعب الجزائري التي تمحورت حول : الإعتراف باستقلال الجزائر رسميًا وعلنيًا ، مع فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين و خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة.

وقد تلخصت إستراتيجية مسؤولي تفجير الثورة المسلحة في :

- التظاهر بأعمال بطولية في كل القطر الجزائري ثم التراجع إلى مواقع آمنة حتى يتسنى أحكام التنظيم على الصعيدين السياسي والعسكري.

-نشر اللاأمن العام بتنصيب الكمائن و شن الهجومات على مراكز البريد والغارات المفاجئة والمناوشات والاقتصاص من العدو على المستوى العسكري ، أما على المستوى السياسي ، فلا بد من

1- محمد تقيّة: الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المال، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبية، الجزائر، 2010، ص 150.

2- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة: مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص 62 .

3- Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, éditions Dahlab , Algérie , 2010 , p102.

العمل على إشراك الجماهير في القضية بشن الإضرابات والقيام بتحركات مختلفة ذات الطابع الشرعي وأخرى سرية على سبيل إنشاء شبكات استخباراتية.

- تتميز المرحلة الثالثة بخلق مناطق حرة بفعل توسيع رقعة المعارك وتعزيز قوة جيش التحرير الوطني على مستوى العدة والعتاد¹.

كانت الانطلاقة على شكل هجومات واسعة استهدفت نقاط إستراتيجية من الوطن وفي توقيت واحد ، وكانت الأهداف المقصودة من وراء ذلك : الإظهار للجميع أن ما حدث ليلة أول نوفمبر لم يكن عملا مرتجلا وعفويا ، وإنما وليدة تخطيط وتحضير مسبق ، وأن هذه الشمولية التي ميزت العمليات المسلحة هي نتاج وعي وطني وتحميد لإرادة شعبية ، واستفادة لرواد الثورة من تجارب و دروس المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر فتحولت بذلك إلى ثورة حقيقية بما سطرته من أبعاد وغايات.

و قد أشار إلى هذا فرحات عباس قائلا² : " فإنّ هذه الجزائر برزت للوجود في غرة نوفمبر 1954 حيث كان هذا اليوم بالنسبة لنا يوم القدر. بمجرد انطلاق الرصاصة الأولى أدرك الشعب مدى أهمية الأمر وخطورة الكفاح "، فكان ذلك بمثابة الرهان والمغامرة الخاسرة أو الطائشة في نظر الكثير من رموز الحركة الوطنية الجزائرية إلا أنّ إصرار قادة الثورة على إعلان الثورة المسلحة ، رغم ضعف إمكانياتهم والتجاوب الشعبي الواسع مع عمليات أول نوفمبر وما رافقها من هلع وارتباك في الأوساط الفرنسية السياسية والعسكرية³، حقق أقصى وسيلة لبعث الحوار¹.

1- محمد تقيّة:المصدر السابق، ص 154، 155.

2- فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار ، ترجمة : أبو بكر رحال ، مطبعة الفضالية ، الجزائر ، 1984 ، ص 275.

3- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 92.

2. موقف الحكومة الفرنسية في باريس :

ما إن انطلقت الرصاص الأولى في الجزائر مع فجر عيد القديسين حتى أصيب الحزب الكولونيالي في الميتروبول بالذعر ، فقد أصابت تلك العمليات قلب الاستعمار ، الذي كان تحرر الجزائر آخر ما كان يضعه في الحسبان حسب المنطق الاستعماري ، فقد كان وقع ليلة الاثنين بالزلزال الذي هز أركان وأسس الاستعمار الفرنسي وبمثابة الصدمة التي أيقضت الفرنسيين مؤذنة ببداية عصر جديد².

فقد كانت حكومة منداس فرانس (Mendes France)³ التي تم تنصيبها في 18 جوان من عام 1954 تضع الجزائر في آخر أولويات قضاياها ، لأنّ ديان بيان فو (Dien Bien Phu) قد سقطت في 08 ماي وكان يجب الخروج من مأزق الهند الصينية ، أما المغرب الأقصى فإنّ الإطاحة بمحمد الخامس من طرف حكومة لانيل (Laniel) لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة⁴

1- شارل إنري فافرود: الثورة الجزائرية ، ترجمة: كابوية عبد الرحمن و محمد سالم ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2010 ، ص 354.

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 123.

3- ولد مانداس فرانس: (Mendes France) في 1907/11/01 من أصل برتغالي ، تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس ، حصل على إجازة العلوم السياسية ، امتحن المحاماة ، القادة البارزين في رابطة العمل الجامعي الجمهوري الاشتراكي ، انتخب نائبا في الحزب الاشتراكي عن منطقة L'eure ، ثم رئيس بلدية Louvière ، اشرف على الخزينة في عهد حكومة بلوم ، ثم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة إبان الحرب العالمية الثانية ، كان من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية نجح في الوصول إلى إبرام اتفاقية سلام مع الزعيم الفيتنامي هوشي منه في جنيف 1954 ، منح الاستقلال لتونس لذلك دعي من أعدائه بواهب الاستقلالات ، أما موقفه من الثورة الجزائرية فلم يختلف عن نظرائه من الساسة الفرنسيين ، إذ تميز بالشدة والعنف كانت الثورة الجزائرية سببا في سقوط حكومته في 06 فيفري 1956 ، مات في 1982/10/18 . أنظر: Jean – Louis , Gerrard, dictionnaire historique et biographique de la guerre d Algérie , Edition Jean Curutchet , Paris , 2000 .

4- باتريك افينو و جون بلانشايس: المرجع السابق ، ص 147 .

باستثناء بعض الأطراف اليسارية فإنّ البقية لم تكن تعتبر الجزائر مشكلة استعمارية¹ ، لأنها كانت تعتبر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

لذلك كانت الجزائر في أدنى اهتمامات حكومة باريس رغم الزيارات المتكررة إليها ، إذ قام فرانسوا ميتران (Francois Mitterrand)² وزير الداخلية بزيارة إلى الجزائر³ في الفترة ما بين 16 و 23 أكتوبر كانت تعتبر طويلة نوعا ما ، أظهر خلالها بعض النوايا تجاه الشعب الجزائري بإعلانه بعض الإجراءات الاجتماعية والإدارية منحت المسلمين المساواة في الحقوق والواجبات مع الأوروبيين⁴.

كما أن مانديس فرانس (Mendes France) المشهور بمناهضته للاستعمار والذي ورث المشكل الجزائري في أسوأ الظروف ، فالوضع كان حرجا جدا ، فبتصفيته لحرب الفيتنام وبإيجاده

1- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 26.

2- ولد فرانسوا ميتران في 1915 و توفي عام 1996 وزير الداخلية مكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر عام 1954 ، اعتبر أنّ السياسة عاجزة عن الحفاظ على النظام الجمهوري فأرسل رئيس ديوانه إلى وزارة الدفاع و صرح في 12 نوفمبر أمام النواب: " لا أقبل التفاوض ، الوحيد هو الحرب " وزيرا للعدالة في حكومة غي مولي بين فيفري 1956 و جوان 1957 ، خلال معركة الجزائر ارتبط اسمه بالاعدامات دون محاكمة من بينها اغتيال الشهيد العربي بن مهيدي ، لم يكتف باقتراح قانون مارس 1956 الذي أعطى جميع السلطات للعسكريين مؤسسا بذلك الشروط الشرعية لممارسة التعذيب ، حكم البلاد خلال عهدتين من سبع سنوات . انظر: عاشور شرقي: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 356.

3- فرانسوا ميتران كوزير للداخلية فهو مكلف بالعمالات الجزائرية و قد زارها في شهر أكتوبر في إطار جولة تفتيش ، و عند امتطاء الطائرة من جديد نحو فرنسا صرّح للصحفيين: " لقد وجدت العمالات الثلاثة الفرنسية بالجزائر في حالة الهدوء و الازدهار ، فإنني أذهب و كلي تفاؤل " ، و في الحقيقة عند رجوعه إلى باريس يسر إلى منداس: " الجو هنالك سيء أكثر فأكثر ويستلزم الحال السعي بسرعة فائقة " ، إنّ أبناء عيد القديسين سبقوا بسرعة الرجلين . انظر: هربي هامون و باتريك روتمان: حملة الحقائق المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر ، ترجمة : كابوية عبد الرحمن و سالم محمد ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2010 ، ص 29 ، 30 .

4- باتريك أفينو و جون بلانشايس: المرجع السابق ، ص 147 .

تسوية للقضية التونسية كان يثير غضب مجموعة الضغط الاستعمارية التي كان يمثلها بالجمعية الوطنية الفرنسية خاصة الجنرال أومران و كيليسي و التي تعيب عليه تشجيعه للحركة الوطنية في شمال إفريقيا¹. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنّ تصفيته للمجموعة الأوربية للدفاع (CED) واتهامه بالوقوف في صف أنصار إعادة تسليح ألمانيا، فضلا عن السياسة الاقتصادية المنتهجة لتحديث القطاعات الاقتصادية التقليدية في الجزائر، جعلت اهتمامات الأحزاب بهذه المسائل تأتي قبل القضية الجزائرية.

مع انطلاق أولى الرصاصات ليلة 31 أكتوبر إلى أول نوفمبر 1954 معلنة اندلاع الثورة التحريرية عبر كامل ربوع الوطن ، لم تكن القوات الفرنسية والإدارة الاستعمارية متفاجئة بالأمر ، فكما يبرز المؤرخ محمد تقيّة أنّه : " يكفي بإلقاء نظرة على الكتابات الصحفية لتلك الفترة لتبين لدينا أنّه قد تم في منطقة الأوراس بخاصة في شهر أكتوبر تعبئة فرق عسكرية وإجراء عمليات تمشيط بحثا عن الفلاحة التونسيين كما تزعم السلطات الاستعمارية².

فقد صرح روجي ليونار (Roger Leonard) عن طريق الإذاعة يوم 05 نوفمبر 1954 أنّه : " قد تم منذ ثمانية أيام - أي بداية من 27 أكتوبر - تعزيز قواتنا في الشرطة وفي الجندرية بشكل كبير وذلك بإرسال ثماني كتائب من (CRS) و ست وحدات من الحرس الجمهوري خلال الصيف ، فلا يمر أسبوع إلا ونسجل فيه تعزيزا معتبرا على مستوى أجهزتنا في الجيش والشرطة..."³.

1- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 31،30.

2- محمد تقيّة: المصدر السابق، ص 151.

3- المصدر نفسه ، ص 151. و أيضا رشيد أوعيسى: كراسات هارتوت إلسنهاس حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين ، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي ، دار القصة ، الجزائر ، 2010، ص 429.

فاعامل المفاجئة لم يكن قويا بالكامل بالنسبة للسلطات الاستعمارية ، بل يمكن القول أن التاريخ المحدد لانطلاق الهجومات كان الغائب الأكبر عن مسؤولي المخابرات الفرنسية التي لم تعط للعملية التي كانت تحضر قيمتها الحقيقية.

فلم يكن في وسع السلطات الفرنسية كبت هذه الحقيقة التي زعزعت المقاطعة الفرنسية المكتوية بنار عمليات الثوار بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح والمنشآت الاقتصادية والعسكرية ، إنَّ هذا يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري ، لمن تعزى مسؤولية هذه الأحداث ؟ إنَّ البحث عن علّة الأحداث داخل الذات هي ظاهرة نادرة في الحياة السياسية¹ ، لذلك لجأت السلطات الاستعمارية إلى التقليل من أهمية وخطورة ذلك لطمأنة الدوائر الاستعمارية العالمية والفرنسية ، وترجيح فكرة المؤامرة المحاكاة في الخارج أو "الأيدي الأجنبية" ، سيما و أنّ وكالات الأنباء العالمية تردد أصداء الأحداث التي وضعتها الجهات الرسمية وغير الرسمية ، بأنّها " مجرد حوادث معزولة" ، وأنّ هذه الحوادث لا أهمية لها و لا تشكل خطرا على وحدة العمالات الفرنسية ويمكن إخمادها والقضاء عليها بسرعة.

وقد استنكر مانديس فرانس (Mendes France) ما نقلته وكالات الأنباء العالمية من أخبار حول اندلاع الثورة الجزائرية ، فقد ألقى بتلك المناسبة خطابا في البرلمان الفرنسي ، جاء فيه : " كان الجو هادئا² وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي بودابست والقاهرة ، وهذا الوضع مثار قلق دائم لنا... فمن هذين العالمين أيضا يفد المهرجون والمشغبون ، ومنهما أيضا تتسرب الأسلحة التي بها تجد

1- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 27.

2- في جواب لسؤال طرح على جون فوجور في جوان 1970 حول: " منذ أيّ وقت كان يعرف crua و كنتم على علم أنّهم ليسوا مصاليين ؟ " ، كان الجواب أنّه: " منذ جوان _ جويلية 1954 و بعد ذلك أثناء مؤتمر هورنو ، فطلبنا قوات إضافية و قوّينا بعض فرق الشرطة ذلك الشيء الوحيد الذي كان في استطاعتنا أن نفعله لأنّ الوسائل كانت تنقصنا ... لم يكن باستطاعتنا تحضير أيّ شيء من قبل لأننا كُنّا قلة لها بعض التخوفات و لكن على العموم كان يقال لنا الجزائر هادئة " . أنظر: رشيد أوعيسى: المرجع السابق ، ص 430 .

الحرب الكلامية امتدادها في الحرب الدموية¹ و هو أيضا ما ذهب إليه وزير داخلية فرنسا ميتيران أنه: " من بين هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون في حزب مصالي الحاج وقد لعبت إذاعتنا القاهرة و بودابست الدور الذي نعرفه"².

وقد اتهمت السلطات الاستعمارية الأيدي الأجنبية ، وربطت علاقتها المباشرة بمدبري هذه المؤامرة التي نفذتها المجموعات الإرهابية في الجزائر حسب التعبير الفرنسي ، فقد أكد مانداس فرانس يوم 12 نوفمبر 1954 الاتهامات الصريحة الموجهة ضد مصر ، وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل إعانة هامة وملوفا في الأخير بإمكان اتخاذ إجراءات ردعية ضدها... وإن فرنسا على المستوى التقني تواصل مساعدتها لمصر ، ففي الصائفة الفارطة تحولت مجموعة من رجال الأعمال الفرنسيين لكي تدرس على عين المكان إمكانية توظيف رؤوس الأموال الفرنسية لتشديد سد أسوان ، وإن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسؤولياتها³ ، مشيدا بالصدقة الفرنسية المصرية التي تعود إلى قرن ونصف ، مؤكدا على أهمية وحجم المساعدة الفرنسية لمصر اقتصاديا وفنيا وبرؤوس أموال مستقبلا⁴.

بهذا أردت الانطلاقة الفعلية للعمل المسلح السلطات الاستعمارية في هوة أفقدها التركيز وأكسبتها الحيرة والتهيب ، فمنذ الأيام الأولى تشبثت الطبقة الحاكمة في فرنسا بأسطورة الجزائر الفرنسية ، وانطلاقا من هذا الموقف ، فإنّ الوطنيين الجزائريين كانوا يعرفون للرأي العام " كقطاع طرق " و " خارجين عن القانون " فمن جهة يصدر رئيس الحكومة الفرنسية Mendès France بأن: "

1- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 . 1954 ، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000، ص 252.

2 -Le Figaro , 06-07 November, 1954 .

3- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 28.

4- مولود قاسم نايث بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على ثورة أول نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1984، ص 31.

هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ، ولكن الشعب لم يتبعهم ، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف ، وأعدنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة... إنّ الجزائر هي فرنسا من الفلاندر حتى الكونغو (Les Flandres au Congo) ليس هناك إلا قانون واحد وأمة واحدة ، وبرلمان واحد ، هذا هو الدستور ، وهذه إرادتنا ، ولا حق لأي أحد أن يشك فيها... وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة ، وذلك أنّه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه فاعتمدوا على الحكومة ، وعليّ بالذات... إنّ مقاطعة الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية إنّها فرنسية منذ عهد طويل ، وبصورة لا رجعة فيها¹.

من جهة أخرى لجأت الحكومة الفرنسية إلى حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وشتت حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفي فرنسا نفسها إذ يعتبر مانديس فرانس أنّه و إن لم يكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد ، فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية إذ هي التي زودته بعناصره الأكثر تعصبا ، فقد تم إيقاف مولاي مرباح الأمين العام للحركة المصالية كما تأخر المخطط المسمى بـ " البرتقالة المرة " القاضي بإيقاف كل العناصر المسجلين كمشبوهين لدى الشرطة في حالة وقوع اضطرابات خطيرة².

هذا بالرغم من أنّ السلطات الاستعمارية كانت على يقين بأنّ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي حلتها في الخامس من نوفمبر 1954 قامت بإشعال فتيل الثورة ، فالمعلومات التي استنتقتها الإدارة كانت تقريبية ، فمنذ أبريل 1954 كان مدير الأمن فوجور (Voujour) يعلم أن شيئا ما بصدد الإعداد وكانت التقارير التي تصله تشير الى وجود مجموعات من شمال افر يقيا تتدرب

1- Le Monde, 14-15 Novembre, 1954.

2- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 32.

في مصر ، كما أن وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميثيران ، كان يعتقد أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية متواطئة مع الانتفاضة من حيث وفرت لها " العناصر المتطرفة " ¹

وقد شدّد فرانسوا ميثيران (Francois Mitterrand) في تدخله أمام لجنة الشؤون الداخلية للبرلمان الفرنسي على : " أنّ المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب ، إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلّ محلها " ²

كما أبرز أيضا أنّ القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردون المشاغبون بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين قد استفزوا ضدهم القوة الفرنسية، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية... وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة الأمم المتحدة ، فإنّهم مخطئون ، وذلك أنّ الجزائر هي فرنسا ، فرنسا لم تعترف لديها بأية سلطة أخرى غير سلطتها " ³.

حاولت أيضا السلطات الاستعمارية على لسان زعماء حكومتها إيجاد التبريرات ومحاوله كسب ود المجموعات السكانية بالمقاطعة الفرنسية ، فحاول فرانسوا ميثيران (Francois Metterrand) تبرير نوعية المشاكل التي تختلف في الجزائر عن نظيرتها تونس والمغرب قائلا : " إذا كانت نوعية المشاكل تختلف في الجزائر عنها في تونس والمغرب فالتدابير الواجب اتخاذها هي من عدة جوانب نفس التدابير ، ولكن كان علينا أن نكون في الجزائر أكثر تفهما وسخاء وكرما ، حيث أننا هناك مع مواطنين فرنسيين فإنّه يجب علينا في الوقت نفسه أن نكون أكثر حزما وشدة ، وإنّ الحكومة لساهرة وحريصة على أن يعلم مواطنونا في الجزائر أن لهم آملا أمامهم ، وأنّ هذا الأمل

1- المرجع السابق، ص 32.

2- Le Figaro, 6-7 Novembre, 1954.

3- Le Figaro, 09 Novembre, 1954.

فرنسي ! "1 لذلك " فإنّ وحدة الأمة لمي التي تملي علينا واجبنا، ولا يشك أحد هنا في أننا سنواصل بذل جميع الجهود للحفاظ على وحدة فرنسا"2.

من خلال ذلك توعد فرانسوا ميتران (Francois Mitterrand) باعتباره المسؤول عن أمن المقاطعة الفرنسية ووحدة الأمة بغلاق كل أبواب الحوار والتفاوض مع الثوار إلى حوار الرصاص والبارود معتبرا أنّ: " هذا الشكل من المعارضة لفرنسا الذي هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات بأي شكل من الأشكال ولن يجد إلا شكلا وحيدا وحاسما ، وهو الحرب ، لا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية ، إن من واجب الحكومة أن تحافظ على الوحدة الوطنية وستقوم بهذا الواجب "3 . وهو الأمر الذي خيّم على الإستراتيجية الفرنسية في الجزائر للقضاء على الثورة طيلة مسارها.

في الجهة الأخرى للمعسكر المعادي للاستعمار فإنّ فكرة الاستفزاز ، هي التي غلبت على بعضهم حيث كتب كلود يوردي يقول : " يجب أن لا يستبعد إمكانية قيام بعض الاستفزازيين بهذه الأعمال ، مستغلين في ذلك غضب العناصر الوطنية المتطرفة ، وذلك قصد الحيلولة دون كل تطور ايجابي وإثارة ردود فعل قمعية من السلطات "4

أما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث جاءت جريدة L'Humanité في الثاني من نوفمبر: " أنّ الجريدة قد حذرت من الاستفزاز منذ 18 أكتوبر

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق ، ص 112.

2- Le Monde, 13 Décembre, 1954.

3- Echo d'Alger, 06 Novembre ,1954.

4- أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط 1، دار التنوير ، الجزائر 2008 ، ص 170.

1954 من خلال الاستعدادات والندوات ومن خلال تحركات جاك شوفالي (Jacques Chevalier) المشبوهة¹.

من خلال هذا الانطباع ترى الجريدة أن الأحداث من تدبير السلطات الكولونيالية التي تريد الانفراد بالجزائر واستغلال خياراتها والمحافظة على نفوذهم فيها وغلق الباب نهائيا في وجه كل محاولة لتحرير البروليتارية في الجزائر ، وهو ما أكده الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي أذاع مكتبه السياسي بيان الحزب الذي جاء فيه : " إن الحزب الشيوعي الفرنسي الأمين لتعليم لينين (Lénine) لا يمكن له أن يوافق على اللجوء إلى أعمال فردية من شأنها خدمة أسوأ غايات المستعمرين ، هذا إذا لم يكونوا هم الذين يديرونها والحزب يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في نضاله الجماهيري ضد عمليات القمع والإرهاب ودفاعا عن حقوقه"².

و قد نفهم من هذا الموقف أن الحزب الشيوعي الفرنسي ملتزم بمذهبه المعادي للاستعمار غير أنه مخيب وغير منصف لآمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ، لأنه كان يريد قيادة الكفاح التحرري في الجزائر وأن ينصب نفسه وصيا عليه لأنه في نظره لم يبلغ سن الرشد بعد، كما أن حركته التحررية غير راشدة.

الواقع أن موقف الحزب الشيوعي كان شأنه شأن العديد من الزعماء الجزائريين الذين سيصبحون فيما بعد مسيرين في جبهة التحرير الوطني ، لم يكن يرى في غرة أول نوفمبر سوى مغامرة لا مستقبل لها ، وقد اتخذ تبعا لذلك موقفا يمكن أن يستفيد منه فيما بعد ، إلا أن الأحداث قد

1- المرجع السابق ، ص 170.

2- المرجع نفسه ، ص 170.

كذبت تكهناته وحساباته فلم يعد هو الذي يحكم على الظروف التاريخية بل إن الظروف هي التي تولت تنفيذ ادعاءاته في امتلاك الحقيقة¹.

على عكس مواقف هذه الأطراف فإنّ الوالي العام للجزائر الذي خلفه روجي ليونارد السيد مارسال ايدموند نايجلان (M.E.Neagelen) الذي اشتهر بتزويره لانتخابات المجلس الجزائري عام 1948 فلم تفاجئه العمليات المسلحة في غرة نوفمبر ، لأنه كان قد ساهم في تأجيج السياسة المناهضة للسلطة الفرنسية والتي عجلت بالثورة مصرحا يوم 03 نوفمبر قائلا: " إنني لم أفاجأ بهذه الأحداث ، لقد كنت انتظر اندلاعها منذ فترة طويلة ، وزيادة على ذلك قلت أن الجزائر لن تستطيع أن تبقى بعيدة عن تأثير ما يحدث في كل من المغرب وتونس... "2.

الجدير بالذكر أنه مهما كانت تدخلات المسؤولين السياسيين الفرنسيين الرسمية وغير الرسمية ومهما كانت تعليقات الصحف الاستعمارية ، فإنهم قد أصيبوا جميعا بالصدمة العنيفة التي لم يتحملوا وقعها ، ولم يستطيعوا هضم ما يجري حولهم ، إنهم رغم التسلط الإداري والعسكري والمخابراتي ، لم يستسيغوا نبأ تعكر صفو عيد القديسين. و فيما بعد ميلاد جبهة التحرير الوطني التي ستقف الند للند للجبهة الاستعمارية وعملائها ولكنهم بدل البحث عن أسباب وعلل ثورة الجزائر الهادئة ! استخدموا وتفننوا في شتى أنواع القوة والضغط وإرسال المزيد من التعزيزات العسكرية لكبح جماح الثورة ، فكانت الأيام سجالا بين الطرفين وتنافساً لإستراتيجيتين تطورتا بتطور مجريات الثورة المسلحة.

1- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 29.

2- l'Echo d'Alger, 03 Novembre, 1954.

3 موقف الولاية العامة في الجزائر :

مع منتصف ليلة عيد القديسين - عيد الأموات - من نوفمبر عام 1954، انطلقت الرصاصات الأولى معلنة عن بداية الكفاح المسلح، فقد كانت هناك 40 عملية¹ عبر كامل التراب الوطني لاسيما في منطقة الأوراس ، وبذلك حدث الانفجار العظيم الذي قاد الجزائر إلى الاستقلال² واهتز له كيان الولاية العامة في الجزائر مثلها مثل الميتروبول ، إذ أصيب بالذهول والحيرة لفترة غير قصيرة لأنها كانت تعتقد بعد أن تسنى لها القضاء على ما تبقى من مظاهر المقاومة الوطنية المتمثلة في حزب الشعب الجزائري ، أن احتلال الجزائر يستمر إلى الأبد، وأن الشعب الجزائري لم يعد يفكر إطلاقا في مقاومتها بالسلاح³.

شن العمليات الأولى عدد من المجاهدين المشاركين ، بلغ 350 في الأوراس و50 في الشمال القسنطيني و450 في بلاد القبائل و 50 في وسط الجزائر و 60 في الناحية الغربية⁴ ، سلاحهم تمثل في بنادقيات الصيد في الأغلب وفي قليل من البنادق الآلية والقنابل اليدوية ، أما كميات الذخيرة فإنها كانت قليلة.

لقد دُعي الشعب الجزائري إلى دعم حركة جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني بالتجنيد على كل المستويات للتخلص بكيفية فعالة من الاستعمار ، وتعددت اشتباكات الثوار في المناطق الريفية والجبالية ، مما سبب خسائر كبيرة في صفوف الجنود الفرنسيين ، والأوربيين و منشآتهم

-
- 1- يقول في هذا الصدد بوعلام بن حمودة أن السلطات الاستعمارية دهشت من تزامن عمليات الهجوم والتخريب وشمولها ، فوصل عدد العمليات ليلة أول نوفمبر 1954 إلى 60 عملية جرت في 30 مكانا عبر الوطن. أنظر: بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2012 ، ص 166.
 - 2- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 142.
 - 3- أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ص 148.
 - 4- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق ، ص 166.

الاقتصادية والإدارية ، وقد استفاد المتطوعون المجاهدون كثيرا من الخبرة و التآطير الذي ورثوه في ميادين الحرب بأوروبا ، إذ شاركوا في تحرير فرنسا من الفاشية ونالوا أوسمة في ميادين القتال ، ولقد وضعوا نصب أعينهم أن الاستشهاد أفضل من التعاسة والحياة الذليلة تحت وطأة التسلط الاستعماري¹.

لقد كان لانطلاق الثورة التحريرية محركات ودوايب ، نظمتها حركة سرية قادتها إلى التفجير مستغلة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تفرضها عليها السلطة الفرنسية الحاكمة في الجزائر وأعوانها ، فضلا عن التفاوت الطبقي بين الجزائريين المسلمين والمعمرين بمختلف مشاربهم ، أججت الشعب الجزائري وهيأته للقيام بالثورة على الطغمة الاستعمارية ، راغبة في الحرية والاستقلال.

الحقيقة أن هذا التنظيم السري قد عمد إلى تقسيم القطر الجزائري إلى خمسة ولايات وتوزيع المهام على أعضائه بطريقة مدروسة لمفاجئة الاستعمار ، وعلى هذا الأساس كانت ناجحة وهذا النجاح يتمثل في الهجوم على الأماكن والقواعد الإستراتيجية والعسكرية للاستعمار في كل أنحاء القطر الجزائري ، وفي ليلة واحدة ووقت واحد حيث كان هذا الهجوم المنظم على مختلف الأماكن الإستراتيجية والأهداف الاستعمارية ، فكيف كان رد الولاية العامة في المقاطعة الفرنسية على هذا الانفجار العظيم ؟

يمكن معرفة ردود الفعل للسلطات الفرنسية في الجزائر وعلى رأسها الوالي العام على اندلاع الكفاح المباشر من خلال الأوجه المختلفة التي طبقتها مع الوقع الأول لليوم الأول للثورة ، فقد عملت السلطات الاستعمارية كل ما في وسعها من أجل تضليل الرأي العام في الجزائر والميتروبول وحتى على

1- فاروق بن عطية: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962 ، ترجمة : كابوية عبد الرحمان وسالم محمد ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2010 ، ص 25.

الصعيد الدولي ، بأن ما وقع في الجزائر هو عبارة عن مجرد "حوادث معزولة" و أنها من تنفيذ جهات أجنبية وعدوى انتقلت بالخصوص من الحدود التونسية¹.

فقد أدى انفجار ثلاث قنابل داخل مدينة الجزائر في ليلة 01 نوفمبر 1954 إلى إيقاظ الحاكم العام روجي ليونارد (Roger Leonard) وطاقمه الأمني ، فعقد فوراً مجلساً حربياً بمقر الحكومة العامة برئاسته ، ضم المسؤولين العسكريين والمدنيين واستمر طوال الليل ، في الوقت الذي كانت تصله تباعاً برقيات من مختلف أنحاء الجزائر التي حدثت فيها عمليات ، وتحدثت عن قتلى وخسائر مادية معتبرة².

في خضم هذا الموقف سارع الحاكم العام في الجزائر روجي ليونارد (Roger Leonard) إلى إصدار بلاغ عشية يوم الاثنين لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق الجزائر : " في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس ، على خطورة متفاوتة ، من طرف عصابات إرهابية صغيرة ، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة و باتنة و كذلك حارسان ليليان في القبائل"³.

مبرزا في نفس الوقت أنه : " اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث ، وأن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم"⁴. داعياً من خلال سياسته التضليلية للهروب من الفخ الذي أوقعه فيه الثوار إلى اتهام الجهات الأجنبية ومحدودية العمليات من خلال

1- أحسن بومالي: المرجع السابق ، ص 149.

2- المرجع نفسه ، ص 149.

3- Le Journal d'Alger, 02 Novembre, 1954.

4- La dépêche de Constantine, 02 Novembre, 1954.

ندوته الصحفية التي نشطتها بمعية مدير الأمن جون فورجور (Jean Vaujour) والجنرال شاربار (Cherriere) القائد العسكري للجزائر بأن الأمر يتعلق بـ : " عمليات معزولة وأن الأوامر تصدر من القاهرة وليس من تنظيم جزائري " ¹، وأنّ : " السكان برهنوا على هدوئهم وبرودة دمهم ، ويمكن أن يطمئنوا إلى أن الحاكم العام سيسخر كل الإمكانيات من أجل ضمان أمنهم وقمع المجرمين " ².

لقد عبر الحاكم العام عن صدمته نتيجة دقة العمليات المسلحة وكثافتها وحدوثها بشكل متزامن وانتشارها في مختلف ربوع الجزائر ، لاسيما وأن الأمر لم يحدث منذ الاحتلال الفرنسي عام 1830 ³ : " لقد وقعت هذه الأحداث في ظرف خاص وبصفة متعمدة ، ذلك أنها جاءت في وقت كانت فيه الجزائر تعيش في أمن واستقرار ، ولم يوجد ثمة أي مبرر لمثل هذا الاعتداء ، ولنقل الاضطرابات إلى عمالاتنا الثلاث ، ولمعرفة أصول هذه المؤامرة يكفي أن نستمع إلى النداءات الجنونية لبعض الإذاعات الأجنبية ، وأن نعرف العلاقات المباشرة التي تجمع قادة هذا المشروع البعيد عن المجموعات الإرهابية التي تحركت في الجزائر " ⁴.

لم تكن مصر والجامعة العربية بمنأى عن هذه الاتهامات ⁵ بتحريك التمرد في الجزائر قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة والتمكن من فتح ملف المغرب العربي

1- Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algérie , traduit de l'Anglais par Yves du Gurvy, édition Allain Michel, Paris, 1980 , P 99.

2- Francis et Colette Jeanson: L'Algérie Hors la Loi, éditions ENG, Alger, 1993, p16.

3- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية و الجنرال دوغول 1958- 1962 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006-2007 ، ص 93.

4- مراد أعراب: المرجع السابق ، ص 24،25.

5- تزامنت اتهامات الحكومة الفرنسية للجامعة العربية مع إنشاء مكتب تمثيل الحركات الوطنية العاملة في أقطار المغرب العربي في القاهرة ، وهنا لم تخف الجامعة العربية وقوفها مع الكفاح الجزائري ، وقد أكدت موقفها على لسان أحد مسؤوليها " إنّ الجامعة

أمام الهيئة الدولية ، كما أن إيواء المسؤول عن هذه القضية هو بن بلا ، المحكوم عليه بالإعدام والذي فر من السجن ، وهو الآن مسؤول عن منظمة إرهابية تعمل في الجزائر ، وقد اتخذ من القاهرة مقرا لقيادته العامة¹ والتي بث منها البيان التاريخي المعلن عن اندلاع الثورة.

إن وقع المفاجأة والصدمة على سلطة الوالي العام روجي ليونارد جعلته يلقي اللوم على الأيدي الأجنبية مستدلا بالتاريخ الفرنسي في الجزائر من حيث أن : " ملف الجزائريين ، فارغ ، لا مظالم فيه ولا شكاوي ، بل ليس فيه شيء إطلاقا ، فقد أرادوا اصطناع انتفاضة مثيرة فيها للفت النظر وإضافتها إلى ملف مغربنا الفرنسي² في هيئة الأمم المتحدة³ ، وليس غريبا على السلطات الفرنسية أن تجد الفرصة سانحة لإلصاق التهمة بمصر والحكومة المصرية و تقزيم أحداث الفاتح من نوفمبر والتقليل من شأنها باعتبارها مفتعلة من الخارج لتحقيق أهدافها سيما تأليب الجزائريين عليها وهي الفكرة التي راودت السلطات الاستعمارية المتفاجأة من الأحداث ولم تكن قادرة على تجاوز الظاهر والنفوذ إلى الجوهر⁴.

لم تجد ردود أفعال الإدارة الاستعمارية في الجزائر عن مواقف قوادها في السلطة فقد صرح بدوره كاتب الدولة للدفاع ورئيس بلدية الجزائر العاصمة ونائبها في البرلمان الفرنسي جاك شوفالي

العربية لا تنسب لنفسها وحدها شرف مناصرة الحركة التي انطلقت في الجزائر بل إن هناك آخرين معنا في هذا الكفاح و أن الجامعة العربية تناصر الحركة الوطنية في الجزائر كما تناصرها في تونس والمغرب الأقصى .أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق ، ص 130.
1- L'Echo d'Alger, 03 Novembre , 1954.

2- صرح السيد ميسكاتلي ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي بأن أحداث سنة 1954 التي تمز المستعمرة منذ ثلاثة أيام ، ماهي إلا دلالة واضحة على التضامن مع الوطنيين في مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره ، بل إن ما يتم في واحد من أقطار المغرب ، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية .أنظر: محمد العربي الزبيرى: الثورة في عامها الأول ، دار البعث للطباعة و النشر ، قسنطينة ، 1984 ، ص 91.

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق ، ص 89.

4- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 27.

(Jacques Chevalier)¹ في خنشلة : " إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت ، بأي إرهاب فردي ولا جماعي ، وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ"²، كما عبر والي الجزائر تريمو (Tremend) في تدخله أمام المجلس العام " إن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا جنباء ، قامت بها جماعة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان ، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين"³.

أصدرت من جهتها اتحادية رؤساء بلديات القطر الجزائري توصية نشرتها صحيفة جزائر اليوم في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954 ، قدمت من خلالها طلبا إلى الحاكم العام في الجزائر تحته على خنق التمرد قبل استفحاله وكذا المطالبة بتكوين فرق الحماية ، وأكد أعضاء الاتحادية في طلبهم بأنهم لا يتوجهون إلى الولاية العامة فحسب ، ولكنهم يستغيثون بباريس من أجل اتخاذ الإجراءات الصارمة والتدابير الحازمة⁴.

من جهته بادر المجلس العام لمقاطعة الجزائر إلى المصادقة بإجماع على عريضة تضمنت مجموعة من المطالب الموجهة إلى السلطة التنفيذية منها:

- ينبغي فرض النظام بسرعة وصرامة.

1- جاك شوفالييه (1911-1971): زعيم الليبراليين ، كان أولا صناعيا ثم تولى رئاسة بلدية الجزائر العاصمة عام 1953 ، وانضم إلى وزارة مانداس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني ، كان شوفالييه يؤمن بالقيم الأخلاقية ، ويتمنى جزائر فرنسية ، حيث يتمكن الجزائريون من المشاركة أكثر في الحياة السياسية ، هذه النظرة الجديدة اللاواقعية لأنها تتجاهل المعطيات الأساسية لتاريخ وتطلعات الشعب الجزائري ، ناهيك عن الفيتو الذي تمارسه جماعات المعمرين ، فإنّ هذه التمنيات و الدعوات جاءت متأخرة جدا بالنسبة للعهد الذي قيلت فيه ، و لقد تراكمت الكثير من المظالم وسالت دماء جزائرية غزيرة بعد وقف إطلاق النار لعب جاك شوفالي دورا لوقف عمليات التخريب واغتيالات منظمة الجيش السري . أنظر ، عاشور شرقي: المرجع السابق ، ص 211.

2- Le Journal d'Alger, 03 Novembre , 1954.

3- Le Journal d'Alger,03 Novembre , 1954.

4- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 150.

- ينبغي إنزال عقوبات نموذجية بالمدنبيين مهما كانت حقوقهم.

- أن لا يتم التساهل مع أي ضعف من الآن فصاعدا¹.

ولقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى التركيز على جانبين من جوانب الإعلام و التوجيه لتهدئة الأوضاع و كسب ثقة المعمرين، فمن جهة أبرزت حياة بعض الثوار ممن لهم ماض إجرامي أو علاقات مشبوهة في سجلها القضائي ، وذلك بهدف التقليل من قيمة الثوار والمنظمة التي تقودهم حتى تألب الجزائريين على الثورة وتكبح التحاقهم بصفوف المجاهدين ، حيث نشرت جرائدهم : " إن جيش التحرير المزعوم يضم من بين قيادة أركانه شخصيات بارزة يمكن أن نذكر من جملتها : الشهير قرين بلقاسم بن بشير الذي يبلغ من العمر سبعا وعشرين سنة ويجر وراءه سوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملها ، لأجل ذلك ، فإنه لا مجال للدهشة عندما نعلم أنه فضل الالتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم ، وترأس عصابة الإرهابيين بدلا من أن يستسلم للعدالة ويقضي السجن في سنوات العمل الشاقة التي حكم بها عليه سنة 1950 ، ومن جهة أخرى روجت إلى كون الثوار جماعات معزولة ومنبوذة من طرف الجماهير التي تثق في الجزائر الفرنسية.

الحقيقة أن فرنسا وجدت في الجزائر بعض الأعوان الذين دافعوا على حقها في التسلط وإحكام السيطرة على أبناء جلدتهم وكانت مواقفهم مؤيدة ومساندة للإدارة الاستعمارية منهم من عبر عن تمسكه بفرنسا أمثال رئيس بلدية خنشلة ابن شنتوف الذي صرح قائلا : " أجدد التعبير عن تعلقني الذي لا ينفصم بفرنسا وولائي العميق لها ، وأندد بهذه الأعمال التي تستنكرها أغلبية السكان المسلمين"²، كما استنكر عبد القادر السايح رئيس المجلس العام هذه الأعمال ومرتكبيها مؤكدا أن : " سكاننا لا علاقة لهم بهذه التصرفات التي تفوق كل وصف والتي دافعها الحقد ، ووسيلتها القتل

1- Echo d'Alger ,06 Novembre, 1954.

2- Le Journal d'Alger ,03 Novembre, 1954.

ونتائجها الفوضى والبؤس¹، داعيا السكان إلى البقاء متعاونين ومتحدين للوقوف في وجه معكري الجو ودعاة الفوضى.

إذا استثنينا بركات الولاء والتأييد التقليدية والتي كانت تحرر في مكاتب الولاية العامة بالجزائر فإنه يمكن القول بأن الجزائريين المتحالفين مع الاستعمار لم يكونوا يتقدون حماسا للدفاع عن المآثر الفرنسية، أما في البرلمان الفرنسي وفي المجلس الجزائري فإن النواب المفبركين كما يورد محمد حربي كانوا يعبرون عن تعلقهم بالارتباط مع فرنسا وينددون بكل انفصال عنها، وقد حاولوا الاستفادة من الأحداث للحصول على تحسينات في الوضع الاجتماعي، من ذلك أن الدكتور بن جلول مثلا كان يقرن العودة إلى الهدوء بإلغاء الحيف والتفاوت، فيما كان عمار نارون يرى ضرورة تدخل الدولة كحكم بين المجموعتين الأوربية والمسلمة².

لقد تفاءلت الإدارة الاستعمارية في الجزائر بقرب إخماد الأحداث، حيث صرح المتحدث باسم الولاية العامة في مؤتمر صحفي يوم السادس من نوفمبر بأنه: "إذا كنا لا نستطيع الآن أن نعبر عن تفاؤل مفرط، فإننا نستطيع، بعد خمسة أيام فقط من استعمال الإرهاب في الجزائر أن ننظر إلى الوضع بثقة، وذلك أن الشرطة قامت بعمل جبار، لا نود أن نبوح بتفاصيله الآن، حتى لا نعوقها في عملها، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول أن أغلب المحركين والمسؤولين هم الآن رهن الاعتقال وفي عجز تام عن مواصلة تصرفاتهم الإجرامية"³.

إذا كانت هذه النظرة التفاؤلية التي عبرت عنها الولاية العامة فإن عملاءها من الجزائريين بدأت تتناهم الشكوك، إذ حصلت تحولات جذرية في مواقف البعض وفي هذا الإطار يندرج

1- Le Journal d'Alger ,03 Novembre, 1954.

2- محمد حربي: سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 39.

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 91.

التصريح الذي أدلى به نائب قسنطينة مصطفى بن محمد وهو تلخيص نظرة كانت شائعة في الأوساط الجزائرية التي كانت تأمل أن تصبح يوما فرنسية " إن القمع المسلط على الأهالي كان شديد الوطأة إلى درجة أنه أصبح من الصعب عليهم اعتبار أنفسهم فرنسيين ، إن الأهالي لم يعودوا يستمعون إلينا ، لقد فقدوا الأمل فيما كانوا يأملونه منذ عهد بعيد وتبنوا مطالب أخرى "1.

مهما كانت تدخلات ومواقف المسؤولين السياسيين والإداريين للولاية العامة وعملائها من الجزائريين فإنهم قد أصيبوا بصدمة وخيبة أمل كبيرة ، لم يتحملوا وقعها ، ولم يستطيعوا هضم ما يقع حولهم ، إنهم لم يستطيعوا هضم نبأ اندلاع الثورة المسلحة و المستعمرة آمنة منذ 1830 وهضم ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من شعب ظنوا أنه أصبح فرنسيا ، ولكنهم بدل أن يحاولوا فهم الأسباب التي أدت إلى العمل المباشر وإيجاد الحلول الحقيقية لتهدئة الأوضاع ، فإنهم راحوا يفكرون في استعمال القوة والضغط وإرسال المزيد من القوات ، ظنا منهم أنها الحل الوحيد لإعادة المستعمرة إلى سالف عهدتها غير أن ذلك زاد من تأجيج وتأليب الشعب الجزائري ضدها والتفافه حول ثورته وقيادتها.

4- موقف الصحافة و الكولون :

لقد صحب اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 بكل ما لديها من وسائل بشرية و معنوية و مادية و دعائية إعلامية ، رسالة ثورية إلى الشعب الجزائري أولا ، ثم إلى الشعب الفرنسي بمختلف مكوناته ثانيا ، و إلى الرأي العام الدولي أخيرا.

الحقيقة أن السلطة الاستعمارية وتحت ضغط المعمرين قد تبنت منذ الوهلة الأولى هجمة إعلامية شرسة واسعة النطاق مسخرة الإمكانيات المادية الضخمة للتقليل من أهمية أحداث أول

1- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق، ص 39.

نوفمبر من خلال مختلف أجهزة الإعلام والوسائل الدعائية توضح لكل متتبع لهذه الأحداث مدى الملح والخوف والاضطراب وعدم التصديق بحقيقة ما يحدث في هذه البلاد¹.

الواقع أن الصحافة الفرنسية² الصادرة في الجزائر والتي كانت غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيه للمعمرين ، لم تجد بدا من تبني وجهة نظر الحكومة الفرنسية القائلة بأن المسألة لا تعدوا أن تكون محاولة تقوم بها أيد أجنبية³، فراحت تزرع الشك في نفوس الجزائريين والفرنسيين على حد سواء داخل الجزائر أو في فرنسا نفسها بنعت هذه الأحداث بكل الأوصاف ، بأنها مجرد تمرد وقطاع الطرق و"الفلاقة" الذين قدموا من تونس بعد التصديق عليهم هناك ، وذلك قصد عزل الثورة وخنقها ثم تجريدتها من صفتها الشعبية وهدفها المنشود⁴. والرامي إلى الحرية والاستقلال ، لتحويلها إلى مجرد أعمال إرهابية تقودها أياد خارجية ليس لها أي صلة بالشعب الجزائري المسالم والذي يريد العيش مع الأوروبيين في بلد واحد مرتبط بالوطن الأم فرنسا.

لقد كانت الصحافة الكولونيالية هي المنبر الذي من خلاله يدافع فيه المعمرين عن مصالحهم ووجهات نظرهم ، وقد تميزت الصحافة الصادرة في الجزائر عن صحافة الميتروبول بمقدتها وكرهها لكل ما يمت للجزائريين بصلة ، فباشرت حملة شرسة ونفثت سموم العنصرية ضد المواطنين الجزائريين

1- محمد فتاوى: أعلام الثورة الجزائرية الحرب الأخرى للمقاومة ، [http //www.dhiqar.net/makalat M/Mk](http://www.dhiqar.net/makalat M/Mk) ، DR Mohkhat 13.11.09htm ، 15:00 ، ص 01.

2- قسم المؤرخ الفرنسي بن جامان ستورا الصحافة الفرنسية خلال هذه الفترة إلى ثلاث مجموعات " صحافة النضال " التي كانت امتداد للصحافة الفرنسية التي ظهرت أثناء المقاومة ، وهي التي تحولت إلى صحافة حزبية مثل ليبراسيون Libération وفرنس تيرور Franc Tireur و لومانسي الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي وجريدة كومبا Combat ممثلة لليسار الاشتراكي ولوبوييلار وغيرها ، والصحافة الملتزمة مثل Témoignage chrétien و Franc Observateur و Le canard وهي صحافة ذات خط فكري واحد تعرضت للمتابعة القضائية و المراقبة بسبب ما كانت تنشره عن الثورة الجزائرية ، أما القسم الثالث عن هذه الصحافة فهي الصحافة الشعبية أهمها فرانس سوار وباري ماتش وغيرها. أنظر: أحمد منغور: المرجع السابق ، ص 157-165.

3- الغالي غري: المرجع السابق ، ص 129.

4- محمد فتاوى: المرجع السابق ، ص 1.

الذين قاموا بتنفيذ عمليات أول نوفمبر ، مبرزة على واجهات جرائدها كل العناوين المثيرة للغضب في أوساط الجالية الأوربية والمسيحية. وإرغام الحاكم العام لولاية الجزائر على الإسراع في القضاء التام على الثورة قبل أن يستفحل أمرها.

الواقع أن كبار الإقطاعيين في الجزائر الممثلين للمجموعة الحاكمة وصناع الأحداث كانوا على دراية تامة بالحقيقة. وهي أن ما وقع ليس إرهابا ولا عصيانا أو خروجا عن القانون، وإنما حركة ثورية جاءت كثمرة لعمل سياسي يرمي إلى أهداف وطنية أهمها تحرير البلاد بكامل أجزائها¹.

لقد انتاب الخوف من مصير الجزائر الفرنسية عقول المعمرين² و لعل أوضح تعبير عن الشعور بالحيرة اتجاه المستقبل ما صرح به الدكتور سلاكرو أثناء مداوات مجلس الجزائر في شهر نوفمبر : " إن المغامرة الكبرى قد بدأت وكلنا نعلم ذلك... وإني أقولها من أعلى هذا المنبر " إنني خائف ! فثلاثة أجيال من عائلتي يرقدون تحت أرض الجزائر ولا أريد بأية حال أن أتخلى عنهم"³.

الحقيقة أن أحداث نوفمبر 1954 كانت سببا في التقارب والتحالف بين الحكومة المركزية بباريس والمعمرين الذين كانوا قبل هذا التاريخ قد جعلوا من الصحف التي تصدر من الجزائر منابر لتوجيه انتقادات لاذعة لهذه الحكومة لتحقيق انفصال أو استقلال الجزائر عن فرنسا⁴، إذ تحولت إلى مستجد لعطف الحكومة على لسان صحافتها وكلها تحمل عناوين تدعوا من جهة إلى التزام الهدوء وانتظار رد فعل السلطات للقضاء على " العمليات الإجرامية " ، ومن جهة أخرى جاءت عبارة عن

1- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ، ص 387 .

2- منطق المعمرين الكبار المستمد من الدفاع عن مصالحهم ومكاسبهم هو الذي جعلهم ينظمون أنفسهم كجماعة ضغط داخل البرلمان الفرنسي ، يقول "جبرائيل أبو" أحد ممثليهم: " سئمتنا حكايات انتخابات الجزائريين المثيرة للسخرية فان تمكنا بصعوبة من توجيهها الوجهة التي نريد ، فهذا لا يعني أننا سننجح في ذلك مستقبلا ، لذا يجب أن نضع لها حدا ، فنحن لم نعد نقبل حكومات عاطفية ، نريد رجالا أشداء قادرين على الدفاع عن حقوقنا بإخطار القوة واستعمالها إن لزم الأمر " . أنظر: محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق، ص 147.

3- المرجع نفسه ، ص 34،35.

4- الغالي غربي: المرجع السابق ، ص 128.

ترهيب ووعيد متوجهين لمسؤولي التنظيم الجديد¹، مجتمعين كصوت واحد على المناداة بضرورة خنق " الفرخ في البيضة " وبتحطيم التمرد بكل الوسائل المتاحة سيما وأنها لم تكن تتصور حدوث ما حصل ، خاصة أنها كانت تستعمل القوة والعنف ضد كل جزائري حاول أن يتحدى النظام الاستعماري منذ قرن وربع القرن.

فراحت صحف المعمرين بمختلف اتجاهاتها السياسية والحزبية تزرع الشك في نفوس الجزائريين وعلى رأس هذه الجرائد البرقية La Dépêche و البرقية الجزائرية La Dépêche Algérienne و جريدة الجزائر Le Journal d'Alger و L'Echod'Alger إلى البرقية القسنطينية التي كان موقفها من الثورة واضحا وسريعا ، حيث خصصت الجريدة صفحاتها لسلسلة الهجمات المثيرة ، كما كتبت جريدة الجزائر Le Journal d'Alger مقالا في الصفحة الأولى جاء فيه : " إن السكان الأوربيين يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين " كما كتبت جريدة العالم Le monde: " لقد عرف المستوطنون الهلع والفرع ، فطيلة الأيام التي تلت الانفجار تراكمت طلبات ترخيص السلاح من طرف الأوربيين ، على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء الدوائر ، واصفة علامات الخوف على المستوطنين².

فضلا عن صحافة اليمين التي أصيبت هي الأخرى بالهلع والجنون فقد كتبت (La Dépêche Quotidienne) مقالا جاء فيه : " إن الذي يلفت النظر أكثر في كل شيء فيما حدث أكثر من الخسائر المادية الباهضة في كل مكان ، هي فجائية هذه الأحداث وتزامنها الدقيق ، مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صممه وأنجزته منظمة منضبطة³.

1- مراد أعراب: المرجع السابق ، ص 76.

2- نجية كيلة: البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011 ، ص 35 .

3- حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط 1 ، منشورات الخبر ، الجزائر ، 2007 ، ص 116.

لقد كانت تعاليق الصحف الفرنسية قد أحدثت تصورا جديدا في مواقف المعمرين حول أحداث نوفمبر 1954 من خلال إخراجها من بوتقة الأحداث العابرة لعصابات وقطاع الطرق وأيادي أجنبية إلى التأكيد على أنها تنسب إلى منظومات عسكرية وسياسية ذات بعد استراتيجي وتكتيكي له أهميته ، مما زاد في فزع المستوطنين الذين لم يتصوروا في يوم من الأيام أن يتجرأ الجزائريون الذين تم تجنيدهم منذ 1830 على مواجهة النظام الفرنسي ، لأنهم كانوا يعتقدون أن الجزائر أصبحت ومنذ عقود خلت جزء لا يتجزأ من فرنسا.

قد حاولت بعض الصحف اليسارية لهؤلاء الذين كانوا ينددون عموما بالاستقلال والاضطهاد معا ، أن تكرر بقاء الجزائر فرنسية بإيهام الرأي العام بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين ، فقد استهلت جريدة الجزائر الجمهورية (Alger Republican) حديثها عن اندلاع الثورة تحت عناوين " اعتداءات عبر عمالات الجزائر بالأمس " ¹ " نريد العمل والخبز " وأن الشعب الجزائري لا يريد القنابل والرشاشات وترى الجريدة أنه على الرغم من اختلاف المشاكل والرؤى في الأقطار المغاربية الثلاث فإن الأسباب التي أدت إلى ذلك لها طابع مشترك من حيث سيطرة المستوطنين على ثروات شعوبها وحرمان أصحابها الطبيعيين من أدنى الحقوق والعيش الكريم ²

كما حذت حذوها جريدة الحرية (Liberté) و أرجعت أسباب الحوادث التي شهدتها الجزائر إلى الأمور المادية السيئة والمتمثلة في البطالة ونقص الاستثمارات والى الوضع المادي المتدهور عموما لدى الشعب الجزائري وتجاهل الإدارة الفرنسية للمتطلبات والاحتياجات المختلفة للجزائريين رغم التحذيرات والتنبيهات والتذكير بالسوابق السياسية التي شهدتها مختلف المستعمرات الفرنسية ³.

1- مولود قاسم نایت بلقاسم: المرجع السابق ، ص 101.

2- أحسن بومالي: المرجع السابق ، ص 154.

3- المرجع نفسه ، ص 154.

هي نفس النظرة تقريبا التي ذهبت إليها الكنيسة الكاثوليكية والتي أوعزت الأسباب الحقيقية للثورة إلى انعدام العدالة الاجتماعية والانتشار الرهيب للفقر والحرمان وفقدان الأمن والحياة الكريمة بالنسبة للجزائريين والمتسبب الأول فيها هم الكولون الذين يرفضون تحسين ظروف عمالهم وتجاهلهم لحقوقهم الإنسانية بل ونقضهم لوعودهم ووقفوا دوماً ضد أي إصلاح يتم اقتراحه في الجمعية الجزائرية أو البرلمان الفرنسي للأوضاع في الجزائر¹ مطالبين من خلال تصريح الكاردينال دوفال Doval زيادة الجهود لمكافحة الفقر و البؤس و البطالة، إضافة إلى الأوضاع المزرية للعامل الجزائري لدى الكولون هذا أمام تواطؤ الحكومة الفرنسية.²

هذه الحكومة التي كانت أسيرة لقبضة غلاة المعمرين³ الذين تبنا مبدأ "القمع أولاً، ثم الإصلاحات ثانياً"، إذ كانت جهودهم و تحركاتهم تدور حول محور ثلاثي:

- نشاط ريني مايير (René Mayer) المدعم بثلاثين صوتاً في البرلمان الفرنسي
- تجند فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر و التي تمثل دعامة الكولون.
- تأثير السيناتور بورجو (Bourgeaud) على مصالح شرطة الجزائر⁴.

قد نسب هؤلاء التمرد و مصدر الأحداث إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حيث نشرت (La Dépêche quotidienne) في 02 نوفمبر 1954 تصريح لعضو مجلس الشيوخ

1- أحمد منغور: المرجع السابق ، ص132.

2- نجية كيلة: المرجع السابق ، ص 36.

3- سلم هنري دومينيك تقريراً مطولاً " رى " موجهاً للرئيس الفرنسي ، ندد فيه بالأخطاء التي قادت الجزائر الى مأساة الفاتح من نوفمبر ، وكتب بخصوص أسبابها ما يلي: " إن أسباب هذه المأساة تعرفها الإدارة من أي كان ولكنها لا تستطيع أن تعترف بعجزها ، ولا تستطيع أن تقر بأخطائها ، بافتقارها إلى الشجاعة لم تعرف كيف تقاوم شهية أقلية طاغية من كبار ملاك الأرض لا تعرف الشعب وطول مئة عام لم تدافع إلا على مصلحة المستوطنين " ، أنظر: فرحات عباس: تشريح حرب ، مصدر سابق ، ص 103.

4- مراد أعراب: المرجع السابق ، ص 76.

هنري بورجو¹ أعلن فيه أنه: ينبغي دفن التمرد أين يولد و ينبغي البحث عن زعماء العصابات و إلحاق الهزيمة بهم و أن هؤلاء الزعماء معروفون و منظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة² كما اتهم فرانسوا كويسلي ممثل وهران في الجمعية الوطنية الحكومة الفرنسية بالضعف و الخنوع مستدلا بالقضية التونسية و المغربية حيث تفاوضت حكومة منداس فرانس مع الوطنيين هناك و منحتهم الاستقلال الداخلي، و أشار ذات النائب إلى أن الوطنيين في شمال إفريقيا قد أعطى انطبعا للجزائريين أن الإرهاب يجلب الفوائد و أكد أن ضعف الحكومة سوف ينتج عنه تخريب الجزائر³

يمكن القول أن مطالب المعمرين تمحورت حول إبقاء الوضع كما هو بالجزائر و حضر الحزب الشيوعي بإيقاف المسؤولين عن الأحداث من زعماء الحركة الوطنية كلهم و تسليط جام الغضب على من يقبض عليه حاملا للسلاح و رفض كل مشروع عفو عام، ووصل الأمر ببعض الغلاة منهم إلى حد التهديد بورقة التصويت لصالح قلب الحكومة إذا لم تلب رغباتهم. كما ارتفعت الأصوات المنادية بتكوين مليشيات، لكن بدون جدوى قابلتها محاولات السلطات الاستعمارية التي قامت بتكوين قوات إضافية محلية من القوم المتطوعين في ضل تنديد من اليساريين بالاستغلال

1- عبر المعمر هنري بورجو بقوله: " لا يجب البحث عن هذا الفساد أينما كان و إلحاق الهزيمة برؤساء العصابات المعروفين و يكفي أن تتخذ إجراءات أمن مشددة ، كما ينبغي لي توجيه ضربة قسوة إلى هذه الحفنة من المهرجين ... و على المنظمة أن تطأ رأسها ". أنظر: عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا ، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 ، ص 115.

2- حسينة حمديد: المرجع السابق ، ص 114 .

3- المرجع نفسه ، ص 114 .

4- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق ، ص 34.

و الاضطهاد كأعمال لا إنسانية و لكنهم يعارضون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا مستعملين تارة الأفكار الماركسية التي تدعو إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية الضيقة و متذرعين تارة أخرى بضرورة صيانة الانجازات الحضارية. التي حققتها فرنسا خلال ليل الاستعمار الطويل - و ذلك بالنسبة لغير الشيوعيين طبعاً - و بالنسبة لهذا الصنف من المعمرين فإن الفاتح من نوفمبر محاولة أخرى من عشرات المحاولات التي قام بها أبناء الشعب الجزائري في أزمات و جهات مختلفة قصد الخلاص من السيطرة الأجنبية¹.

لقد أجمع المستوطنين الأوروبيين على اختلاف توجهاتهم سواء الذين ينتمون إلى فلك اليمين أو اليسار على كبح الثورة و الإبقاء على الجزائر الفرنسية ففي الوقت الذي اتفق فيه أصحاب اليمين على وصف الثورة بالإرهاب و التمرد ووجوب قتل الفرخ في البيضة، اتفق أصحاب اليسار المرتدين للباس الإنسانية و التحرر على أن أحداث الفاتح من نوفمبر عبارة عن اعتداءات و أعمال إجرامية مطالبين بضرورة إرضاء المطامح المشروعة للشعب الجزائري بتحسين أوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية و نبذ العنف و الثورة.

إذن فالموقف الغالب أثناء اندلاع الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية و أرض فرنسية ، و اعتبار انعدام الأمن فيها تهديدا لكل الوطن الذي ينعم فيه المعمر بالخيرات و الثروات، أما الموقف المناقض لذلك فإن صوت أصحابه كان خافتا جدا ، و لا يسمع و لا يؤثر بل قد يعتبر خائنا و متواطئا ضد أمن و سلامة ووحدة الوطن و الأمة الفرنسية⁽²⁾.

هكذا تحول المسلم، الذي ترك رهن الأمية و الاستغلال، إلى متمرد رهيب في جزائر فرنسية غنية و قوية يصنع قانونها المحتكرون ، و الأقلية من أرباب المال و كان يكفي أن يضرب بضعة رجال

1- العربي الزبيدي: المرجع السابق ، ص 88 ، 89.

2- أحمد منغور: المرجع السابق ، ص 173.

جريئين الضربة الأولى في صرح قلعة عمرها مائة عام، ليتولى الشعب تهديمها، و إن شرارة الفاتح من نوفمبر 1954 سوف تشعل خلال سبع سنوات طوال حريقا مهولا¹.

5- رد الفعل القمعي و العودة إلى الإصلاح :

بالموازاة مع اندلاع الكفاح المسلح سجل إجماع لدى الجانب الفرنسي : الحكومة ، الإدارة الاستعمارية الأحزاب السياسية ، الرأي العام ، ما عدا استثناءات نادرة ، اجتمعت كلها على التنديد واستنكار هجمات أول نوفمبر 1954²، وعلى هذا الأساس أمسى التفكير في عرقلة حركة الثورة وضرب شوكتها وإيقاف زحفها و العمل على تحقيق ذلك مطلبا استراتيجيا و استعجاليا ، قبل فوات الأوان³.

لهذا اعتمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، إستراتيجية محكمة رأت أنها كفيلة بتحقيق ما رسمته من أهداف ، و ما حددته من خطوات و سارعت الحكومة الفرنسية منذ اللحظات الأولى إلى تجنيد كل طاقاتها واتخاذ إجراءات قاسية لقمعها قبل استفحال أمرها ، وتخرج عن نطاق السيطرة لذلك أعطت السلطات الاستعمارية أمرا مستعجلا في اليوم الأول من نوفمبر 1954 بطلب من وزير الداخلية فرانسوا متران ، وموافقة السيد جاك شوفالييه (Jaques Chevalier) كاتب الدولة للحرب ، إرسال ثلاث كتائب من قوات المظليين إلى الجزائر⁽⁴⁾ فنزلوا بسرعة في ميناء عنابة في اليوم الموالي⁽⁵⁾.

1- فرحات عباس: تشريح حرب ، مصدر سابق، ص 104.

2- محفوظ قداش: المرجع السابق ، ص 18 .

3- محمد الأمين بلغيث و آخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ، منشورات المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007، ص 276 .

4- رمضان بورغدة: المرجع السابق ، ص 97 .

5- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ط2 ، منشورات متحف المجاهد ، الجزائر ، د.ت ، ج2 ، ص 212 .

كما أمرت مسؤولي الأمن و الدرك لتطبيق إجراءات قمعية فورية ، بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية ، حيث هاجم البوليس والدرك آلاف المنازل ، واعتقل العديد من أصحابها بدعوى أن لهم علاقة بأحداث أول نوفمبر⁽¹⁾ وقد شملت الإجراءات القمعية المتواصلة بالخصوص إطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بحيث أوقفت مصالح الشرطة مع حلول اليوم الأول من أحداث نوفمبر ، الأمين العام للحركة مولاي مرياح وهو يجهل كل ما حدث⁽²⁾ ، وحملت السلطات الاستعمارية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إذكاء الأحداث كما بقيت مصالح الاستعمالات الفرنسية تعتقد بقيادة الحركة لعمليات عيد القديسين ، مسلطة بذلك الأضواء على الوجوه المعروفة في الحركة ، كما طالت حملة التوقيف مسؤولي الحزب الشيوعي الجزائري ، رغم المعلومات الاستخباراتية التي تفيد بعدم مشاركته في تحضير الثورة وذلك لمحاولة تشويه الثوار أمام الجماهير فأصدرت السلطات الاستعمارية مرسوما بتاريخ 05 نوفمبر 1954 ، ونشر على الجريدة الرسمية الفرنسية يقضى بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽³⁾ حظر نشاطها السياسي وكل التنظيمات و الهيئات التابعة لها في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية بما في ذلك عمالات الجزائر الثلاث⁽⁴⁾ وتم إلقاء القبض من طرف مصالح الأمن على أكثر من خمسمائة (500) من مناضلي و مسؤولي حركة الانتصار.

غير أن السلطات الاستعمارية قد اعترفت فيما بعد أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لم تكن متورطة بشكل مباشر في أحداث الفاتح من نوفمبر وبأن الحركة متواطئة في الأحداث لأنها هي من زودت الحركة الجديدة بالعناصر المتطرفة ، وأن الإجراءات القمعية التي اتخذت ضدها وضد

1- أحسن بومالي: المرجع السابق ، ص 159 .

2-Alistaine Horne , OpCit , p100 .

3- كتب الحاكم العام للجزائر جاك سوستيل فيما بعد عن هذه القضية قائلا: " إن حل حركة الانتصار والحريات الديمقراطية من طرف حكومة ماندا فرانس قد ضربنا أكثر مما نفعنا " . أنظر: Jaques Soustelle : Aimée est Souffante :
Algerie, Paris plan 1956, p 28.

4- محمد العربي الزيري: السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر ، مجلة أول نوفمبر الصادرة بالجزائر، عدد 52، 1981، ص 51.

مناضليها ، بأنها تدابير احترازية هدفها الحيلولة دون استغلال هذا الحزب للمناخ المترتب عن هذه الأحداث¹.

في الواقع أن أول ما فكرت فيه السلطات الفرنسية عقب الأحداث هو منح الأولوية للقمع العسكري بحيث أرسلت الإمدادات العسكرية إلى ترسانة الجنود العاملين المقدرة عددهم بـ 56500 جندي ليلبغ العدد في مطلع العام 1955 إلى 83400 جندي وكان جاك شوفالي (Jaques Chevalier) كاتب الدولة للدفاع قد أرسل في الثاني من نوفمبر 1954 مجموعة من المضليين بعد دخولهم من الهند الصينية ، وفي 15 نوفمبر قامت الطائرات بإلقاء المناشير في منطقة الأوراس تنذر بحلول السخط على رؤوس المتمردين وتبشر بحلول السلام الفرنسي من جديد، إيذانا ببدء الحرب النفسية وحرب المناشير بين جبهتي القتال الفرنسية و الجزائرية⁽²⁾ للحفاظ على الجزائر الفرنسية.

إذ ذهب مانديس فرانس في مداخلة أمام الجمعية العامة الوطنية إلى القول : "إن الجزائر فرنسية منذ زمن بعيد وإن الذين كانوا وراء هذه المحنة هم مجموعة من الأشخاص الذين لا يرغبون إلا في الإجرام ، وإن الأسلوب الأمثل لردعهم هو القمع³ ، كما لجأت السلطات الاستعمارية في ملاحظتها للمشبهين في العمليات العسكرية والتخريبية في المناطق التي شملتها الثورة إلى تجنيد القياد وبعض قدماء المحاربين وحراس الغابات ، وأعاون الإدارة والمعمرين ، كما أنيطوا بالعمل الدعائي المبرز لعظمة فرنسا وإظهارها بمظهر القوة وإضفاء صفة التهور على الذين يحاولون الوقوف أمام قوتها.

قد اعتبرت السلطات الفرنسية هذه الاعتقالات العشوائية و قضاءها على بعض الزعماء العسكريين للثورة نصرا باهرا للحكومة العامة التي صرحت على لسان المتحدث باسمها في السادس من نوفمبر 1954 قائلا: "إذا كنا لا نستطيع الآن أن نعبر عن تفاؤل مفرط فإننا نستطيع بعد خمسة أيام

1- Francis et Colette Jeansan, OpCit, p 198.

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 31.

3- La Dépêche de Constantine, 18-11-1954.

فقط من استعمال الإرهاب في الجزائر أن ننظر إلى الوضع بثقة وذلك أن الشرطة قامت بعمل جبار، لا نود أن نبوح بتفاصيله الآن حتى لا نعقلها في عملها ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول أن أغلب المحركين والمسؤولين هم الآن رهن الاعتقال وفي عجز تام عن مواصلة تصرفاتهم الإجرامية¹. فضلا عن تمكنها من قتل أقوى الزعماء العسكريين للثورة في منطقة الأوراس قرين بلقاسم يوم 29 نوفمبر 1954 بعد عملية تمشيط كبيرة في جبال أشمول بمنطقة الأوراس بشية بورحاييل خلال معركة ضارية²، مع قوات المضليين بقيادة العقيد ديكورنو (Ducournou) ونشرت الصحف الجثة كدليل على تحقيق القوات الفرنسية لانجازات باهرة وهزائم للمتمردين، هذا وقد بلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر وحده، قتل اثنين وأربعين 42 مجاهدا واعتقال 1200 شخص مشتبه فيه³.

قد التزمت فرنسا في سياستها الترهيبية منذ البداية بمعاينة كل جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة وتحقيقا لذلك الهدف قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء أماكن التجمع مناطق الأمان (zone de sécurité)⁴ في 21 نوفمبر 1954 والتي كانت أولى مناطق الحشد ، وذلك قصد عزل الثورة عن قاعدتها الشعبية وقامت في هذا الإطار ،بتوجيه نداءات ومنشورات إلى السكان ألقتها طائراتها على القرى و المداشر.

1- أحسن بومالي: المرجع السابق ، ص 160.

2- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 19.

3- Al Moudjahid, 15 Mars, 1958.

4- أنشأت السلطات الفرنسية لعزل الثورة عن الجماهير الشعبية ، وإلحاق العقوبات بكل من يظهر تعاطفه مع الثورة ، مناطق لجمع الجزائريين أطلقت عليها اسم مناطق الأمان وطلبت من الجزائريين الالتحاق بها مع عائلاتهم و أموالهم و أسلحتهم قبل الساعة السادسة مساء في يوم الأحد 21 نوفمبر 1954 ، وقامت السلطات الفرنسية بإعلامهم بهذه المناطق عن طريق نداءات ومنشورات ألفت بها طائراتها على سكان القرى و الدواوير في منطقة الأوراس حوالي 50000 منشور وذلك بهدف تنظيم عمليات عسكرية واسعة النطاق لمشط المنطقة والقضاء على المتمردين و إحلال السلم الفرنسي من جديد، أنظر: Colette est Francis Jeanso, OpCit, p 195.

كما بدأ الجنرال " جيل " في تطبيق ما سماه بعمليات التطهير وأطلق على عملياته كعادة المستعمرين فسماه " عملية الفلاحة " وواصل عملياته التعسفية ضد السكان⁽¹⁾ ورغم ذلك بقيت الأوضاع جد مقلقة بالنسبة للقيادة العسكرية في الجزائر والتي يشرف عليها الجنرال شريار Chirriere بحيث نظم هذا الأخير عمليات تمشيط واسعة كانت تعيق معداته وأساليبه تضاريس منطقة الأوراس الصعبة مما حال دون تحقيق نتائج رغم اعتماده على العتاد الجوي في القنبلة واستخدام النابالم الذي أباد قرى بكاملها.

فلم تتوان الإدارة الاستعمارية للقضاء على الثورة وخنقها في المهد، فواصلت مسعاها في سلسلة من العمليات العسكرية الكبرى ، بدءا بعملية ألويس (Aloès) في 30 ديسمبر 1954 بمنطقة الأوراس ، والتي تركت آثار سلبية على السكان بحيث شارك في هذه العملية التي دامت يومين أكثر من أربعة آلاف جندي² كما شهد جبل أحمر خدو عملية فيرونيك (Véronique) يوم 19 جانفي 1955 ، شارك فيها أكثر من 5000 عسكري فرنسي مدججين بالمدفعية و الدبابات وسلاح الطيران ، فضلا عن عملية فيوليت (Violette) التي استمرت ثلاثة أيام بداية من يوم 23 جانفي 1954 ضد معاقل الثوار على جبلي "نازة وفوش" جنوب الأوراس³.

اعتمدت أيضا السلطات الاستعمارية على أسلوب الحرب التعسفية والدعائية الذي انتهجه الخطاب الصحفي الفرنسي على تجريد الثوار من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري كالبطولة و الشجاعة و التضحية و الرحمة و الشفقة و الإنسانية فالثوار في نظرهم، ما هم إلا مجموعة إرهابيين أو قطاع طرق أو خارجون عن القانون أو متمردون و للتقليل من قيمة الثورة و لاسترجاع الثقة المفقودة و الضرورية لخوض المعركة ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسيين من جوانب

1- محمد لحسن زغدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1989 ، ص 75.

2- مراد أعراب: المرجع السابق ، ص 32.

3- Francis et Colette Jeanson , OpCit, p198.

الإعلام و التوجيه منها؛ تسليط الضوء على حياة بعض الثوار ممن لهم ماض إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء الفرنسي، زيادة على تعميم الفكرة القائلة بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة منبوذة من طرف الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق و الواجبات¹.

غير أن السلطات الاستعمارية حين أدركت، مع نهاية سنة 1954 و بداية السنة الجديدة 1955، أن سياسة القمع التي انتهجتها لوأد الثورة و كبح جماح الثوار لم تجد نفعاً، بدأ يتضح لها أن كل الأساليب القمعية التي انتهجتها لتزويج الشعب و عزله عن الثورة ، قد باءت بالفشل ، أدركت حينئذ أنه يجب البحث عن طرق و أساليب جديدة تتماشى و الظروف المتأزمة التي تمر بها المقاطعة الفرنسية.

كما وجدت الحكومة الفرنسية نفسها بعد مرور شهرين على انطلاق الثورة في دوامة من التناقضات نتيجة التصريحات الكاذبة و المخادعة التي تصدرها عقب كل عملية عسكرية قصد تمويه الرأي العام الفرنسي

و على الخصوص المعمرين الذين بدءوا يدركون زيف البلاغات العسكرية ، كما تفتنت السلطات الاستعمارية بدورها إلى عدم قناعة الرأي العام بصحة البيانات الواردة في بلاغاتها².

أمام صعوبة احتواء الثورة و القضاء عليها في مهدها ، و قبل فوات الأوان قررت الحكومة الفرنسية إدخال بعض الإصلاحات، المقبولة بالنسبة للمستوطنين على الأقل³ من جهة و تساعد على تهدئة الوضع و إخماد الثورة من جهة أخرى.

1- الغالي غربي: المرجع السابق ، ص 135 ، 136.

2- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ، ص 159.

3- محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول ، مرجع سابق ، ص 100.

مع اختلفت رؤى و تصورات الحكومات الفرنسية، حول طبيعة الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر، و إيجاد الحل المناسب الذي يرضي المعمرين و الإدارة على حد سواء، و على هذا الأساس قام وزير الداخلية فرانسوا ميتران في 05 جانفي 1955 بعرض برنامج إصلاحات واسعة على مجلس الوزراء متفقاً مع منداس فرانس على أن جذور المشكلة اقتصادية و اجتماعية لا غير¹. وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول النقاط الأساسية التالية²:

- تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 للإسراع بدمج الجزائر في فرنسا، و ذلك تحقيقاً لمقولة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا³.

- تأسيس المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر، و ذلك قصد تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين و تعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي.

- دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا و ذلك قصد إخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية.

- إلغاء نظام البلديات المختلطة بهدف توحيد النظام و تطبيق قانون واحد مع الجميع مثلما هو الشأن في فرنسا.

أضاف مشروع الإصلاحات برنامجاً على المدى البعيد لمنح سكنات اجتماعية و خفض أسعار الطاقة الكهربائية المخصصة لقطاع الصناعة، و كذا إعادة توزيع الأراضي⁴ على الفلاحين كما أضيف إليه إجراء يتعلق بحق المرأة الجزائرية في الانتخاب.

1- محمد حربي: سنوات المخاض ، مرجع سابق، ص 29.

2-Yves Courriere, La Guerre d'Algerie, le Temps de Léopards, Alger éditions Rahma, 1993, p 14.

3- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ، ص 159 ، 160.

4- مراد أعراب: المرجع السابق ، ص 34.

لقد أكد منداس فرانس في تدخله أمام المجلس الوطني على ضرورة تعميم الإصلاحات لتشمل جميع المجالات عندما قال: "إنني أنتقد الذين يقولون بوجود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، و يرون تأخير الإصلاح السياسي، فالإصلاح يجب أن يشمل كل الميادين في وقت واحد، و يجب تنفيذ ذلك سريعاً دون انتظار أي شيء¹."

لقيت هذه المشاريع و الإجراءات احتجاجات واسعة من طرف غلاة المعمرين خاصة ما تعلق بدمج شرطة الجزائر في شرطة باريس و تعديل نظام البلديات المختلطة و ذهب البعض من المتشائمين إلى حد القول بأن خطة متران بعيدة عن هدف تهدئة الأوضاع و استعادة الأمن، بل إنها ستساهم في تنامي و تزايد الاضطرابات. وكانت الوعود بالإصلاح تتضمن تطبيق سياسة اقتصادية عادلة في الجزائر وقد أعلن عن ذلك رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس في الرابع عشر من شهر نوفمبر أمام أعضاء البرلمان الفرنسي واعداد أنه بعد عودة الأمن والنظام سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا وعلى الجزائريين في بلادهم فالمشكل قبل كل شيء هو اقتصادي واجتماعي و سنهاياً ظروفها في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها².

وقد حذا فرنسوا متيران حذو رئيس حكومته في اعتبار التدابير القمعية والردعية والقمعية غير كافية لتهدئة الأوضاع بل يجب علينا أن نستثمر أكثر من 40 مليار فرنك حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا وأن الجهود الذي شرعنا فيه والذي سيركز خاصة على الطرق والمدارس ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة فهناك مجال للعمل يستحق الإعجاب وجدير بالشعب الجزائري الذي برهن على هذا الوفاء و سنعمل كل شيء حتى يشعر الشعب الجزائري الذي هو جزء لا يتجزأ

1- البصائر: 11 فيفري 1955.

2- مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق ، ص36.

من الشعب الفرنسي أنه في وطنه مثلنا تماما وبين ظهرانينا يفصل الوجود الفرنسي الذي سيجعل من إفريقيا كلها أصدق شهادة على خلود الحضارة الفرنسية¹.

وقد أدرك منداس فرانس حقيقة الإسراع في تطبيق الإصلاحات سيما وأن روجي ليونارد قد تجاوزته الأحداث، بتحويله إلى بيدق في يد المعمرين الراضين لأي إصلاح وعجزه في إخماد الثورة فوق اختياره على جاك سوستال (Jacques soustelle) فأصدر بيانا في: 25 جانفي 1955 يتضمن إجراءات تمثلا في تعيين الحاكم العام الجديد، ودمج شرطة الجزائر في فرنسا.

لذا تمحورت السياسة العامة لمنداس فرانس في التوجهات المتمثلة في²:

- الحرب بدون هواده ضد التمرد الجزائري في إطار ما يسمى بحرب التهذئة وإعادة الأمن.
- تجسيد الإصلاحات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل النشاط الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية.
- التمسك بمبدأ الجزائر في الإطار الفرنسي.

الحقيقة أن مشروع الإصلاحات يدخل في إطار المناورات الرامية إلى ذر الرماد في العيون والهادفة إلى القضاء على الثورة المسلحة، غير أن معمرى الجزائر لم يهضموا هذه الإصلاحات واعتبروها ضربة قاضية لمصالحهم في الجزائر، الشيء الذي جعلهم يدخلون في مواجهة ضد السلطات الفرنسية، إذ يرون أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمواجهات العسكرية قائمة بين الطرفين يعد تنازلا للذين حملوا السلاح، وبداية أكيدة للتخلي على العملات الثلاثة المكونة للجزائر- الفرنسية متهمين في نفس الوقت منداس فرانس بواهب الاستقلالات وبالتالي فهو في نظرهم مخربا للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية³.

1- أحسن بومالي: المرجع السابق ، ص165.

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص202.

3- محمد العربي الزبيدي: السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ، ص51.

هذا رغم اقتناع بعض الفرنسيين كما يقول ليون فيكس: "إن الحكام الفرنسيين بذلهم الجهود لإبقاء نظام حكم ترفضه الأكثرية الساحقة من الجزائريين رفضا باتا يعلمون أنهم يمضون نحو أعمال عنف متزايدة تقود إلى وضعية بالغة الخطورة، وتوسيع المهوة التي من مصلحة الاستعمار حفرها بين فئات السكان الجزائريين وزيادة الحقد على فرنسا".

والجدير بالذكر هو أن نجاح الثورة التحريرية وتبنيها من طرف الشعب، و التفافه حول الثوار ترتب عنه عواقب وخيمة على السلطة الفرنسية وسياستها الاستعمارية، فقد كانت الثورة عاملا في تأزم الأوضاع السياسية الفرنسية وزعزعت أركان قيادتها ليس في الجزائر فحسب بل حتى في باريس، فبعد فشل السلطات الفرنسية في تطبيق سياسة القمع المنتهجة لتهدئة الأوضاع وبعد اقتناعها بأن الثورة بعيدة عن تمرد مجموعات معزولة قرروا إدخال إصلاحات سياسية وإدارية جديدة قصد امتصاص غضب الجزائريين.

الفصل الثاني :

مشروع جاك سوستال 1955-1956.

- 1- جاك سوستال واليا عاما للجزائر.
- 2- الإجراءات التمهيدية لجاك سوستال.
- 3- الإدماج طريقا للتهدئة.
- 4- محاور خطة سوستال الإصلاحية.
- 5- المواقف الجزائرية و الفرنسية من مشروع جاك سوستال.
- 6- انعكاسات مشروع جاك سوستال على الجزائريين المسلمين.

انتهجت السلطات الاستعمارية منذ اندلاع أحداث نوفمبر 1954 إستراتيجية هدفها قمع الثورة بكل الوسائل المتاحة ، واحتواء الأوضاع المهددة لكيان الجزائر الفرنسية، قامت هذه الإستراتيجية بمحاولة القضاء على العدو بقوة السلاح والمواجهة والاشتباكات والمعارك وأساليب القمع والتعذيب التي طبقت صنوفها على السكان، وما صاحبها من حرب نفسية ودعائية.

و كإجراء جديد حاولت السلطات الاستعمارية التي بينت مواقفها السياسية التي لم تتغير رغم إدراك المسؤولين لخطر الثورة، إذ تصرفت الحكومة الفرنسية بنفس الأسلوب الذي واجهت به أحداث 8ماي 1945، حين لجأت إلى القمع الأعمى والاضطهاد ثم التلويح بصياغة وضع جديد خال من العقبات والعراقيل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بالتأسيس لإصلاحات كتعبير عن صدق نواياها لتغيير وتحسين أوضاع الجزائريين، ومن هذا المنطلق توصلت القيادة الفرنسية إلى قناعة مفادها أن روجي ليونار لم يعد رجل المرحلة الحالية لذا وجب استبداله برجل جديد للجزائر كلف بمهمة إعادة الهدوء والأمن¹ إلى المقاطعة الفرنسية .

1- جاك سوستال في الجزائر:

أمام الضغط المتواصل الذي وقعت فيه السلطات الاستعمارية إثر نجاح العمليات التي شنها الثوار بقيادة جبهة و جيش التحرير الوطني من جهة وضغط غلاة المعمرين التي مارست حملة معارضة قادها عنصر بارز من كبار المستوطنين وهو ريني ماير (Rene Mayer) رئيس المجلس الجزائري

¹ - التهدة (إحلل السلام) : هذه العبارة تعني جميع الأدوات و الوسائل التي وضعت من أجل توحيد و تنسيق عمل و جهود السكان المسلمين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد تأثير و عراقيل المعارضين للسلطة الفرنسية ، يبقى الهدف الأخير من ورائها هو إحلل جو من الثقة و إعادة بعث أرضية خصبة لطالما كانت متدهورة . فتلقى القائمون على هذا الشأن نتيجة ذلك تعليمات تصب في محتواها لإحلل التهدة و السلم في الجزائر . أنظر : Yves Courriere , La guerre d'Algerie , dictionnaire et documents , tome 5, SGED edition , Paris , 2001 , p 56 .

الذين كانوا يرددون آنذاك أن القيام بالإصلاحات أيا كانت وفي تلك الظروف بالذات لا يعني سوى إعطاء ورقة رابحة لحركة العصيان التي يشنها الثوار.

كانت حكومة منداس فرانس (Mednes France) متيقنة من عدم جدوى الإجراءات البوليسية والأمنية لاستتباب الأمن بالجزائر وهو ما دفع به إلى الشروع في مخطط إصلاحات¹ محاولة منه لتهدئة الأوضاع والأنفس في الجزائر، وكتعبير منه عن استعداد الحكومة لإحداث تغييرات والرد على من حمل السلاح من الجزائريين، ولأجل ذلك رأى رئيس الحكومة أن سياسة التغيير تقتضي كذلك تغيير الرجال، وبالتالي ضرورة استقدام مسؤول جديد للجزائر، لأن الوالي العام روجي ليونار أثبت محدودية سياسته، وبرهن عن عجزه في إفشال وكبح جماح الثورة الجزائرية².

وصل جاك سوستال³ الحاكم العام الجديد إلى الجزائر يوم 15 فبراير 1955، وكان من بين الشخصيات المساعدة له رجلان يعرفهما المسلمون، هما السيدان جاك جويليه والرائد فانسان مونتاي بالإضافة إلى سيدة عرفت جيدا بشجاعته وإنسانيتها ألا وهي جيرمين تيون¹.

1- باتريك أفينو و جون بلانشاس: المرجع السابق، ص 179.

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 137.

3- (Jacques Emile Soustéle): اسمه الحقيقي ابن سوسان (Ben Soussan)، من أصل يهودي وهو رجل سياسي فرنسي ينتمي إلى المدرسة اليسارية ذات التوجه الليبرالي، وقد تابع تكوينه جامعيا في الفلسفة، وعلم الاثنولوجيا (الأجناس) حيث صار مختصا فيه وقام بعدة رحلات علمية استكشافية إلى أمريكا الجنوبية، بدأ مساره السياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للفاشية (Comité des Intéllectuels antifascites) التي صار احد ابرز مسيرتها اشتغل كأستاذ لعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا، ثم شغل منصب نائب مدير متحف الإنسان (L Homme) سنة 1937. جعل منه دوغول محافظا وطنيا للإعلام بداية من عام 1942، ثم عينه في 1943 مسؤول عن " المكتب المركزي للاستعلامات والعمل " (B.C.R.A) والذي يعتبر بمثابة المصالح السرية "لفرنسا الحرة" و أسس في الجزائر العاصمة المديرية العامة للمصالح الخاصة (D.G.S.S)، ويبدو كذلك بان جاك سوستيل لم يكن حديث المعرفة بالجزائر عند تعيينه واليا عاما عليها في فيفري 1955 بل

لم يحظ جاك سوستال عند قدومه إلى الجزائر لتولي مهامه في 15 فيفري 1955² بأي استقبال أو حفل رسمي، ذلك لأنه كان منبوذا من طرف الثنائي ريني ماير (Rene mayer) وبورجو، وغيرها من غلاة المعمرين الأوربيين الذين قاموا بتنظيم حملة إعلامية مسعورة ضده، دعوا فيها جميع المستوطنين إلى مقاطعة استقباله وعدم التعامل معه لعوامل عدة منها³

- أنه يهودي اسمه الحقيقي بن سوسان (Ben Soussan).
- أنه يساري عميل للشيوعية العالمية وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي.
- أنه ينتمي إلى حزب دوغول الليبرالي.
- أن منداس فرانس هو الذي قام بتعيينه في منصب الحاكم العام وهذا يعني أنه ينتمي إلى سياسته المرفوضة في المجلس الوطني الفرنسي والتي سيعمل على تطبيقها حال وصوله لسدة الحكم .

استقبل سوستال يومها من طرف السيد كوتولي (Cuttoli) الأمين العام للولاية العامة في الجزائر، والذي أدار شؤونها بالنيابة منذ تنحية روجي ليونار، وجون فوجور (Jean Vaujour)

يذكر أنه اشتغل فيها لمدة 12 عاما، خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها في إطار مختلف المصالح السرية التي أشرف عليها في عاصمة الجزائر. واصل سوستال الدفاع عن سياسة " الجزائر الفرنسية " في فرنسا، ثم في منفاه بايطاليا حيث هاجر منذ 1961 وصدر أمر بإيقافه سنة 1962، وقد دفعه تشدده إزاء الحفاظ على الجزائر الفرنسية، ليضحي بأعز رفاقه السياسيين مثل دوغول و بورجيس مونوري. أنظر: Alistaire horne, OpCit, p 109 و Jacques soustelle, OpCit, p 09

1- فرحات عباس، تشريح حرب ، مصدر سابق ، ص 114.

2- إن المصادر الرسمية تتحدث عن تعيين جاك سوستال كحاكم عام للجزائر بتاريخ 1955/01/25 من طرف الحكومة التي أطيح بها بتاريخ 1955/02/2، لم يدخل جاك سوستال الجزائر إلى تاريخ 1955/02/15 بعد الموافقة على تعيينه من طرف ايدغار. أنظر: أتريك أفينو و جون بلانشاس: المرجع السابق، ص 206.

3-Yves Courrière, OpCit, p 18.

مدير الأمن، والجنرال شريار (Chériere) قائد الناحية العسكرية العاشرة، وهو أعلى مسؤول عسكري في الجزائر، إضافة إلى لاقيير (Lacquier) رئيس المجلس الجزائري، و جاك شوفالي (J.Chevalier) رئيس بلدية الجزائر¹.

الحقيقة أن جاك سوستال كشف عن فحوى لقائه الذي دار بينه ووزير الداخلية فرانسوا ميتران² عندما عرض عليه منصب الولاية العامة، مستفسرا عن السياسة العامة التي تنوي الحكومة إتباعها، فأكد له وزير الداخلية أنها تتمحور حول :

- مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو إفراط في نفس الوقت.
- إعداد خطة للإصلاحات.
- الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.
- التعجيل في إجراء ترقية المسلمين إلى الوظائف والمسؤوليات التي بدأ فيه فرانسوا ميتران من قبل³.

كما جرى لقاء آخر بين سوستال ومنداس فرانس حيث تحاور معه حول خطة الإصلاحات التي حضرها كمشروع لتطبيقه في الجزائر، مقترحا عليه تطبيق قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947.

أصدر مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة بيير منداس فرانس بيانا بتاريخ 25 جانفي 1955 تضمن تعيين جاك سوستال واليا عاما على الجزائر، وكذا قرار دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا.

و قد كانت تهدف من وراء القرار الأول التخلص من ضغوطات المستوطنون الأوروبيون من إقطاعيين وأصحاب رؤوس أموال بالعاصمة، على الحاكم العام السابق روجي ليونار، الذي كان أسيرا

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 49.

2- باتريك أفينو و جون بلانشاس: المرجع السابق، ص 208.

3- Jacques Soustelle, OpCit, p 4.

لهم، تملى عليه المراسم التي تخدم مصالح هذه الشذمة، دون مراعاة لمصلحة فرنسا أو مصلحة المسلمين الجزائريين¹.

كما كانت تهدف من القرار الثاني والمتعلق بدمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا، فإن غرض الحكومة الفرنسية من هذا الإجراء هو إخراج قوات الأمن الأساسية وعلى رأسها شرطة الاستعلامات العامة التي كانت في خدمة أصحاب النفوذ. من الأوربيين من أمثال المليونير بورجو (Bour Geaus). من قبضة الأوربيين المعارضين لأي تقارب بين الجزائريين والفرنسيين وبذلك يصبح بإمكان السلطة المركزية تعيين ضباط تعتمد عليهم في تطبيق الإصلاحات، وتتخلص من أولئك الضباط الذين يخضعون خضوعاً تاماً للسناتور بورجو الذي عرف بدفاعه الشديد عن فكرته المتمثلة في "لا لكل الإصلاحات".

استغل غلاة المعمرين فرصة عرض فرانسوا ميتران لخطة الإصلاحات في 02 فيفري 1955 على المجلس الوطني الفرنسي لمناهضة هذه السياسة حيث برزت ثلاث اتجاهات:

- اتجاه يجذب تلك الإصلاحات ويرى أن تطبيقها يعد أمراً ضرورياً لإصلاح الوضع وتحقيق العدل، وترسيم اللغة العربية وإرضاء للجميع وذلك لتطبيق قانون 20 سبتمبر 1947، ولكنه يقيدتها بشرط استعادة الأمن والهدوء.
- اتجاه آخر يجذب تطبيق تلك الإصلاحات بجانب بينما يرفضها في الجانب الآخر بالاعتراض على إجراء إصلاحات سياسية وإدارية قبل استرجاع الأمن والهدوء بصفة مطلقة، وأن خطأ الحكومة الفرنسية هو التفكير في تطبيق الإصلاحات التي تضمنها قانون 1947 قبل أن

1- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 161.

تفكر في تطبيق سياسة إصلاح اقتصادي واجتماعي مما يعني الإصلاح السياسي عند هؤلاء

هو خروج الفرنسيين من القطر الجزائري لأنه سيتحول إلى منطقة دستورية شبيهة بتونس¹.

- الاتجاه الثالث يرفض الإصلاحات شكلا ومضمونا يدعوا الحكومة الفرنسية للشروع الفوري في تطبيق سياسية القمع والزجر لإخماد الثورة والقضاء النهائي على أعمال الثوار، وإن الإصلاحات التي تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947 لا يمكن تطبيقها أصلا، بل إن مجرد التفكير في تطبيق مواده التي تقتضي إلغاء النظام العسكري في الجنوب وإلغاء البلديات المختلطة، وتحرر الدين الإسلامي... والمعارك قائمة يعد تنازلا للذين حملوا السلاح وخطوة للتخلي عن الجزائر الفرنسية².

في خضم هذه الظروف المشحونة بالخلافات السياسية، والصراعات الفكرية، حاول منداس فرانس أن يدافع عن مشروعه وحكومته قائلا³: " في شمال إفريقيا ينبغي الاختيار بين سياسة المصالحة وسياسة القمع واستعمال القوة. مع كل ما يترتب عليها من عواقب وخيمة" وكذلك الإصلاحات في مضمونها تهدف إلى خنق الثورة المسلحة قبل استفحالها، وتعد مناورة لتهدئة الجماهير الجزائرية.

من جهة أخرى استغل معارضو الإصلاحات وغالبيتهم من المستوطنين، تردي الأوضاع العسكرية لإفشال تمرير مشروع الإصلاحات للمصادقة عليه، وكان ريني ماير النائب عن عمالة قسنطينة من أشد المعارضين لهذه الإصلاحات، واستطاع بفضل نفوذه وقوة اللوبي الذي يتزعمه، من إسقاط حكومة منداس فرانس في 06 فيفري 1955، واتهم هذا الأخير بتعيين اليهودي جاك سوستال ذو الميول اليسارية حاكما عاما للجزائر، زيادة على نيته في فتح المفاوضات مع جبهة التحرير

1- المرجع السابق، ص 161، 162.

2- محمد العربي الزيبري: الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 101.

3-Yves Courriere, OpCit.p18

الوطني، مما يعرض الإمبراطورية الفرنسية للتخريب¹ وكان نزع الثقة منه ب: 319 صوتا معارضا، مقابل 273 صوت مساند، واعتبر ذلك أصدق تعبير في انتصار المعمرين في سطوتهم على القرار السياسي والإداري في الجزائر.

رغم الدفاع المستميت من طرف منداس فرانس عن توجهات حكومته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المراد تطبيقها في الجزائر ومزاياها على تطور الأحداث، فقد أدى حجب الثقة عن حكومته بفرنسا إلى أزمة فريدة من نوعها. بحيث بقيت بدون حكومة لمدة تسعة عشر يوما ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة لتشكيل الحكومة قامت بها شخصيات ذات انتماءات متعددة².

حيث عهد رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي (René coty) إدغار فور (Edgar faure) الزعيم الراديكالي ووزير المالية، ووزير الخارجية لدى حكومة منداس فرانس لتشكيل الحكومة³.

الجدير بالذكر أن الحاكم العام جاك سوستال⁴ قد قام بمجرد سماعه لنبأ سقوط حكومة منداس فرانس، بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية، ورسائل أخرى مماثلة إلى المسؤولين السياسيين الذين من المتوقع تعيينهم في الحكومة الجديدة، مظهرا كامل الاستعداد للعمل معهم في حالة الإبقاء على السياسة المتفق عليها قبلا⁵.

1- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 103.

2- محمد العربي الزيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 103.

3- البصائر، عدد 311، 25-03-1955.

4- يقول جاك سوستال أنه بقي معلقا بين رئيس الجمهورية الذي يطلب منه الالتحاق بالجزائر و بين رئيس حكومة ينتظر تنصيبه و يطلب منه التريث و تأجيل رحيله في وقت بقيت فيه الجزائر دون حاكم عام، و الجمعية الجزائرية على أهبة مناقشة ميزانية الجزائر لسنة 1955 م. أنظر: Jacques Soustelle, OpCit, p 8

5-Yves Couriere, OpCit, p 18.

نالت حكومة إدغافور (Edgar Faure) الثقة بعد الأزمة السياسية الناتجة عن الفراغ الحكومي وفشل حكومة بناي في الفوز بثقة المجلس الوطني الفرنسي حيث أعطى الخطوط العريضة لسياسته العامة التي ينتهجها في الجزائر مستقبلا أمام المجلس الوطني الفرنسي في 23 فيفري 1955 والتي ركزت على تمسك الحكومة بالدفاع على وحدة الأراضي الفرنسية واحترام الدستور الجزائري مبديا رأيه أن أسباب الأزمة الجزائرية اقتصادية و اجتماعية .

و هكذا شكّل ادغارفور حكومة بداية من 24 فيفري 1955، ومن أبرز الشخصيات في الحكومة الجديدة وزير الداخلية (Borges Mounoury) وهو ما أفرح جاك سوستيل لأنه من المقربين إليه¹ المسؤول الوصي عليه فضلا عن التزام ادغارفور بسياسة الإصلاحات التي باشرتها حكومة منداس فرانس، ورغم ثقة المستوطنين في حكومة ادغارفور إلا أن إبقاء جاك سوستيل بقي يقلقهم بعد أن حثه رئيس الحكومة على القبول بمسؤولية الولاية العامة في الجزائر والشروع في العمل على تطبيق برنامج الإصلاحات التي تنوي الحكومة تجسيدها.

2- الإجراءات التمهيدية لجاك سوستيل:

استلم جاك سوستيل مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر في 15 فيفري 1955، وقد استقبلته مدينة الجزائر بجفاء وعدم اكتراث وبذلك حرم من الاستقبال الشعبي الذي كانت تقيمه السلطات الفرنسية احتفاء بالحاكم العام الجديد، واقتصر عدد مستقبليه على أربعة مسؤولين فقط وهذه المقاطعة من جانب أوربيبي الجزائر مرده تعيينه من قبل منداس فرانس المحجوب الثقة عنه².

هكذا حرص جاك سوستيل في أول تصريحاته على أنه: "لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل، إذا ما جوبه بحسن النية وحسن استعداد ولم يراع حله إلا الصالح العام، فبهذه النية قدمْتُ، إن

1- Jacques Soustelle, OpCit, p 10.

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 206.

الأعمال التي تواجهها عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والإدارية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتضافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم والإتحاد هو أول وسائل النجاح¹ مؤكداً تمسكه "بالجزائر الفرنسية" وتهدئة الوضع عن طريق قيام الحكومة الفرنسية بإصلاحات شاملة.

عمل جاك سوستيل على تشكيل ديوانه في الجزائر في اختيار العناصر التي تبدو أنها معتدلة وتتميز بالروح الإنسانية، والواقع أن سياسة الوالي العام الجديد وخياراته، كانت تفرض عليه أن يقرب مثل هؤلاء الذين يثيرون قلق مستوطني الجزائر حتى يعطي صفة الاعتدال لإجراءاته، ويضفي عليه طابع العدالة والمساواة بين العنصرين الأوربي والجزائري المسلم².

و كان من أبرز هاته العناصر جرمان تيون³ (Germaine Tillion) والرائد فانسان منتاي (Vencent Monteil) وهما لبراليين، شكلا جناح اليسار في ديوان سوستال، بالإضافة إلى الرجل اليساري جاك جويي (J. Guillet) ولاماسور (Guy Lamassouir).

أوضحت جرمان تيون لجاك سوستيل أن من أسباب الانهيار الاقتصادي في منطقة الأوراس التي شهدت اندلاع الثورة التحريرية، هو الانفجار الديمغرافي الذي أدى إلى الفقر وتردي مستوى المعيشة، كما لاحظت غياب المعمرين في المنطقة نظرا للفقر الشديد، فضلا عن الممارسات العسكرية الفظيعة على سكان المنطقة⁴.

1- البصائر، عدد 307، 1955/2/25.

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 51.

3- جرمان تيون عالمة فرنسية متخصصة في علم الاثنولوجيا عاشت في منطقة الأوراس لمدة ست 6 سنوات 1934-1940، اكتسبت علاقات مع العائلات الأوراسية، عرفت بمعارضتها لإحلال النظام بأي ثمن، استعان بها سوستال في معرفة وضعية الجزائر.

أنظر: Yves Couriere: OpCit, p48

4- Alistaire Horne, OpCit, p 16.

كما استعان بفانسان مونتاي ، العارف بالشؤون الإسلامية وشؤون السكان المحليين في جعله قناة للاتصال مع الجزائريين، لاسيما الذين قرروا تفجير الثورة للقضاء على الوجود الفرنسي في الجزائر خاصة وأن مونتاي كان يؤمن بعدم جدوى العنف لكبح الثورة، بل يجب تدارك الأمر بتطبيق إصلاحات لامتناس غضب الجماهير¹ و استفاد أيضا من خبرة الرجل اليساري جاك جويبي، الذي كان مديرا لديوان عامل قسنطينة بيتبون (Pitibon)، غير المتعاطف مع كبار المستوطنين.

حرص جاك سوستيل على أن يعين مسؤول سلك الشرطة من أقرب مقربيه خصوصا وأنه يعلم بأن الشرطة والمصالح الخاصة يلعبان دورا هاما في سير حركة "القمع" و"التمرد" ولذلك كلف هنري بول ايدو (Henry Poul Eydoux) بهذا الجهاز، والذي عمل من جانبه على تشكيل هيئة أركان مختلطة قصد إعادة النظام للعلاقات المتدهورة بين المدنيين والعسكريين، وبين مختلف مصالح الشرطة في الجزائر.

كما نصب أيضا قاستون بونتال (Gostan Pontal) مسؤولا على مديرية "أمن التراب" (DST) والذي كان جاك سوستيل يعرفه جيدا، وقد برهن هذا الرجل على أحسن وجه على عكس جون فوجور الذي تخلص منه جاك سوستيل في أول فرصة سنحت له².

انطلق جاك سوستيل من أن الوضعية في الجزائر³ متوترة ومضطربة بحيث لا يستطيع أحد أن ينكر ذلك أو يستغربه، وأن الجزائر بلاد متخلفة من الناحية الاقتصادية ومن ذلك نشأت المشاكل الاجتماعية القائمة فيها، وهي إلى ذلك بلاد يعيش فيها فريقين من السكان مختلفين من حيث الجنس

1- Yves Couriere, OpCit, p 18

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 54، 53.

3 - أنظر : الملحق الأول ، ص 203 .

والثقافة معا، وهي وضعية خاصة تماما لا تتماشى مع النتائج التي يحاول أن يستخرجها منها الذين ينظرون إليها بمنظار مصالحهم الخاصة.¹

لذلك عمل سوستيل على تطبيق سياسة في الجزائر تحمل مظهرين، أولاهما : مظهر الإصلاحات، والثاني : مظهر التهدئة، محاولا طمأنة غلاة المعمرين الذين اشتبهوا فيه بأنه جاء للتخلص من مستعمرة الجزائر، لذلك صرح في أول خطاب له أمام المجلس الجزائري يوم 23 فيفري 1955، أن فرنسا لا يمكن أن تتخلى عن الجزائر ولن تغادرها، كما أنه من المستحيل أن تغادر مقاطعة لبروطاني (La Bretagne) أو بروفانس (la province)، مهما حدث فإن قدر الجزائر هو فرنسا.²

أخذ جاك سوستيل في التحضير لبرنامج من خلال الاستعلام عن الأوضاع الجزائرية بحيث عقد اجتماعا في نفس الليلة مع الأمين العام للولاية العامة موريس كوتولي ومعاونيه لمناقشة الأوضاع العامة في الجزائر³ كما اطلع على تقرير هنري دومينيك رئيس بلدية قسنطينة الأسبق الذي بعث به إلى رئيس الحكومة والذي جاء فيه: "إن أسباب أول نوفمبر تعرفها الإدارة جيدا، ولكن لا يمكنها الاعتراف بأخطائها وتجاوزاتها، ولم تعرف كيف تقاوم النزوات اللامحدودة لأقلية قومية من كبار ملاك الأراضي، ودارت البلاد خلال أكثر من مئة عام لصالح الكولون وحدهم، كان بإمكانها التخلص من هذا الطغيان خلال الثلاث سنوات التي أعقبت الحرب (الثانية) لكنها لم تفعل، واليوم كذلك وجدت نفسها رهينة رجال داسوا على المبادئ، وقد جاءت بهم بفضل نايجلان ليديروا السياسة الجزائرية عن طريق تزوير الانتخابات، وتركيتها لهم " وانطلاقا من هذا شخص سوستال المشكل في سياسة الميز

1- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955، ص 110.

2- Jacques Soustelle, OpCit, p 43.

3- Ibid, p 4.

الاجتماعي باختلاف شروط الحياة و اللامساواة، وجاء بحل أطلق عليه الإدماج¹ (intégration) فقد كان تصور جاك سوستيل أن جوهر المشكل إنما يكمن في وجود أخطاء في السياسة الفرنسية يجب العمل على تصحيحها، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمييز بين المجموعتين، والفوارق الموجودة في الوضع الاجتماعي وظروف العيش معربا في تصريحاته أنه لم يأت إلى الجزائر لخوض المعارك و إعادة إثارة روح الإمبريالية والاستعمار بقوة السلاح، أو حتى لسحق تمرد شامل، لأن الأمر في تصوره لا يحدث سوى في بعض الدواوير البعيدة والمتوحشة" وبالمقابل فهو جاء لمساعدة السكان على الحياة بعد أن أهملوا وتركوا لمداخلهم المحدودة، وأنه يتعين عليه حمايتهم بيد ممدودة و إنقاذهم ببعض الإعانات المالية، على العموم، أكد الوالي العام منذ البداية على أولوية الحكم المدني لأنه يريد "إحلال الود والثقة والسلام"².

و هذا ما جعل سوستيل بدرك من خلال معاونيه أن إحلال الود والثقة والسلام يتطلب مقابلة المسجونين والإفراج عنهم، فجعل من فانسان منتاي همزة وصل بينه وبين المسلمين وخاصة من حمل منهم السلاح حيث يذكر هذا الآخر أنه في : "تاريخ 14 فيفري 1955 بينما كنت في باريس وكنت أتأهب للذهاب في اليوم الموالي للجزائر أخبرني سوستيل أن مديرية حماية الإقليم (DST) ألقت القبض على جزائريين اثنين بالحدود التونسية الليبية... أحدهما يدعى مصطفى بن بولعيد بحوزته كناش يحتوي على معلومات المقاومة بالأوراس، فذهبت مباشرة لرؤيته في تونس، على أساس أنني مرسل من طرف جرمان تيون التي تعرفه³، فتمحورت المحادثات عن الانتخابات المزورة، والاحتفاء

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 55.

2- المرجع نفسه ، ص 55.

3- باتريك أفينو و جون بلانشاس: المرجع السابق ، ص 214.

المبني للقانون الأساسي لعام 1947، وكذلك الظلم القائم في الجزائر في حق الجزائريين و إذ كان هناك حوالي ألفي موقوف سياسي تم اعتقالهم عن طريق بيانات الشرطة في نوفمبر 1954¹.

أما عن اللقاءات الأخرى فقد جمعته مع شخصيات من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في حبس سركاجي في نهاية فيفري من نفس السنة ، وقد حرص مونتاي على التفاوض مع هذه الشخصيات باعتبارها في نظره تمثل النخبة الواعية والمثقفة والتي تملك القدرات التي تأهلها في إقناع الجزائريين بدلا من الاعتماد على العملاء المتمسكون بالنظام الاستعماري الذي منحهم الامتيازات² فالتقى بعبد الرحمان كيوان ومولاي مرباح عن المصاليين وبن يوسف بن خدة عن المركزيين.

في إثر هذه اللقاءات اقترح عبد الرحمن كيوان على مونتاي تطبيق سياسة تهدئة باتخاذ إجراءات تزعزع مناصري الاستعمار، كإطلاق صراح بعض المسؤولين، وحرية التعبير وكذا الإفراج عن الجو السياسي وتحرر النظام تدريجيا بتطبيق قانون 1947. كما اقترح بن خدة وقف القمع وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والدخول في المفاوضات مع المنظمات الوطنية المركزية و المصالية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء والمجاهدين³.

والحقيقة أن فانسان منتاي اعترف أنه لو كان سوستيل حقيقة ينوي الأخذ برأي حملة السلاح والمعتقلين وكانت له الشجاعة الكافية في المبادرة لاستطاع أن يتجنب أسوأ الأحوال، لكنه ببساطة كان لا يريد استقلال الجزائر، بل بالعكس ذهب ليعلن حالة الطوارئ⁴ فرغم مساعي مونتاي لإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين كتعبير عن حسن نية الإدارة وصدقها، إلا أن ذلك لم يتم إلا في

1- المرجع السابق ، ص 214.

2- Yves Couriere, OpCit, p 59.

3- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 37.

4- باتريك أفينو و جون بلانشاس: المرجع السابق، ص 214، 215.

13 ماي 1955 أي أكثر من شهرين من بدء الاتصالات وذلك بسبب التماطل وضغط المستوطنين على الوالي العام الذي وجد نفسه في مواقف محرجة بعد التحاق عبد الرحمن كيوان ويوسف بن خدة بصفوف الثورة فور إطلاق سراحهم، الأمر الذي زاد من استياء و سخط غلاة المعمرين على سوستال و على السياسة الفرنسية¹.

كما يذكر فرحات عباس أن مونتاي و بموافقة من جاك سوستال قام بلقاء بعض الشخصيات التي لها حضور في أوساط الرأي العام المسلم، تم استقبالها من طرف الحاكم العام بصفة سرية تمثل التشكيلات السياسية و الاجتماعية القديمة ممثلة في الشيخ خير الدين عن جمعية العلماء و الدكتور فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الحاج شرشالي عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و استقبل أيضا المحامي وقواق عن المصاليين².

هذا و إلى جانب محاولات الإصلاح و التفاوض مع الأطراف المشككة للمشككة الجزائرية عملت السلطات الاستعمارية بقيادة الحاكم العام على لعب ورقة الانتخابات إذ نظمت الولاية العامة ما عرف بالانتخابات القطاعية أو الجهوية (les elections contonales) لإحداث تغيير جزئي في المجالس العامة، و قد كانت أهداف إجراء هذه الانتخابات هو الحصول على دعم بعض الوطنيين و امتصاص غضب الجزائريين و الحؤول دون تأزم الأوضاع، و مع بداية الحملة الانتخابية التي يذكر فرحات عباس أنه شارك فيها بعد أن تلقى الضوء الأخضر من جبهة التحرير الوطني لتقديم مرشحين و تحريك الرأي العام المسلم .

ففي المقابلة التي جمعته به في الثاني من أفريل 1955 م طلب من الوالي العام احترام حرية الانتخاب العام و جدية التصويت، فوعده بذلك، و كان فرحات يميظ اللثام على أن الخارجين عن

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 61.

2- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 125.

القانون ليسوا أولئك المقاتلين في الجبال و لكنهم بالدرجة الأولى هم أولئك الذين يدوسون دون عقاب منذ سنين على القانون الفرنسي، لكي يحافظوا على امتيازاتهم و ما زالوا مستمرين في معارضتهم لأي حل معقول¹.

و قد انتهت هذه الانتخابات كما جرت العادة بالتزيف و التزوير من جهة و من جهة أخرى سجل إحجام الجزائريين عن التصويت امتثالا لتعليمات جبهة التحرير الوطني.

لم يكتف سوستال بإجراءات التفاوض و الانتخابات بل تعداها إلى إحداث تغيير في سلك الشرطة قصد إعادة النظام إلى العلاقات المتدهورة بين المدنيين و العسكريين و بين مختلف مصالح الشرطة، و كان لزاما عليه أن يعيد تنظيم هذا السلك خصوصا و أن جاك شوفالي أبدى سخطا كبيرا تجاه مفتشي المحافظ كوست (Costes) الذين زجوا برجال أمثال كيوان في السجن، بدعوى أنهم كانوا يتأهبون للالتحاق بالثورة في حين كانوا يجهلون أدنى معلومة عنها، و قد استهدفت حركة التغيير مدير الأمن العام جون فوجور و ستة (06) من معاونيه، و كانت التعيينات التي أحدثها ترمي إلى قطع كل المعلومات المتعلقة بوسط الوطنيين عن جهاز الشرطة في محاولة لتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه غداة الفاتح من نوفمبر 1954².

و لم تكن مثل هذه الإجراءات لترضي جماعات الضغط المعروفة في الجزائر إذ سبق لرئيس الحكومة الأسبق منداس فرانس أن أقدم على دمج شرطة الجزائر، و قام بتحويل تسعة ضباط سامين إلى فرنسا كان يعتبرهم من المنبوذين، و هو الإجراء الذي أثار غيظ المستوطنين، و عجل على إسقاط حكومته، و يبدو أن هذا الإجراء يدخل في إطار تحضير الجو العام لمشروع جاك سوستال الإصلاحية

1- المصدر السابق، ص 129.

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 68

الذي يستلزم البحث عن رجال في سلك الأمن يعملون على دفع المشروع، كما يمكن اعتباره أيضا إجابة لمجموعة الوطنيين الذين دخل معهم الوالي العام في اتصالات و عربونا لهم على " صدق نواياه"¹.

بالتزامن مع الإجراءات الإغرائية و الإصلاحية لكبح الثورة طبقت الإدارة الاستعمارية حالة الطوارئ و هي وسط بين الحق العام و بين حالة الحصار تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن و القضاء على الثورة، و إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق' على كامل البلاد الجزائرية، بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة و الشعب أو التي يأوي إليها الثائرون و يختفون بها².

صادق المجلس الوطني الفرنسي على قانون حالة الطوارئ في 01 أبريل 1955م بعد مناقشات أظهرت الخلاف بين ادغار فور و منداس فرانس جدد من خلاله مجموع الإجراءات ذات الطابع القمعي و الردعي من أجل تمكين الحكومة من سلاح و أداة قانونية تستطيع بواسطتها و بسرعة من استرجاع هيبة السلطة الفرنسية، و لقد عمل جاك سوستال كل ما وسعه لشرح السياسة التي كان ينوي انتهاجها بفضل تطبيق هذا القانون إلى جانب الدعم المالي الذي تلقاه من الحكومة و السياسة الإصلاحية التي ينوي انتهاجها، و هي السياسة التي لخصها في عبارة: " سياسة الثقة و الأخذ بعين الاعتبار"، و قد لقي هذا المشروع أكبر معارضة من طرف نواب عمالة قسنطينة لأن الحركة الثورية استفحلت هناك، و أخذت بالظهور تدريجيا في منطقة القبائل و الوسط³.

1- المرجع السابق، ص 69

2- البصائر: عدد 312، 1955/4/5.

3-Yves Couriere, OpCit, p 90.

- حول القانون للسلطات العسكرية و المدنية صلاحيات مطلقة أثبتت فيها أنه لا تختلف كثيرا عن إجراءات حالة الحصار منها :
- النفي و الإقامة الجبرية.
 - تحديد تحرك الأشخاص و وسائل النقل في أماكن و أوقات معينة.
 - تفتيش المنازل ليلا و نهارا.
 - تشديد الرقابة على الصحافة و المنشورات و مختلف وسائل الاعلام.
 - محاكمة الأشخاص المدنيين و احلال القضاء العسكري محل القضاء المدني.
 - تطبيق إعلان حالة الطوارئ، وإقامة المحتشدات إذ بإمكان وزير الداخلية في جميع الحالات والوالي العام في الجزائر أن ينفيا إلى أي دائرة ترابية أو مكان محدد، كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام.
 - كما شجع الحاكم العام جاك سوستال مبدأ المسؤولية الجماعية، إذ عمل على تحميل المسؤولية لجميع السكان المتوطنين وإجبارهم على الإصلاح والتعويض، وإن لم يكن لديهم مالا يجب إرغامهم على الأشغال للتعويض ومصادرة أراضي ومواشي الخارجين عن القانون¹.
 - لكن رغم كل هذه الإجراءات المتخذة فإن السلطات الفرنسية لم تتمكن من إخماد لهيب الثورة، بل إن النتيجة كانت وخيمة على الإدارة الاستعمارية، إذ بلغت الخسائر الفرنسية 2/3 من الخسائر الجزائرية، الأمر الذي انتبه له جاك سوستال، ولاحظ أن الجماهير الجزائرية قد بدأت تتبنى الثورة فقام بمحاولة جديدة أطلق عليها اسمه، وهي عبارة عن برنامج إصلاحي يشتمل نقاط عدة.

1- Yves Courrière, OpCit, p 103.

3 - الإدماج طريقا للتهدئة:

كان اندلاع الثورة المسلحة في الواقع تعبيراً قويا عن الرغبة في الانفصال وتأسيس دولة مستقلة، بديلة عن الإدارة الاستعمارية، وهو ما تعتبره فرنسا جريمة كبرى لا يمكن التسامح معها وكل من يدعو إلى ذلك فكأنما حكم على نفسه بالإعدام¹.

عند تعيين جاك سوستال حاكما عاما في الجزائر في: 25 جانفي 1955 سعى إلى إحداث إجراءات إصلاحية والعودة إلى قانون 20 سبتمبر 1947، وقد ارتبط اسمه بمصطلح الإدماج² Intégration منذ ولايته و بعد رحيله عنها، و المعروف أن هذا المصطلح لم يكن من إبداع جاك سوستال في الجزائر، لأن مسار الإدماج بدأ كذلك مع فرنسوا متران عندما صرح بتاريخ: 04 فيفري 1955: "الإدماج يعني توسيع المؤسسات الفرنسية إلى عمالات الجزائر الثلاث قدر الإمكان وحسب المعقول".

كما مرّ المصطلح على موريس بورجيس مونوري (M. Bourges Mounory) وزير الداخلية في حكومة ادغار فور على أنه: "عكس الفصل أو السلخ (Désintégration)"

1- Le journal d'Alger, 05-01-1954.

2- تميز المراجع بين الإدماج (Intégration) والاندماج (Assimilation)، حيث تخص الأولى إلحاق الرقعة الجغرافية قانونيا بالوطن الأم والثانية بذوبان النخبة الجزائرية في المجتمع الأوربي، ولكن كلتا الحالتين تجعلهما مرادفة للكلمة الفرنسية (Assimilation)، وفي اللغة الفرنسية فرق بين مصطلح (Assimilation) الذي يعني التماثل وهي عملية ذوبان بين مجموعتين بشريتين يعيشان على نفس الرقعة الجغرافية ولكن مختلفتين في الأصل الاثنى واللغة والدين ومستوى المعيشة وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإخضاعها لنفس الواجبات والحقوق، لكن لا يتم إلا بالتعليم المشترك والزواج المختلط و بين مصطلح (Intégration) الذي يعني ربط إقليم بالوطن الأم، بحيث يمكن التمتع بنفس الحقوق على المستوى السياسي والارتقاء إلى نفس الدرجة من النمو الاقتصادي وهذا لا يتأتى إلا بالمساواة بين سكان البلدين في الحقوق والواجبات. أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1990، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ج 2، ص 170 و أيضا

Grand Larousse Encyclopédique, T1, libraire Larousse Paris, 1996, p654:

ووصولاً عند غي مولى (Guy Mollet) الذي صرح في: 31 جانفي 1956 أنه : "يجب بناء نقاش حقيقي حول كل إشكالات الكلمة"¹.

اعتبر جاك سوستال أن الإدماج هو السياسة التي لا بديل لها، وهي الخلاص الوحيد للجزائريين، ومستقبل فرنسا والمستوطنين الأوربيين في الجزائر، ذلك أن الثورة المسلحة وضعت السلطات الفرنسية في وضع جديد جعلتها لم تكتف بمحاولة خنق الثورة عن طريق الردع والترهيب وتكثيف العمليات الحربية، والطواير العسكرية في الشرق الجزائري فحسب، بل حاولت أيضا تطبيق سياسة جديدة تمنع الجماهير المسلمة المحرومة والفقيرة من الالتحاق بركب الثورة عن طريق تطبيق الإصلاحات لاسيما الإدماج².

فهو لم يكن يرى المشكل بطبيعة الحال في التواجد الفرنسي الذي يسبب الويلات للجزائريين، الذين لم يجدوا مخرجا سوى حمل السلاح ضد الإدارة الفرنسية، لذلك اعتبر سوستال أن فرنسا لا يمكن أن تتخلى عن الجزائر، ولن تغادرها، كما أنه من المستحيل أن تغادر مقاطعة لابروطاني (Bretagne) وبرفانس (La Province)، ومهما حدث فإن قدر الجزائر هو فرنسا³.

الحقيقة أن ارتباط سياسة الإدماج بشخصية جاك سوستال جاء نتيجة لسياسته الدعائية منذ أن حل بالجزائر كوالي عام عليها، وقد تعلق كثيرا بهذه السياسة وراهن عليها لنجاح مهمته في الجزائر وإجهاض الثورة، لدرجة أنه بقي طوال عهده في الجزائر التي دامت سنة كاملة يدافع عن هذا المشروع، ويشرح مفهومه ويحاول إزالة اللبس والغموض عن المعنى الحقيقي للمصطلح الذي أراد معارضوه - عن قصد أو جهل - أن يزيفوه ويحرفوه عن مضمونه.

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 86.

2- Jacques Soustelle, OpCit, p53.

3- Ibid, p43.

كشفت سوستال عن هذه السياسة الإدماجية في خطابه الأولى في الجزائر أمام الجمعية الجزائرية يوم: 23 فيفري 1955، حيث صرح قائلاً¹: " من الضروري أن تجتهد فرنسا في هذه الأرض مواطنين، ليس بالمعنى القانوني فقط للكلمة، بل فرنسيين إفريقيين مدججين (Incorporés) في ثقافة مشتركة، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالاً مؤهلين موظفين وإطارات".

مؤكدًا على ضرورة منح المواطنة الفرنسية لجميع الفرنسيين مهما كان أصلهم أو عقيدتهم حقوقًا متساوية، وتفرض عليه طبعًا نفس الواجبات وفي جميع قطاعات النشاط الوطني، ولاسيما في الإدارة، وان الإدماج الذي يجب أن يكون له دفعا دائما بين الجزائر وفرنسا سيتجسد بوصول مكثف للجزائريين الأهالي إلى الوظائف العمومية والخاصة والتي سيحصلون عليها بمؤهلاتهم وعملهم.

لتحقيق الإدماج يرى سوستال في تصوره أنه من العبث الإنكار والتغاضي عن الشخصية الجزائرية والاعتراف بها نظرا لتمايزها عن نظيرتها الفرنسية، وتبني سياسة ملائمة وبناء على تقرير قدمته العاملة الفرنسية جيرمان تيون (Germaine Tillion) مستشارته التقنية، بعد المهمة التي قامت بها في منطقة الأوراس، فقد تصور أن جوهر المشكل يكمن في وجود أخطاء في السياسة الفرنسية يجب العمل على تصحيحها، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمييز بين المجموعتين والفوارق الموجودة في الوضع الاجتماعي وظروف العيش²، معتمدا على استشارته لمنداس فرانس و ادغارفور والرفيق في توجهاته الجنرال دوغول بمحاولة التظاهر بسياسة جديدة لفرنسا منطلقها الإصلاح والاهتمام بشؤون السكان خاصة الجزائريين مع احترام خصوصياتهم بهدف محاولة إخماد الحركة الثورية في مهدها.

فالإدماج Intégration لا يعترف بالأصالة الثقافية والإثنية واللغوية والدينية للجزائر فحسب. بل يعمل على دعمها حمايتها وتطويرها، وهو لا يعني إنكار ومحاربة هذه الأصالة بل إن أهم

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 89.

2- إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 350.

مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير الشخصية الجزائرية بشتى الطرق خاصة بتطبيق عدد من الإجراءات الواردة في قانون 1947 مثل فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وتعليم اللغة العربية وهو ما ينشده رواد الحركة الوطنية منذ عقود.

تفرض هذه السياسة على السلطات الفرنسية إجراء إصلاح بلدي كما تفرض عليهم أيضا إجراء انتخابات في المجلس الوطني (البرلمان الفرنسي)، لأن الجزائر باعتبارها أرضا فرنسية يجب أن تكون ممثلة في البرلمان الفرنسي، وعليه يجب تنظيم انتخابات بالمجلس وفي أقرب وقت ممكن على أن تكون موحدة بين الجزائريين والمستوطنين، لذلك يجب القبول بالواقع الجزائري بمعرفة الحقيقة الاجتماعية والبشرية عملا بمقولة: «لن نتحكم في الطبيعة إلا إذا أطعناها».

وبناء على تشخيص الحالة الجزائرية انتهى سوستال إلى:

أولا: يجب أن يكون هناك تقاسم للأعباء بين الجزائر وفرنسا وإيجاد تضامن وطني ، لأنه لا يمكن للجزائر أن تتقدم اقتصاديا واجتماعيا إلا بالاتحاد مع فرنسا، وقد كشف القانون الماضي والذي منح لها استقلالية التسيير المالي بأنه لم يكن سوى مجرد خدعة، بل وأكثر من ذلك كان عاملا للتخلف والجمود.

ثانيا: لا بد من تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات والتكافؤ في الفرص للوصول إلى الوظائف والتساوي في نسب الاقتراع لإحلال السلم الداخلي، لأن التعايش بين المجموعتين هو من يصنع شخصية الجزائر، إذ لا يحق لأي مجموعة أن تحرم الأخرى، فالأوروبيون لهم الحق أن يكتثوا في الجزائر حيث ولدوا ويوجد أجدادهم، مهدهم ومقابرهم، ومن حق المسلمين البقاء أيضا في ديارهم¹.

لذا تقضي إصلاحات الدمج التي هدف سوستال تطبيقها في الجزائر بإيجاد حل وحيد في نظره والذي يسمح بوضع حد للأزمة الجزائرية بالقضاء على مظاهر الفقر و البؤس و ضمان المساواة

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 91، 92.

بين الفرنسيين و الجزائريين، واحترام الخصوصية الجزائرية فيما يتعلق باللغة والدين وتحسين المستوى المعيشي .

هذا فضلا عن المطالبة بالعودة إلى قانون 1947 لأنه السبيل الأمثل للدمج، ومن أجل إتمام مشروعه الإدماجي اقترح إلغاء الحكومة العامة والجمعية الجزائرية، وتعويضهما بوزارة الجزائر بباريس وزيادة عدد الولايات وإلغاء البلديات المختلطة وإنشاء القسم الانتخابي الموحد، هذه الأخيرة لقيت انتقادا حادا وواجه من خلالها معارضة شديدة في باريس والجزائر، واتهم بتعريب قصر البوربون (Berbon)، وكانت وسيلة لتحقيق هذا البرنامج إنشاء الفرق الإدارية المتخصصة (SAS) وهو جهاز يعتبر من أهم ركائز سياسة التهدة وتعكس في نفس الوقت حقيقة السياسة الإدماجية¹.

جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة⁽²⁾ بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر، والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري و لا يتأتى لها فهم ما يحدث دون إقامة نظام إداري فعال وبخاصة المناطق الأكثر اضطرابا، يعيد الثقة والاطمئنان للسكان ويعمل على تطبيق الإصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم العام سوستال³.

فأسندت إدارة هذه المصالح الإدارية المتخصصة (SAS) لضباط الشؤون الأهلية الذين تم استقدامهم من المغرب الأقصى، وكلف هؤلاء بمهمة رئيسية تتمثل في استعادة الاتصال مع الجماهير والاستعلام لديها بهدف تفجير الحركة الجديدة من الداخل وعلى مستوى القاعدة.

1- الغالي غربي: المرجع السابق، ص174.

2- المصالح الإدارية المتخصصة المعروفة بـ (Les Sections Spécialisées Administratives) ظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار الذي أمضاه Jacques Soustelle المؤرخ في 26 ديسمبر 1955 والذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الإدارية المتخصصة والتي تم بموجبها نقل السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين. أنظر: المرجع نفسه، ص175.

3- المرجع نفسه، ص 174.

الحقيقة أن الإدارة الاستعمارية قد وفرت للجيش الفرنسي في الجزائر فرصة كي يكون من العناصر الفاعلة في تطبيق سياسة الإدماج من خلال مشاركته الواسعة في تسيير الفرق الإدارية المتخصصة (SAS) التي فتحت مجالا واسعا له للممارسة السياسية والدعاية عن طريق إنجاز عدة مشاريع اجتماعية حيث كانت له أعمال في مجال الصحة والتعليم والزراعة وفتح عدة ورشات وإنشاء الطرق المعبدة وتوزيع المتونة للسكان¹، حيث أوكلت للمصالح الإدارية المتخصصة مهام عدة منها:

- تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة المساعدة الطبية المجانية (AMG) (Assistance Médicale gratuite) والفرق السوسيو-طبية (Equipes Médco-Sociales) التي يشرف عليها الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي² وذلك بهدف تلميع صورة الإدارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل عملية تأطير الجزائريين ومراقبتهم.

- تحسين الجو النفسي والعلاقة بين المجموعتين.

- إشعار الأهالي بأنهم معنيون بالنظام الاستعماري وقبولهم لمساعدته، يعني إمكانية أن يقطعوا صلتهم بجهة التحرير الوطني وجيشها.

- القيام بعمل بوليسي والتمكن من المراقبة المستمرة للسكان لتسهيل البحث عن المعلومة.

تزاوجت مهام المصالح الإدارية المختصة بين الإدارية والمتمثلة في إحصاء السكان وإصدار البطاقات التعريفية، ورخص العمل بفرنسا والعمل البوليسي الاستعلامي، إذ يعتبرها الفرنسيون من أهم أدوات التهدة التي طالما بحثوا عنها وهم يعولون عليها كثيرا على الأثر الذي تتركه على المستوى الإنساني³، وهي أهم وسيلة تحارب بها فرنسا أو قلب العمل الحربي الذي ستخوضه في كل دوار

1- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 356.

2- محمد الأمين بلغيث و آخرون: ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1997، ص 5.

3- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 357.

وقرية¹، وهي من أهم الانجازات التي ميزت عهد جاك سوستال والذي شجع أيضا فرق القوم التي أعاد تنظيمها تحت تسمية الفرق المتنقلة للشرطة الريفية (GMPR)، إذ تمحورت مهمتها في حماية البرج الإداري والقرى ضد عمليات جيش التحرير الوطني.

سعت السلطات الفرنسية في محاولاتها الإصلاحية إلى إبقاء الوجود الفرنسي في الجزائر ولذلك استعملت جميع الطرق والوسائل المتوفرة لديها، إلى جانب العمل العسكري لدحر الثورة وحرصا منها لتفادي امتداد الثورة إلى أرجاء البلاد حاولت الإدارة الاستعمارية أن تحتوي فكرة الاستقلال باستخدام أساليب عدة من بينها:

- البحث عن تعاون مكثف لدى المسلمين لفصلهم عن الثورة وتقريب المجموعتين السكانييتين.

- إعادة الثقة للواحدة في الأخرى، وفي الاثنان معا في فرنسا².

وهو ما سعى إليه الوالي العام الذي كان يبحث من وراء كل الترتيبات على مشاركة إرادية للمسلمين في تسيير شؤونهم أو على الأقل أن يتخذوا موقفا سلبيا لإيقاف مسار الثورة الذي كان في أولى خطواته، إلى جانب ضم سكان المناطق الملتهبة التي تدعم الثورة وذلك بتقديم وعود بتطبيق المساواة في الحقوق والواجبات وفي جميع الميادين، غير أن هذه الجماهير التي كانت تعيش في عوز تام لا يوصف وخاصة في القرى قد اختارت سبيل العمل المباشر كآخر مخرج لها للتخلص من عبودية الاستعمار³.

الحقيقة أن سياسة الإدماج التي راهن ودافع عليها الحاكم العام جاك سوستال منذ توليه الولاية العامة في الجزائر بداية من سنة 1955، لم تخرج عن إطار ما جاء في مضمون قانون الجزائر

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 98.

2 - Yves Courrière, OpCit. p97.

3- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 97.

20 سبتمبر 1947 وهو القانون الذي وضع تنظيماً خاصاً للجزائر، والذي احتوى في مادته الأولى على أن الجزائر تشكل مجموعة من العمالات ومزودة بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية وتنظيم خاص، كما يحدد في مادته الثانية خضوع جميع المقيمين من الجنسية الفرنسية بعمالات الجزائر لنفس الواجبات دون تمييز عرقي، لغوي أو ديني، ويتمتعون بكل الحريات الديمقراطية وجميع الحقوق السياسية والاقتصادية، كما يسمح لهم بالوصول إلى كل الوظائف العمومية بصفة متساوية¹، كما ألغت المادة الثالثة والخمسون البلديات المختلطة، استقلالية الدين الإسلامي عن الدولة في المادة السادسة والخمسون.

كان طموح السياسة في الإدارة الاستعمارية بالجزائر تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 بغية تحويل الجزائريين عن الثورة من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة لتشجيع النخب السياسية للتخلي عنها وإقحامها في سياسة جديدة، أما بالنسبة لشرائح المجتمع الجزائري فهذا القانون لم يكن سوى ذرا للرماد في العيون وتعبيراً عن سياسة الحفاظ على الوضع القائم سنة 1947².

وقد وصف سوستال هذا القانون (الماضي القريب ولكنه بعيد)، وأنه صار غير ممكناً وكان هذا المشروع حسب رأيه آخر فرصة للتطور السلمي للبلاد، والتي أهدرت العديد من الفرص بسبب التردد وعدم تفهم سلطات باريس، ولذلك جاءت خطة سوستال الإصلاحية موجهة لتفعيل بعض إجراءات القانون الذي بقي رسالة ميثية على حد تعبير الوالي العام، وأهم ما يؤخذ على هذا القانون عند سوستال هو إقراره لمبدأ الهيئتين الانتخابيتين، وهو المبدأ المتنافي مع المتطلبات الإنسانية للمساواة والمعاكس لإرادة الإبقاء على الجزائر الفرنسية.³

1- قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947، رقم 1853/47.

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 102.

3- المرجع نفسه، ص 104.

الجدير بالذكر أن مشروع الدمج الذي تبناه جاك سوستال رأى فيه الجناح الأيسر من ديوانه الرائد مونتاي وجاك جويي وجرمان تيون جمودا بررته ثورة المقهورين، إذ قدم مونتاي استقالته في: 24 جوان وتبعها استقالة جاك جويي، وقد شرح الأول موقفه من الحاكم العام.

فكتب¹: " في العمق اعتقد أن الإدماج قد فات أوانه، لن نتمكن من الإبقاء على حضورنا هنا إلا في شكل فدرالي، ومن الناحية العملية فإنه يبدو لي أن الوضعية المحلية لا يمكن إعادة إصلاحها إلا بقرارات سياسية تتخذ في الحين لتراهن في المدى البعيد على المستقبل".

وقد بقي سوستال يؤكد على أن نجاح الإدماج يعني بقاء الجزائر فرنسية وظل متمسكا بالمشروع من أجل الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي، رغم عزله من الولاية العامة بعد سقوط حكومة ادغافور، إذ نادى بوجوب تبني الحل الذي يبقى الوجود الفرنسي في الجزائر وكان الخيار الوحيد بالنسبة إليه هو الإدماج الذي يعني رفض الصيغ التي من شأنها أن تقود إلى الانفصال.

4_ محاور خطة سوستال الإصلاحية :

أدرك المسؤولون وصناع القرار في فرنسا أنه لا يمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية فقط، بل يمكن تجفيف منابعها من خلال القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية تنعكس ثمراتها بشكل إيجابي على مستوى معيشة السكان المسلمين، وهي الإجراءات التي دأب جاك سوستال على تطبيقها منذ توليه القيادة العامة للجزائر، إذ حدد سياسته الجزائرية تماشياً مع الوضع الذي تعيشه المقاطعة الفرنسية.

فبعد أن كشف عن مشروعه الذي دافع عنه طيلة ولايته، وحتى بعد انقضاء مهمته والمتمثل في الإدماج (Intégration)، والذي لخصه في ضرورة الإسراع في تطبيق قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947، أضاف إلى ذلك بعض الإجراءات التي رآها ضرورة للخروج من الوضع القائم.

1- فرحات عباس: تشريح حرب، مصدر سابق، ص 196.

لهذا اعتمد جاك سوستال في صياغة إجراءاته وترتيباته على استخلاص العبر من المشاريع التي أجهضت لوزير الداخلية فرنسوا متران، ومن النتائج التي خلصت إليها اللجان التي ترأسها كل من مستشار الدولة رولان ماسيسول (Reland Masepiol)، المتمحور حول مستوى معيشة سكان الجزائر، ولجنة التشغيل التام (Commission du plein Emploi) هي كيفيات الرفع من عدد مناصب الشغل على المدى القصير وأفاق التنمية على المدى الطويل¹.

والواقع أن جاك سوستال رأى أنه من الضروري تعزيز الجهود الحربية لإلحاق الهزائم العسكرية بالثوار، ولكن مع ضرورة التحلي بالحذر مع السكان، لأن القمع المعمم الذي يمكن أن يطال الأبرياء يمكنه أن يوجب الغضب، ويزيد من إلتفاف السكان حول الثورة من أجل الانتقام ولذلك أمر بضرورة تجنب تطبيق منطق المسؤولية الجماعية، بحيث لا يعاقب الأبرياء بجرم اقترفه الخارجون عن القانون ولهذا كانت خيبة الاستعماريين عظيمة عندما رأوا النجيدات العسكرية القادمة من فرنسا تتظاهر بسلك سياسة الاعتدال².

في خضم ذلك تم إعداد مشاريع الإصلاحات الموجهة لتجسيد سياسة الإدماج خلال شهري فيفري ومارس، وتم تحريرها نهائيا في ماي 1955، حيث أوضح الوالي العام في اجتماع الحكومة بتاريخ: 15 جوان 1955 أن إجراءاته ستطبق بداية في المناطق المحرومة، واشترط أن يسبق ذلك تطبيق حالة الطوارئ³ في كافة أنحاء الجزائر، وطالب الحكومة بمساعدات مالية لتحقيق البرنامج الذي صادقت عليه الحكومة، وأوكلت له مهمة انجاز البرنامج والذي مس:

1_ مراد أعراب: المرجع السابق، ص 114، 115.

2_ البصائر، عدد 322، 10 جوان 1955، ص 01.

3_ أنظر: الملحق الثاني، ص 208.

- تقسيم إداري جديد¹ تم بموجبه إنشاء مقاطعات جديدة مثل مقاطعة بونة²، وخلق 12 دائرة إدارية جديدة، فارتفع عدد الدوائر من 20 دائرة إلى 32 دائرة، والمساواة في التمثيل في المجالس البلدية الكاملة الصلاحية (Communes de plein exercice) بين الهيئتين المسلمة والأوربية، وذلك برفع نسب المنتخبين المسلمين في هذه المجالس إلى 50 % عن 20% (2/5) وتقسيم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية³، بترقية الدواوير من أجل إشراك الفعاليات المحلية بغية حل مشاكلها اليومية.

يتمثل الهدف من الإجراء في تقريب الإدارة الاستعمارية من السكان خاصة المسلمين فتسهل عملية مراقبتهم وضبط تحركاتهم، وهو ما يمكن من إحباط العمل الذي قامت به جبهة التحرير الوطني في المناطق الساخنة.

غير أن جاك سوستال أعطى مرامي وأهداف من وراء هذا التعديل منها:

- أن التقسيم السابق لم يكن متطابق مع الخصوصيات الجغرافية والعرقية لكل منطقة والكثافة السكانية الكبيرة في المقاطعات الواسعة المساحة، مما يعرقل المحاولات الحكومية لأي ترقية اقتصادية أو اجتماعية.

- كما أن تحقيق هذا الإصلاح وبالأخص الانتخابات الموحدة كان يعني أن عددا كبيرا من البلديات ستعود إلى المسلمين، وكذلك الأمر إذا ألغيت البلديات المختلطة وعوضت ببلديات كاملة

1- اقترح سوستال في برنامجه لغرض تنظيم الإدارة تقسيما جديدا وكانت آخر خطوة في هذا المجال تعود إلى ديسمبر 1954 حيث تم إقرار مبدأ المساواة في التمثيل النيابي بين المجموعتين الأوربية والجزائرية المدرج في قانون الجزائر 1947 على مستوى الجمعية الجزائرية فأصبحت تضم كل مجموعة حسب هذا القانون 31 عضوا في المجلس العام للجزائر 33 عضوا في مجلس وهران و 37 عضوا في مجلس قسنطينة إلا أن هذا التغيير لم يشهد التطبيق بسبب أحداث الثورة. أنظر: Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la periode coloniale 1830-1962, c. n. r. c, paris, .opu, Alger, 1987, p 110

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 201.

3- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 155.

الصلاحيات، وهذا الإجراء يمس مباشرة بفدرالية رؤساء البلديات والذين لن يقبلوا أبدا بالمسلمين كأغلبية في الهيئات التمثيلية¹.

- عصرنة الفلاحة بإنشاء صندوق التوسع والتحديث الريفي (Caisse des pension et de modernisation rurales) تحت مسؤولية مجلس متكون من موظفين وشخصيات من القطاع الزراعي، وأعضاء من الجمعية الجزائرية، يتميز بخضوعه للقانون الخاص، ولكن تفرض عليه رقابة مالية²، بهدف تحسين ظروف الفلاحين، مما يصرفهم عن اللحاق بالثورة، لأن هذه الفئة تشكل أغلبية السكان المسلمين، وهي خزان الثورة من الرجال، وذلك بإغرائهم بامتيازات، هذا الإصلاح الذي يسمح لهم بتكوين ملكياتهم أو توسيعها والاستفادة من القروض على المدى القصير والمتوسط والحصول على الوسائل المادية والتقنية³، وتخلصهم من نظام الخماسة⁴ بالتقسيم العادل للمحاصيل بين المالك والشريك، بتحسين الوضعية المادية والمعنوية لأكثر من 140 ألف عائلة من الخماسين.

- تطوير وتوسيع النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات، وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية، وقد اقترح المشروع في هذا الجانب خفض أسعار الطاقة الكهربائية، بحيث تم ذلك بدمج مؤسسة كهرباء الجزائر وغاز الجزائر في مؤسسة كهرباء فرنسا، وتوحيد الأسعار في كافة أنحاء الجزائر وفرنسا، ورفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر إلى 15 مليار فرنك، وتخفيف الضرائب في الجزائر بالتدرج مع تشجيع المقاولين والصناعيين الفرنسيين للاستثمار في الجزائر، من خلال منحهم امتيازات ضريبية من أجل ربط الوزارات الفرنسية بالأوساط المهنية تقرر تأسيس محافظة التصنيع⁵.

1 - Yves courrière, OpCit, p95.

2 - Jacques Soustelle, OpCit, pp 76 -77.

3- L'Echo d'Alger, 13 - 09 -1955.

4 - L'Echo d'Alger, 13 - 09 -1955.

5- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 211.

كان من بين أهداف فرنسا من تصنيع الجزائر، هو رفع نسبة الصادرات الفرنسية من السلع الجزائرية، وإن كانت الإدارة الفرنسية تريد إدماج الجزائر اقتصاديا في فرنسا، فإنه لم يكن بمقدورها إقامة صناعة في الجزائر، إلا إذا وفرت فيها نفس الإمكانيات المتوفرة في المتربول، ولو تحققت أهداف الثورة الجزائرية، وانسحبت فرنسا، فذلك يعني مصادرة المنشآت في الجزائر، وهو ما سيزيد لها من أعباء إضافية وضياع سوق هامة لاقتصادها¹.

- تمكين المسلمين الجزائريين من نسبة أكبر من مناصب الشغل في الوظيف العمومي وخاصة المناصب النوعية التي كانت حكرًا على العنصر الأوربي، من خلال سن قوانين استثنائية تسمح بأن تصل بسرعة نسبة المسلمين في الإدارة والخدمات والصناعات العمومية إلى نسبة 50%²، حيث لاحظ سوستال أنه كلما ارتفعنا في سلم المسؤوليات، كلما تناقص وضعف عدد الجزائريين، يضاف إلى هذا جهل عدة موظفين باللغة المحلية، مما يجعل من الإدارة جهازًا منفصلاً عن المجتمع، حيث لا مجال للنفوذ إليه³، وكان الهدف من هذا التمكين للمسلمين هو تحضير الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.

- تأسيس مراكز التكوين الإداري تسمح بدخول إلى مختلف الوظائف الإدارية والحصول على مناصب شغل في القطاعات العمومية، والمختلطة والخاصة، وقد تأسس مركز التكوين الإداري بالجزائر بمقتضى مرسوم 22 نوفمبر 1955 على مستوى معهد الدراسات السياسية بجامعة الجزائر.

كان لمسألة زيادة نسبة المسلمين في الوظيف العمومي أثرين اثنين، فمن جهة خلق مناصب شغل لهؤلاء ونقل معارفهم إلى الميدان الإداري، ومن جهة أخرى يمكن للإدارة بذلك أن توظفها

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 144.

2- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 158.

3 - Jacques Soustelle, OpCit, pp 79-80.

كأدوات لتأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري، هو ما يحقق سياسة الدمج ما دام يدخل بعض الشرائح من الجزائريين في مؤسسات وقطاعات النظام السائد، وهو إجراء يحمل بعدا على المدى الطويل بمحاولة خلق أثر ببيكولوجي لدى الجزائريين علّه يفلح في توجيه أنظارهم عن التيار الوطني الثوري، وذلك بتمكينهم مما حرموا منه لعقود طويلة¹.

- إدخال تغييرات على إدارة الشؤون الإسلامية التي كانت منذ الاحتلال تحت رحمة الإدارة الاستعمارية، وذلك بمنحها الاستقلالية عن الدولة، حيث يتم تعويض القوانين التي تحكم الشؤون الإسلامية بنظام جديد يشمل على المستوى المحلي لجان مؤمنين (Commission de fiddles)، يتم اختيارهم عن طريق القرعة تحت إشراف قاض مسلم، و على المستوى المركزي يتم - وجوبا - تعيين محافظ مسلم، وهذا على غرار ما يعمل به في جميع البلدان من دون استثناء²، وهو ما نص عليه قانون الجزائر 1947³، وبقي دون تطبيق نزولا عند رغبة المعمرين.

وسعيا من الوالي العام من أجل جعل الجزائر مجموعة مزدوجة اللغة، صدر قانون ينص بإجبارية تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية الفرنسية، وإدماج الأطفال المسلمين فيها بمضاعفة عدد الأقسام، التي كان عددها سنة 1954 حوالي ستمائة قسم إلى 1200 قسما واستحداث هيئة خاصة بالمعلمين منها سلك المساعدين (Corps auxiliaires)، سمي بمعلمي مخطط التمدرس (Du plan de scolarisation)، وذلك لتخفيف أزمة التوظيف⁴.

في نفس الوقت تعرضت المدارس المشتبه معلموها بتأييدهم للثورة إلى الغلق، ومن أجل محاربة الأمية كلفت المراكز الاجتماعية التي كانت تديرها العاملة الاجتماعية جيرمان تيون بتولي هذه المهمة وكانت هذه المراكز تستقبل الأطفال دون سن العاشرة، وفيها يتلقون دروسا مكثفة لمدة سنتين

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 148.

2- Jacques Soustelle, OpCit, p 87.

3- Francis et Colette, OpCit, p 84.

4- Jacques Soustelle, OpCit, pp 84.

تتبع في بعض الأحيان بتكوين مهني يساعد المتخرج على إيجاد مهنة، وصلت قدرة استيعاب كل مركز 1050 تلميذ¹.

- مطالبة الحكومة الفرنسية بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية، لهذا قرر سوستال وضع مخطط تكميلي، ذو طابع استعجالي، وطلب من الحكومة مبلغ 05 مليار فرنك لتهيئة منابع المياه وبناء طرق ريفية، وكل هذا من شأنه أن يخلق جو من الارتياح والرضا لدى غالبية الجزائريين المسلمين وقد لقي جاك سوستال بعضا من الدعم من طرف غلاة المستوطنين الذين أصبحوا مستعدين بفعل تعاضم خطر الثورة لقبول هذه الإصلاحات، إذ كانت ستعيد الأمن المفقود والأوضاع إلى الحالة التي كانت عليها قبل اندلاع الثورة².

لم تجد الحكومة الفرنسية صعوبة في الظفر بمصادقة أغلبية أعضاء البرلمان المتشكلة من حزب التجمع الشعبي، بعد تقديمها بالبرنامج الإصلاحي في جلسة: 1955/06/26، والتي تم فيها أيضا تجديد الثقة في شخص الوالي العام.

إن المتتبع لإجراءات جاك سوستال الإصلاحية يستخلص أن هذا البرنامج قد تجاوزته الأحداث، لأنه لم يكن يحمل الجديد، ولم يتناول جوهر المشكل الذي كان مطروحا سنة 1955 في الجزائر، وهو مشكل سياسي تغاضت عنه الإدارة الاستعمارية التي حاولت إبراز الطابع الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة الجزائرية، بل إن الكثير من التقدميين الفرنسيين كانوا يعتبرون تنديدهم بالبؤس الذي يعيش فيه الشعب الجزائري تكريما كبيرا منهم وتفهما عميقا للمشكلة الجزائرية، فالثورة جاءت بإيديولوجية جديدة معاكسة تماما لمغالطات الإدارة العسكرية في تعاملها مع الأوضاع، والإصلاحات كانت في 1955 منبوذة من طرف الجزائريين والمعمرين على حد سواء.

1- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 212، 213.

2- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 159.

لقد بينت المواقف السياسية من هذه المشاريع بأنها لم تجد ذلك التجاوب الذي عرفته قبل سنة 1954 لدى السياسيين الوطنيين الذين تصفهم الإدارة الاستعمارية بالمعتدلين والذين تأكدوا من تطور أحداث الثورة في نهاية 1955 بأنهم كانوا يسبحون ضد التيار، وأن مستقبل الجزائر لم يعد استعماريًا وهو ما ترجمه الالتحاق فرادى بالثورة المسلحة.

5- المواقف الجزائرية و الفرنسية من مشروع جاك سوستال:

ما أن تولى جاك سوستال زمام الإدارة في الجزائر، و لم يكد مشروع الإصلاحات أن يخرج إلى العلن، بإطلاقه تصور جديد عن علاقات الجزائر مع فرنسا، و المتمثلة في الإدماج، حتى قوبلت هذه الإصلاحات بالرفض من طرف الأقدام السوداء، و جاءت متأخرة في نظر المسلمين و هي من جهة أخرى مناقضة لأهداف جبهة التحرير الوطني المتمثلة في السيادة و الاستقلال و هو ما يرفضه سوستال و حكومة إيدغارفور.¹

فقد أثارت إجراءات خطة سوستال الإصلاحية سخطا كبيرا و سيلا من الانتقادات الشديدة و اللاذعة، تزعمها المستوطنون الأوروبيون و بعض الشخصيات الفرنسية، الذين رأوا فيها بأنها "مكافحة للتمرد"²، و سارع العديد من الشخصيات المحسوبة على هذا اللوبي إلى توسيع حركة الاحتجاجات و حشد الإمكانيات لإفشال مشاريع الحكومة الفرنسية الهادفة إلى تهدئة الأوضاع و من أشهر الرواد من هذه الأوساط يونك كريفو (Bonque Crévaux) رئيس بلدية سكيكدة و بوايي بانس (Boyer Banse) أحد الموظفين القدماء في الحكومة العامة و روبر مارتل (Robert Martèl) من كبار مستوطني منطقة متيجة ، و الذين رموا إلى الساحة بتنظيم سياسي

1- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص39.

2- مراد أعراب: المرجع السابق، ص156.

جديد معارض لكل النوايا الحكومية من اجل الإصلاح و الذي عرف بالاتحاد الفرنسي الشمال إفريقي¹ (U.F.N.A).

لم تسلم إجراءات جاك سوستال الإصلاحية حتى من رئيس المجلس الجزائري لأكبير (Lacquiere) الذي قدم مشروعا بديلا معارضا لخطة سوستال، مقترحا خطة اعتمدت على توسيع الانتخابات الخاصة بالأوروبيين لتمكين المسلمين من الدخول إليها و الاستغناء عن نظام الانتخابات الموحدة، و تعويض منصب الوالي العام بمنصب الوزير المقيم (Ministre Résident) يساعده كاتبين للدولة أحدهما خاص بالأوروبيين و الآخر بالمسلمين و هو ما يعارض نظرية الإدماج القائمة على وحدة المجموعتين².

و لقد شهدت هذه المعارضة تناميا كبيرا خلال المناقشات التي دارت بين نواب الجمعية الوطنية الفرنسية، المتمحورة حول أوضاع الجزائر في أكتوبر 1955، و الإصلاحات المدرجة لها حيث وصفت اختيارات الحكومة الفرنسية بالارتجالية في تطبيق الإصلاحات في الجزائر، فقد أوضح نائب الجزائر الجنرال أومران (Aumeran) بأن الحكومة قد ارتحلت في وضع إجراءات يمكن أن تكون تطبيقها مشؤوما، و أن تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات، سيكون عاملا مخربا لميزانية الجزائر كما اعتبرها نائب آخر أنها سابقة لأوانها و في غير محلها³. في حين وصفها بعض النواب بالإصلاحات غير المعقولة لأن جاك سوستال الذي يعتقد بإمكانية الوصول إلى إدماج شامل للجزائر في فرنسا، قد تجاهل بذلك المعطيات الداخلية و الخصوصيات الذاتية للشعب الجزائري⁴.

كما أعلن رئيس بلدية الجزائر جاك شوفالي في تصريح خص به جريدة le Monde في

1- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 213.

2-Yves Courriere, OpCit, p 193.

3- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 157.

4- Le Monde, 17-01-1956.

الخامس من شهر أكتوبر 1955، أن سياسة الإدماج قد تجاوزها الزمن، و لم تعد ملائمة للجزائر و كان هذا التصريح بمثابة طعنة موجهة لسياسة سوستال كما أن السياسيين في فرنسا رفضوا فكرة دمج الجزائر في فرنسا بسبب بسيط و هو أن الإدماج يعني إعطاء حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لثمانية ملايين مسلم، و هذا يعني خلق قوة سياسة إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها و فرض قيمهم و نفوذهم على الفرنسيين، ثم أن الأوربيين في الجزائر ضد سياسة الإدماج لأنها تعني المساواة بينهم و بين المسلمين و زوال الامتيازات التي يتمتعون بها منذ أيام الاحتلال الفرنسي¹.

زيادة عن الأثر الذي تركه هذا الرد على مواقف السياسيين المحترفين المعتدلين الذين تحطمت أحلامهم في إمكانية إيجاد تنظيم يجمع الجزائريين و الأوربيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدره، فقد رأى هؤلاء في الإجراءات العسكرية و القمعية التي رافقت تطبيق إعلان حالة الطوارئ و إقامة المحتشدات و تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، تناقضا مع شعار إحلال الود و الثقة و السلام².

و في الواقع أن الوالي العام قد أحس بانحياز ما بناه، بعد أن سارع مستشاروه الأوائل الذين عينهم في ديوانه إلى الاستقالة من جهازه الحكومي و مشروعه الإصلاحية بسبب الجمود الذي ميز عناد الحاكم سوستال إذ قدم مونتاى استقالته في 24 جوان 1955³ بعد أن أدرك أن الوضع يسير إلى الكارثة كما استقالت جيرمان تيون هي الأخرى و لجأت إلى الاهتمام بدراستها لعلم الأجناس و بخدماتها الاجتماعية.

1- عمار بوحوش: المرجع السابق: ص 411.

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 214.

3- عباس فرحات: تشريح حرب ، مصدر سابق، ص 195.

الحقيقة أن هناك بعض الأصوات من الفرنسيين و التي كانت ترى أن المشروع الممكن تحقيقه لحل المشكلة الجزائريين هو التفاوض المباشر مع قادة الثورة فقد صرح الوزير السابق لفرنسا " كابتنت " على هامش مؤتمر هلسنكي للمثقفين أنه يمكن حل القضية الجزائرية بإعادة الحريات و إطلاق سراح المساجين السياسيين و حل المجالس بجميع أنواعها و إعادة الانتخاب على أسس ديمقراطية و فتح مفاوضات لوضع قانون الجزائر¹.

أما الجانب الجزائري فلم تختلف مواقفه عن مثيلاتها الفرنسية و أن اختلفت منطلقات الرفض، ففرحات عباس كتب عن الوالي العام لا أنكر أنه كانت لسوستال إرادة حسنة، لكنه وصل متأخرا بحوالي نصف قرن مما يسبب له نفس المصير الذي لقيه شاتينو و موريس فيوليت²، و عن خطة سوستال قال أن الإصلاحات التي اقترحها الوالي العام أمام الجمعية الجزائرية كانت ناقصة جدا، فقد كان بالإمكان أن نرحب بها في 1920 أو 1930 أو عند اللزوم 1939 أو في 1955، فلم يعد لها أي صدى وسط المسلمين و أشار إلى أن الحل الأمثل يكمن في النظام الفدرالي³.

لقد أجمعت أغلب المواقف على أن الإصلاحات التي تضمنها المشروع، لا تفتأ أن تلقى نفس المصير الذي عرفته المشاريع الإصلاحية السابقة و أن فكرة الإدماج، أضحت الآن أمرا قد تجاوزه الزمن، عبرت عنه قيادة الثورة المسلحة برفضها للمشروع، و الشعب الجزائري بالثغافه حول الثورة مما أدى بالمجلس الوطني الفرنسي إلى المصادقة على تطبيق حالة الطوارئ⁴.

لكن الرد العنيف و الضربة القاضية لسياسة الإدماج، جاءت من القائد زيغود يوسف في 20 أوت 1955، بتنظيم هجومات الشمال القسنطيني، و توسيعه رقعة الحرب و استعمال العنف

1- L'Echo d'Alger, 01-07-1955.

2- فرحات عباس: تشريح حرب، مصدر سابق، ص 131.

3- المصدر نفسه، ص 131.

4- محمد لحسن زغيدوي: المرجع السابق، ص 18.

و القتل ضد المعمرين و ذلك إجابة على سياسة القمع و التسلط على المسلمين من طرف السلطات العسكرية في الجزائر، و لعل الشيء الذي أزعج الضباط الفرنسيين و جاك سوستال بصفة خاصة، هو أن قادة الثورة لم يكتفوا بمعاينة كل جزائري يتعاون مع قوات الاحتلال و بالتالي حرمان المسؤولين الفرنسيين من الحصول على المعلومة الثمينة حول حركات الثوار، بل عمدوا إلى تنظيم مقاطعة الأوربيين، و عدم شراء الدخان و السجائر، و بذلك حرّموا الأوربيين من الحصول على العائدات التي كانوا يحصلون عليها من هذه التجارة و بيع الخمر، مما أثر على القوات الاستعمارية ، حيث أفشل مخطط سوستال¹.

كما أن عبان رمضان كان له إحساس بالخطر الذي كان يهدد جبهة التحرير الوطني، فقد ذكر في منشور 1955 الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر و هدد كل من يحاول الاستجابة للمناورة السياسية لسوستال².

يستنتج مما سبق أن كل المحاولات و المساعي لتحقيق السلام من طرف المسؤولين الفرنسيين قد باءت بالفشل الذريع، ذلك أن الواقع الجزائري كان يختلف اختلافا كبيرا عن التحليلات و التصريحات التي كان يدلي بها أولئك المسؤولون في باريس و الجزائر، ففي الوقت الذي كان فيه أغلب المسؤولين الفرنسيين يناقشون مشاريع الإصلاحات في مجلس الوزراء و البرلمان الفرنسيين، كان رجال الشرطة و الجيش الفرنسي يستعملون أبشع وسائل التعذيب لاستخراج الأسرار و الاعترافات من الجزائريين، و بذلك قضاوا على إمكانية وجود تعاون بين السلطات الفرنسية و أبناء الشعب الجزائري.

هكذا و بعد أن تأكدت السلطة الفرنسية أن السلام المنتظر لن يكون عن طريق

1- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 413.

2- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 26.

الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، التجأت إلى تمديد حالة الطوارئ و ذلك ظنا منها أن النصر لن يكون إلا عسكريا، فقد قرر مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماعه المنعقد في 06 جويلية 1955 تمديد حالة الطوارئ بالقطر الجزائري إلى ستة أشهر أخرى ابتداء من شهر أكتوبر 1955، كما صادق البرلمان الفرنسي على ذلك القرار خلال الدورة التي عقدها أيام 28 و 29 جويلية 1955 و ذلك ب 282 صوتا ضد 233 صوتا بالإضافة إلى قرار إنشاء عمالة عنابة و تنصيب مجلس الاستئناف بقسنطينة و وهران¹.

6_ انعكاسات مشروع سوستال على الجزائريين المسلمين:

سعى الحاكم العام منذ أن تولى إدارة شؤون الجزائر إلى خنق الثورة عن طريق وسائل القمع و الإجراءات الردعية بالموازاة مع تطبيق سياسة جديدة تمنع الجماهير المسلمة المحرومة و الفقيرة² من الالتحاق بركب الثورة عن طريق تحسين وضعها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة العسكرية تبذل قصارى جهودها لإخماد لهيب الثورة لاسيما في منطقة الأوراس كانت إرادته السياسية تسعى إلى تحقيق مبدأ الإدماج بمحاولة استقطاب قوة ثالثة تتشكل من الجزائريين المسلمين ذوي الفكر المعتدل المتشبعين بمبادئ الحضارة الفرنسية للتفاوض معهم، من الذين لم تخرج مطالبهم عن المساواة و الإدماج و بعض الحقوق من أمثال ولد عاودية، بوعكوير و الدكتور سماني، ابن جلول، فرحات عباس و عبد الرحمان فارس³.

الواقع أن البحث عن هذه الشريحة من الجزائريين كان الهدف منه إيجاد بديل عن أولئك اللذين تمردوا عن السلطة الفرنسية و نادوا بوطن آخر غيرها، و قد حدد جاك سوستال في خطابه

1- Colette et Francis Jeanson, OpCit, p210.

2 - Jacques Soustele, OpCit, p53.

3 -Yves Courriere, OpCit, p194.

المؤرخ في 23 فيفري 1955 مسعاه من هذه الفئة قائلًا من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين، ليس بالمعنى القانوني فقط، بل أفارقة مدجين في ثقافة مشتركة، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالا مؤهلين موظفين و إطارات¹.

اعتمدت خطة سوستيل على محاولة إقناع هذه العناصر المعتدلة و المتنورة بجدية مسعى الحكومة الرامي إلى تطوير الشعب الجزائري و إدماجه في إطار الجمهورية الفرنسية، و بهذه الطريقة يمكن عزل الحركة الثورية و اجتثاث منابعها، و قد حاول أحد مساعديه، المقدم فليكس مونتاي، ربط الصلة بالوطنيين و تُوجت مساعيه بمقابلة جرت بينه و بين وفد حركات مختلفة يضم المحامي وقواق (عن الاتجاه المصالي) و الحاج شرشالي (عن المركزيين) وأحمد فرنسيس (عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) و الشيخ خير الدين (عن العلماء)، و مع أن هذه المقابلة لم تكن لها أي صيغة تفاوضية فإنها قوبلت باستنكار المعمرين من جهة و جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى².

رغم إظهار الممثلين الاستعداد للعمل و الاكتفاء بالحد الأدنى لبعض الحقوق و الضمانات اللازمة لتحقيق الإصلاح الذي و عد به الوالي العام³، إلا أن اللقاء لم يسفر عن أية نتيجة، سوى تهممة العمالة التي وجهها محساس و عبان رمضان إلى الأحزاب المشاركة و التي لقيت صدى و صدقا كبيرا، خاصة و أن الظروف كانت ملائمة و بدأ الذين لم يدخلوا بعد في النضال يقتنعون في قرارة أنفسهم بالأساليب الجديدة و يستوعبون في صمت الإمكانيات التي وفرتها الثورة لتحقيق الأهداف⁴.

أظهرت السياسة الفرنسية من خلال ممارستها أنه لم يكن بمقدورها تحقيق مطامح حتى المتنورين من الشعب الجزائري، ففرحات عباس الذي يجد في الكفاح المسلح غير اليأس و الفوضى

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 89.

2- محمد حربي: سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 149.

3- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 66.

4- محمد حربي: سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 150.

و المغامرة و الذي طالب في فيفري 1955 بتطبيق نظام الجزائر القانوني، خرج من أحلامه في أبريل 1955 بعد تزوير انتخابات الأقاليم، و جعله يقتنع بأنه لما كان الحاكم العام جاك سوستال عاجزا على جعل الأوربيين يقبلون بالتغيرات فهو بذلك يناور على الجزائريين بهدف عزل جبهة التحرير الوطني لذا أقام عباس في ماي 1955 علاقات مع جبهة التحرير الوطني دون أن يقطع مع مندوب الحكومة الفرنسية¹.

كما أن سعي السلطات الاستعمارية إلى فصل الجماهير و النخب السياسية عن الثورة و سياسة التردد التي تبنتها الحركات الوطنية، و تطبيق حالة الطوارئ لتحقيق خطة سوستال الإصلاحية و ما يتبعها من أساليب قمعية حتمت على قادة الثورة التفكير في إستراتيجية مضادة للإستراتيجية الفرنسية و التي توجت بهجمات 20 أوت 1955 التي قادها جيش التحرير الوطني نتيجة تحليل سياسي و بناء على الوضعية العسكرية للثورة، فقد تم التخطيط و التحضير لها بطريقة منهجية و محكمة من طرف مسؤولي ناحية الشمال القسنطيني و على رأسهم زيغود يوسف، أظهرت الأجيح الثوري للفلاحين الذين قادهم إلى هذه المعارك أعضاء جيش التحرير الوطني، وخاضوا حربا دون هوادة ضد الجيش الفرنسي وقف من خلالها سكان الأرياف خلف جبهة و جيش التحرير و ابتعدت النخبة عن السلطة الاستعمارية، و قد عززت الثورة سلطتها في الداخل و على الصعيد الدولي².

فقد شكل هذا الحدث منعطفًا حاسمًا في تطور العلاقة بين المشاريع الفرنسية العسكرية و السياسية و الثورة التحريرية، إذ فضح الهجوم محاولات التضليل و التشكيك في الثورة، و ذلك بوضع حد نهائي للنضال السياسي في ظل مؤسسات الاحتلال الفرنسي الذي كان ينادي من ورائه

1- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 117-118.

2- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 45.

إجهاض الكفاح المسلح و الاستيلاء على الحركة¹.

انعكس هذا الهجوم الذي أخرج الثورة إلى مصاف المحافل الدولية على الشعب بالقمع الذي أمر به سوستال و استتبع بتجنيد ميلشيات مدنية من الأوربيين مثلما حدث في ماي 1945 إلى جانب الجيش²، و أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا قدر بـ 1200 و هو رقم لم يتأكد قط هناك شهادات كثيرة على شراسة الفرق المكلفة بعمليات القمع، إذ اعترف ماكس لوجون، بنفسه و كان وقتها في منصب كاتب الدولة للقوات المسلحة بأنه ليس من قبيل الخطأ أن توصف العمليات بالقمع الأعمى³، كما قررت الحكومة الفرنسية توسيع تطبيق حالة الطوارئ على كافة الجزائر، بينما شرع في عمليات تفتيش واسعة في أوساط الهجرة الجزائرية بفرنسا.

حتى أن الوالي العام جاك سوستال أصيب بصدمة نفسية شديدة بعد انتقاله إلى منطقة الشمال القسنطيني، و إلى منطقة العالية خاصة، حيث وقف على هول الحدث و على الآلاف من القتلى مصرحا فيما بعد هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن و هما : فاتح نوفمبر 1954 و 20 أوت ، لكن هذا الأخير كان وقعه أشد، لأن الأحداث تسارعت من بعده و أخذت منحى آخر⁴.

لقد حققت هجومات الشمال القسنطيني معظم أهدافها المحددة، فكانت وراء يقظة الحس الوطني لدى منتخبي الهيئة الثانية من الجزائريين و المعروفة بمجموعة الـ 61⁵ المتكونة من النواب

1- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 176.

2- محمد تقيية: المصدر السابق، ص 326.

3- رافئلا برانش: التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية ، ترجمة : محمد بن محمد بكلي ، دار أمموكال للنشر، الجزائر، 2010، ص34.

4- Jacques Soustele, OpCit, p137.

5- قرر جاك سوستال المرور إلى مرحلة كسب الشرعية، بعرض نصوص الإصلاحات على الهيئات التشريعية المختصة لمناقشتها و المصادقة عليها، و على هذا الأساس قام في 21 سبتمبر 1955 باستدعاء الجمعية الجزائرية رسميا لعقد دورة استثنائية ، حدد لها

الجزائريين في المجلس الجزائري، فقد صادفت هذه المجموعة في 26 سبتمبر 1955 خلال الاجتماع الذي انعقد بعد حوالي شهر من وقوع الهجوم على لائحة عبروا فيها على إدانتهم للقمع الفرنسي و عن رفضهم لسياسة سوستال الإصلاحية مطالبين بالاعتراف بالكيان الوطني الجزائري، و بذلك أحدثت القطيعة التامة بين الشعب الجزائري و إدارة الاحتلال.

أن اللائحة¹ التي وقعها مجموعة 61 و التي اتخذت فيها موقفا صريحا ضد الإدماج و الإصلاحات الجزئية ، و صرحت فيها بأن أي حوار ينبغي أن يكون مع الذين يقاثلون انطلاقا من الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري كانت قد أدانت هذه السياسة أو ما يماثلها، فإن تلك اللائحة قد جعلت كل مخططات الإدماج تتلاشى، كما جعلت الأحلام المعلقة على القوة الثالثة تتبخر² و تقبر مشروع جاك سوستال الذي سعت جبهة التحرير الوطني إلى إفشاله، وهي التي كانت وراء العمل الدعائي الكبير الذي قام به مسؤولي الثورة في العاصمة فكانت مجموعة 61 أول قرعة جرس دوت في ذاكرة الإدماج لسوستال³.

الحقيقة أن مخططات سوستال للقضاء على الثورة اصطدمت دوما بإستراتيجية جبهة التحرير الوطني، فلقد كانت أهداف الوالي العام تأليب الجزائريين ضد بعضهم البعض سواء من الناحية السياسية و العسكرية حيث عمد إلى المؤامرات لضرب جيش التحرير الوطني و إيهام الرأي العام

تاريخ 27 سبتمبر 1955 و ذلك من أجل معاناة المسائل المختلفة، غير أن النواب الجزائريون تحركوا في اتجاه آخر، إذ قرروا عقد اجتماع عشية هذا الموعد في 26 سبتمبر 1955 من أجل تحديد موقفهم و الذي جاء فيه "النواب يؤكدون بان المشاكل الراهنة هي ذات طابع سياسي، و سياسة الإدماج المزعومة لم تطبق يوما بصدق، رغم مطالبة نواب الهيئة الثانية بما مرارا، صارت الآن أمرا متجاوزا، فأغلبية الجماهير قد انضمت إلى الفكرة الوطنية ". أنظر: مراد أعراب: المرجع السابق، ص 163.

1 - أنظر : الملحق الثالث ، ص 214 .

2- للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر: محمد الطيب العلوي: من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية، الملتقى الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، مطبعة قربي، باتنة، 1989، ص 147 و أيضا Colette et François Jeanson, OpCit, p216.

3- Yves Courriere, OpCit, p194.

الجزائري و الدولي بوجود فئة تحارب إلى جانبها.

فأولى محاولات فرنسا في هذا الاتجاه تمثلها عملية العصفور الأزرق (Oiseau Bleu) التي جرى تنفيذها بالولاية الثالثة، التي كانت تشهد عملا ثوريا مكثفا و تحديدا بمنطقة القبائل البحرية أين عمد إلى تجنيد 293 شاب، في سر مطلق و خفاء تام لمقاومة الثوار¹، مزودين بالأسلحة و الألبسة بهدف خلق قوة مسلحة مناوئة لجيش التحرير الوطني بهذه المنطقة.

شرعت القيادة الفرنسية في تنفيذ هذه العملية في بداية شهر أكتوبر 1955 و امتدت حتى شهر نوفمبر 1956، كما أن قيادة جبهة التحرير الوطني تفتنت لهذه المؤامرة و أصبح هذا المخطط و مجنوده يعدون في نظر الجبهة و الجيش من أخلص المناضلين و أوفياءهم، و يعتبرون في نظر سوستال و خلفه لأكوست جنودا سلحوا لمحق الثورة و طرد الفلاقة²، وقد عرفت جبهة التحرير الوطني كيف تستفيد من هذا المخطط و تحوله إلى صالحها، لتجعل من هذه العملية وصمة فشـل و هزيمة في وجه الفرنسيين، و عندما بدأت الشكوك تنتاب الفرنسيين حول مسار العملية، أعطت قيادة الولاية الثالثة الأمر لعناصرها بالالتحاق بالثورة و معهم الأسلحة و الذخيرة.

كان أثر هذه العملية على الثورة كبيرا قدرته بعض المصادر الجزائرية بـ 600 مجاهدا التحقوا بالثورة و ما يقارب الألف قطعة من السلاح و مائة و عشرين مليون فرنك قديم ، في حين قدرتها المصادر الفرنسية بـ 393 رجل و 850 قطعة سلاح و أربعة و ثمانين مليون فرنك قديم³.

مهما يكن من أمر فإن هذه العملية كانت تعبيرا آخر عن فشل مناورات سوستال في

1- محمد الصالح الصديق: عملية العصفور الأزرق ط 1، منشورات دحلـب، الجزائر، 1990، ص 43.

2- المصدر نفسه، ص 48.

3- محمد بن دارة: الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955. 1960، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 225.

الجزائر، استغلت جبهة التحرير هذه العملية لشن حملة دعائية ضد المصالح الخاصة، بحيث حررت منشورا تفضح فيه سوستال و عناصره البوليسية مثل بونتال و لونشامب اللذان تخيلا أنه يمكن وضع خطة لتهدئة الجزائر انطلاقا من منطقة القبائل.

الجدير بالذكر أن سوستال هو أول من فكر في استخدام الزعيم الوطني مصالي الحاج ضد الثورة قصد خرق صفوفها و تفجيرها من الداخل إذ صرح الوالي العام للأستاذ ماسينيون (Massignon) أحد مقربيه أن مصالي هو ورقتي الأخيرة ذلك أن السلطات الفرنسية و بعد أن لاحظت تصاعد العمليات العسكرية و بروز جبهة التحرير الوطني كقوة شعبية قادرة على زعزعة أركان الوجود الاستعماري في الجزائر لجأت إلى المناورة المصالية، هذه المحاولة تكشف درجة اليأس الذي أصاب سوستال في نهاية حكمه للجزائر إذ صار يفكر في إفشال الثورة بكل الطرق بعد أن جرب مختلف المناهج العسكرية و السياسية¹.

لمعالجة الوضع المتأزم و البحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي و العسكري في الجزائر، سارع رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور إلى إصدار قرارين مفاجئين لم يكن جاك سوستال نفسه ينتظرهما القرار الأول يتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 02 ديسمبر 1955 ، و القرار الثاني، كان تحديد تاريخ 02 جانفي موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي، و في هذا السياق أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا تدعو فيه الجزائريين إلى مقاطعة هذه الانتخابات التي تنظمها السلطات الاستعمارية².

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص 171.

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 221.

كانت نتائج هذه الانتخابات مخيبة لآمال ادقارفور و جاك سوستال معا، إذ فاز فيها الحزب الاشتراكي و حصل غي مولى رئيس تحالف الجبهة الجمهورية في 31 جانفي 1956 على تزكية البرلمان الفرنسي ليشكل حكومته، و هو نفس اليوم الذي انقضت فيه عهدة سوستال في الولاية العامة و سقطت بذلك حكومة إدقار فور و تسلم الاشتراكيون السلطة¹ ، و تعيين كاترو في فيفري 1956.

1- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 196.

الفصل الثالث:

روبير لاکوست و سياسة التهدئة و الأمن

1958-1956

- 1- الجبهة الشعبية و موقفها من الثورة
- 2- روبير لاکوست على رأس الولاية العامة
- 3- سياسة التهدئة و الأمن
- 4- الإصلاحات طريقا للتهدئة
- 5- أثر سياسة التهدئة اللاكوسية على الجزائريين المسلمين

1- الجبهة الشعبية و موقفها من الثورة:

تعددت مواقف الأحزاب السياسية داخل فرنسا وتباينت ردود أفعالها اتجاه الثورة، و اختلفت في وجهات النظر أحزاب اليمين و اليسار على حد السواء.

في الواقع أن هذا التباين قد برز أكثر في مواقف التيار اليساري الذي كان يؤكد خلال تجمعاته و أغلب جرائده على أن الحالة المتردية للأهالي على جميع الأصعدة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا، هي التي دفعتهم للقيام بتلك الأعمال الفردية و الإجرامية على حد تعبيرهم¹ (تفجير العمل المسلح) .

الحق أن سياسة الاستغلال و الاضطهاد التي مارستها السلطات الاستعمارية العاملة في الجزائر من جهة و الممارسات التعسفية للكلون من جهة ثانية²، و رغم موقف التيار اليساري هذا الذي يبدو في ظاهره و كأنه متعاطف مع الثورة و الثوار وفق المبادئ الماركسية، إلا أنه و في حقيقة الأمر على العكس من ذلك تماما، حيث غالبا ما كان التيار اليساري في توجهاته و آرائه يعارض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا، وذلك متبعا للأفكار الماركسية الداعية إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية الضيقة التي تنقص من قيمة الإنجازات الحضارية لفرنسا في المستعمرات.

إلا أن التيار اليساري و في إطار سياسته المعارضة لأحزاب اليمين الفرنسي ندد بالاستعمال المفرط للقوة و الاضطهاد الأعمى سيما بعد نجاح الثورة عسكريا و سياسيا و دبلوماسيا بعد هجومات الشمال القسنطيني³، هذا و استدعاء السلطات الفرنسية قوات الاحتياط و دخولها في حرب إبادة و تطهير عرقي في الجزائر وهو ما كان كفيلا بوصول التيار اليساري إلى سدة الحكم في

1- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 89-90.

2- المرجع نفسه، ص 89

3- للإستزادة حول هذه الهجومات . أنظر: بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 182 و ما بعدها.

فرنسا (على رأس الحكومة) و إسقاط حكومة اليمين - حكومة إدغار فور- مع نهاية 1955 و مطلع سنة 1956¹.

تعاقت حكومات اليمين و اليسار الفرنسي منذ أول نوفمبر 1954 إلى أواخر شهر ماي 1958 و تداول على رأس الجزائر مسؤولين سياسيين وعسكريين غردوا على أنغام و أفكار ثابتة منها: الجزائر فرنسية، الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، يجب القضاء على التمرد مهما يكن الثمن و لا تفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطني.

يرى الأستاذ بوعلام بن حمودة أن تشبث حكومات اليمين و اليسار بهذه الأفكار عمل على سد كل الأبواب، فمارست كل الحكومات الفرنسية سياسة عمياء أخرت الحل و كانت السبب المباشر في إطالة أمد الحرب²، و لكن بعد فشل سياسة جاك سوستيل أصبحت فرنسا تبحث عن مخرج مشرف يخلصها من الحالة السياسية و العسكرية المتأزمة في الجزائر، فنجاح هجمات 20 أوت 1955 في تأكيد التلاحم و الإلتفاف الشعبي بالثورة بمختلف فئاته و شرائحه إضافة إلى توسيع نطاق الثورة و مدى تأثير ذلك على الرأي العام الفرنسي أدى إلى قبر مشروع جاك سوستيل السابق الذكر و الذي يهدف إلى خلق القوة الثالثة³.

كل هذه النجاحات التي حققتها الثورة على المستوى الداخلي و الخارجي أفرزت وضعاً جديداً دفع بحكومة إدغار فور إلى إصدار قرارين مفاجئين هما:

- حل المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 1955/12/02.

1- محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 90.

2- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 257.

3- للاستزادة أكثر، أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص 58

- تحديد تاريخ 1956/01/02 موعدا لإجراء انتخابات تشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي.

الحقيقة أن هذه الإجراءات كان من المفروض و حسب دعوى الإدماج التي ترسخ لفكرة الجزائر قطعة فرنسية، وكما جرت العادة أن تجري الانتخابات التشريعية في الجزائر أيضا لتعيين نواب عن الجزائر لكن ذلك لم يحدث لاسيما و أن الإعلام الفرنسي ظل يروج لطروحات و قرارات الحكومة الفرنسية¹، التي أعلنت صراحة رفضها القاطع للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، و أنها لن تتفاوض إلا مع الممثلين الشرعيين للجزائر².

كما أورد عبد الكامل جويبة أن مكتب الوالي العام للجزائر تلقى برقية في العاشر ديسمبر 1955 موضوعها تأجيل الانتخابات المقرر إجرائها بفرنسا بتاريخ 1956/01/02 بالنسبة للجزائر، و كانت دعاوى قرارات التأجيل هذا يعد إقرارا من الجانب الفرنسي بالعديد من الحقائق منها:

- وجود حالة حرب قائمة في الجزائر.
- أن فرنسا متخوفة من إجراء انتخابات حرة.
- أن جبهة التحرير الوطني أصبحت المؤهل الوحيد للتفاوض باسم الشعب الجزائري.
- استغلال الاستعمار لجميع الوسائل المتاحة للقضاء على الثورة، كتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية و قانون حالة الطوارئ³.

1- عبد الكامل جويبة: الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1958-1996)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 38 .

2- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 221.

3- للاستزادة أنظر: رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، 2009، ص 203 و ما بعدها.

و بتاريخ 1956/01/02 أجريت في فرنسا الانتخابات التشريعية التي شهدت حراكا سياسيا تجاذبت أطرافه أحزاب اليمين و اليسار، و تميزت بنشاط حزبي مكثف مثل أهم أطراف أحزاب اليمين، و اليسار و الوسط، و الغالب على هذه الأحزاب السياسية الفاعلة ذلك التداخل الكبير فيما بينهم، حيث نجد بعضها يتبنى الأفكار اليسارية ثم يتصرف يمينيا و العكس و من هذه الأحزاب:

- الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأمية العالمية "S.F.I.O"¹.
- الحركة الجمهورية الشعبية "H.R.P"².
- التجمع الفرنسي الشعبي "R.P.F".
- الحزب الراديكالي.
- الحزب الشيوعي.³

إن الدارس لنشاط جل هذه الأحزاب أيام الحملة الإنتخابية يدرك أنها كانت تساند الفكرة الفرنسية التي تجمع على أن الجزائر فرنسية و جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، و كعادة أحزاب اليسار الفرنسي نجدها في هذه الحملة تحالفت تحت اسم الجبهة الجمهورية في شكل تحالف سياسي تتكون من أربعة (4) أحزاب تحالفت ضد الحزب الشيوعي الفرنسي⁴، و هي حسب ما أورده إتيان ماكان:

- الحزب الاشتراكي.

1- أحمد منغور: المرجع السابق، ص 48.

2- المرجع نفسه، ص 49.

3- المرجع نفسه، ص 51.

4- Etienne Maquin, le parti socialiste et la gèrre d'algerie , Ed, l'haramattan, Paris, France,1990 ,p 25.

- الحزب الراديكالي.

- إتحاد الاشتراكيين الجمهوريين.

- الجمهوريين الاشتراكيين الدوغوليين.

أعتبر المشكل الجزائري أحد محاور الحملة الانتخابية لأحزاب الاتجاه اليساري، و أخذ هذا الأخير طوال الحملة الانتخابية يلقي اللوم على حكومة إدغار فور و يحملها مسؤولية عدم التحرك و التفرج على الأحداث في الجزائر، و أخذت تعلن شعار السلم في الجزائر.

في حقيقة الأمر رفعت هذه الشعارات لاستقطاب الرأي العام الفرنسي ذلك أن الانتخابات ألغيت في الجزائر وتجرى في فرنسا فقط، هذا من جهة ومن جهة أخرى يبرز بداية تشكل الوعي لدى الفرنسيين حول عدم استقرار الأوضاع في الجزائر¹.

يضيف باحث فرنسي آخر² أن أحزاب الجبهة الجمهورية كانت متفقة إلى حد ما حول ما

يلي:

- إجراء انتخابات في غضون 06 أشهر.

- حل المجلس الجزائري.

- الاهتمام بالجوانب الفلاحية و الاقتصادية.

- حل مشاكل الإدارة.³

1- علي كافي: المصدر السابق، ص 88.

2- DrozBernard, histoire de la guerre d'Algerie , Ed, le seuil , paris ,Tome1,1991 , p25.

3- Ibid: p25-26.

الحق أن الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 1956/01/02 أعلنت فوز الجبهة الجمهورية بـ 172 مقعد دون تحقيق الأغلبية¹، و أن حنكة غي موليه² أدت إلى فوز الجبهة الجمهورية بتشكيل الحكومة وتوليه منصب رئاسة الوزراء فيها.

عرض غي موليه تشكيلته الحكومية على المجلس الوطني الفرنسي في 21 جانفي 1956 و التي نالت الثقة بـ 240 صوتا ضد 71 صوت معارض³، وكان شعار هذه الحكومة فيما يخص المشكل الجزائري على حد تعبير غي موليه كما يلي:

- وقف إطلاق النار.

- انتخابات حرة.

- مفاوضات⁴.

أول إجراء قام به غي موليه فيما يخص الجزائر تعيين الجنرال كاترو خلفا لحاك سوستيل إلا أن كاترو كان مرفوضا لدى أوساط المعمرين الذين عبروا عن رفضهم المطلق، وترجموا ذلك بالتظاهر يوم 1956/02/06 و رمي غي موليه بالطماطم و البيض أثناء زيارته لمدينة الجزائر⁵ ولتهدئة الوضع عين غي موليه في مكان كاترو الوزير المقيم روبير لاکوست يوم 1956/02/06⁶، ولعل من أبرز

1- Etienne Maquin, OpCit, p 77.

2- غي موليه: سياسي فرنسي 1905-1975 رئيس الحكومة الفرنسية ما بين 1956 ومارس 1957 و الأمين العام لـ (SfIO) ما بين 1946-1956 يراجع: الغالي غربي: المرجع السابق، ص-ص 252-253.

3- Boudrel Philippe, la Dernière Chance de l'Algerie Française, 1956-1958, Ed, Albin Michel, Paris, 1996, 1996, p 21.

4- Droz, OpCit, p 93.

5- l Echo D'alger, 07/02/1956.

6- محمد تقيّة: المصدر السابق، ص 108 .

و أشهر ما قامت به حكومة اليسار برئاسة غي موليه أن صادقت على مشروع يمنح الحكومة سلطات استثنائية في 16 مارس 1956 وقد صوت على المشروع كل الأحزاب السياسية تقريبا.

يحتوي قانون 16 مارس 1956 الخاص بالسلطات الخاصة على جزء أول يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ إجراءات تتعلق بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الإصلاحات الإدارية، و جزء ثاني يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ كل التدابير الاستثنائية من أجل إعادة الأمن و من أجل حماية الأشخاص و الممتلكات و الحفاظ على الإقليم¹.

2- روبير لاکوست² على رأس الولاية العامة:

بعد فوز الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية بالانتخابات التشريعية السالفة الذكر عين لاکوست رئيسا للشؤون الاقتصادية، و تزامن ذلك مع رفض المستوطنين للجنرال كاترو كحاكم عام على الجزائر، فتمّ تعيينه من طرف غي موليه كوزير مقيم في الجزائر إلى غاية 15 أبريل 1958 و بخصيص تعيينه كوزير مقيم في الجزائر يقول محمد تيقية³: " أن غي موليه لم يجد بديلا لتهدئة مشاعر المستوطنين سوى التراجع عن تعيين كاترو و تعيين روبير لاکوست وزيرا مقيما في الجزائر ".

1- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 258.

2- من مواليد الدردنية في جنوب غرب فرنسا يوم 1898/07/05 من عائلة فقيرة، نال شهادة البكالوريا من ثانوية بريف غابارد ليلتحق بكلية الطب في جامعة باريس، وبعد سنتين تحول إلى دراسة الحقوق ثم تخلى عن الدراسة سنة 1917 و ألتحق بجهات القتال الفرنسية إبان الحرب العالمية الأولى، وبعد نهاية الحرب عاد إلى الحياة المدنية و أكمل دراساته الجامعية و نال شهادة الليسانس في الحقوق، انخرط في الحياة النقابية و أصبح من قادة المدرسة الاشتراكية الفرنسية و أصبح عضوا ناشطا في النقابة الفرنسية للعمال و إبان الحرب العالمية الثانية عينه دوغول كمثل له في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني بعد قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، انظم إلى الفرع الفرنسي للأمية العالمية، و شغل عدة مناصب في حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة، توفي في

09 مارس 1989. أنظر: Alister Horne: OpCit –p 159.

3- محمد تيقية: المصدر السابق، ص 108.

الواقع أن تعيين روبير لاکوست وزيرا مقيما في الجزائر كان في ظل ظروف يمكن وصفها بالمرحلة الانتقالية ويرجع ذلك إلى عاملين:

- فشل حكومات اليمين الفرنسي في القضاء على الثورة و مجيء حكومة غي موليه الاشتراكية التي دعمت نفسها و دعمت الوزير المقيم في الجزائر بما يعرف بقانون السلطات الخاصة "Pouvoir Spécieux"
- الانتصارات السياسية و العسكرية التي حققتها الثورة على المستوى الداخلي و الدبلوماسية على المستوى الخارجي خاصة بعد نجاح هجومات الشمال القسنطيني و فشل سياسة جاك سوستيل الإصلاحية.¹

بناء على التقارير العسكرية و المدنية لقادة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر يمكن أن نخطط بالظروف التي كانت تشهدها الساحة الجزائرية غداة تعيين روبير لاکوست وزيرا مقيما، فقد جاء في تقرير الجنرال لوريلو "Lorillot" المقدم للوزير المقيم بتاريخ 28/02/1956 ما يلي:

- إن الوضعية العامة في الجزائر متواضعة سياسيا و عسكريا .
- نظرا للأوضاع الحالية المتواضعة و التي هي في صالح الثوار يستحيل حمل المتمردين (الثوار) على وضع السلاح.
- لا بد من رفع تعداد الجيش الفرنسي العامل بالجزائر و يتم ذلك حسب الجنرال لوريلو على دفتين تعدادهما حوالي 200000 جندي إلى غاية 15/06/1956.²

1- Mouhamed Harbi, Algérie et son destin, Arcontère édition; 1994,p 111.

2- Claude Pellât, Deuxième dossier secrets de l'Algérie; les presses de lecite, Paris, 1962 , p 112.

كما يمكن أن نفحص تقريراً آخر لقائد العمليات في منطقة القبائل ألا وهو الجنرال إيلي "Olie" و مما جاء فيه:

- إن الوضعية العسكرية تبعث على اللا أمن.
 - معاناة المستوطنين من اللا أمن.
 - لا بد من إضافة بعض التعزيزات العسكرية مادياً و بشرياً.
 - التهديد بالاستقالة في حال لم تستجب السلطات الفرنسية لمطالبه.
- كما جاء في تقرير والي بجاية مايلي:
- بداية تناقص النفوذ الفرنسي في جميع الدواوير.
 - غلق بعض مكاتب الأميار.
 - تراجع دور القياد و الخوجات بسبب تهديدات الثوار.
 - التحطيم المستمر لمراكز البريد و مكاتب الهاتف.
 - تراجع مردودية النشاط الزراعي.
 - تراجع دور الإدارة و المحاكم الفرنسية بعدما انتهج الثوار سياسة الإعدام لمن يتحاكم لدى قضاة المحاكم الفرنسية.¹
 - الإمكانيات المتوفرة غير كافية لمواجهة الثوار.
 - ضرورة إضافة تعزيزات في جميع الميادين و بسرعة.

1- Claud Pallat, OpCit,p 205.

ففي الميدان العسكري يلاحظ أنه وعند مغادرة جاك سوستيل الجزائر في بداية جانفي 1956 كان هناك ما يفوق 200 ألف جندي فرنسي لقي منهم 3000 حتفهم¹.

الحق أن روبير لاکوست و بناءً على هذه التقارير و الظروف كان يعتقد أن سلفه جاك سوستيل اتبع نوعا من المرونة لا تتناسب و عقلية الثوار ولا تستطيع فرنسا بها المحافظة على الجزائر الفرنسية لذلك صرح يوم 1956/02/09 قائلا²: "إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر و ستبقى"³، و يتضح جليا من خلال تصريح روبير لاکوست أن مهمته هي تهدئة الأوضاع بجميع الوسائل أو وقف إطلاق النار بواسطة السلاح".

نرجع لما قلناه سابقا ؛ بأن المهمة التي تكفل بها الوزير المقيم روبير لاکوست هي إتباع خطة إصطلح عليها ساسة وعساكر فرنسا بالتهدئة و الأمن أو تهدئة البلاد، و ذلك بالقضاء على التنظيم السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطني.

يقول أحد المؤرخين⁴ أن روبير لاکوست سار على خطى سوستيل حيث كان يُعمل سياسة القمع لمواجهة العدو و الإصلاحات لاستمالة السكان و إقناعهم بنجاعة السياسة الاستعمارية التي من شأنها أن تخلصهم من ديكتاتورية الجبهة.

الملاحظ أن هذه المحاور الكبرى التي اشتمل عليها قانون السلطات الخاصة التي حصلت عليها الحكومة بتاريخ 12 مارس 1956 بأغلبية 455 صوت ضد 76، إلا أن هذا القانون لقي

1- محمد الأمين بلغيث و آخرون: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957، مرجع سابق، ص54.

2- Jean Pierre Rioux, Histoire du Monde, Larousse, 2004, p 375.

3- المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الثاني لتاريخ الثورة 08-10 ماي 1984، نشر في قطاع الإعلام و الثقافة، 1984، ص 51.

4- Michel Deon, L'armée d'Algérie et la pacification , plan, paris, 1959 , p 17.

معارضة شديدة من البوجاديون¹ "Les boujadistes" وقد أعطت هذه السلطات للوزير المقيم
صلاحيات ديكتاتورية² ، و أصبحت بذلك السلطات المطلقة في يده كحاكم على الجزائر يمارس
صلاحيات متعددة فبالإضافة لصلاحياته كوزير مقيم و عضو في الحكومة فإن مرسوم
1956/02/15 منحه كل الصلاحيات التي يتمتع بها الحاكم العام، كما منح وفقا لمرسوم
1956/03/17 سلطات تتناسب و حالة الطوارئ³.

أما قانون السلطات الخاصة الصادر بتاريخ 16 مارس 1956، فقد حول للوزير المقيم
و ديوانه في الجزائر ما يلي:

- اتخاذ كل ما هو مناسب من إجراءات بهدف حماية الأشخاص و الممتلكات.
- تنظيم سير الأشخاص.
- مراقبة السلع و البضائع.
- تنظيم حرية الصحافة.
- تطبيق أحكام تتراوح بين 08 أيام و 12 يوم سجن و غرامة مالية على كل من يخالف نص
قانون السلطات الخاصة⁴.

1- نسبة إلى بيار بوجاد مؤسس حركة قامت سنة 1954 للدفاع عن التجار و أصحاب الحرف، أنظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 220.

2- Jean Geniage, Histoire Contemporaine du Maghreb de 1930 à nos jours, librairie arthème fayard, paris, 1994.p 592.

3- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 220 .

4- Yves Courrière, OpCit,1993, p311.

كما تم نقل صلاحيات المجلس الجزائري إلى الوزير المقيم فأصبح بذلك يتمتع بجميع صلاحيات الجمهورية.

يقول إيف كوريير أن لاکوست استغل جميع هذه الصلاحيات وعمل على تكوين إدارة يقودها أصدقائه القدامى ومن نفس توجهه الإيديولوجي، فبمجرد تعيين روبير لاکوست وزيرا مقيما في الجزائر في فيفري 1956 شرع في دراسة كل ما من شأنه أن يمكنه من القضاء على الثورة.

الواقع أن أول ما قام به أنه اطلع على بعض التقارير العسكرية و المدنية لجنرالات الجيش الفرنسي العاملة في الجزائر السالفة الذكر و التي أكد فيها القادة على أن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة و طالبوا بتعزيزات عسكرية مادية و بشرية.

بناءً على ذلك صرح لاکوست في مارس 1956 أن الحكومة الفرنسية بصدد تطبيق سياسة التهدة و الأمن ذات البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الإداري¹.

بناءً على تصريح روبير لاکوست نفهم من مصطلح حرب التهدة أنها تعني حشد و تعبئة لمجموع الوسائل و الأدوات العسكرية والمدنية (سياسيا، إداريا، عسكريا، اقتصاديا و اجتماعيا) لفرنسا للقضاء على الثورة و وفق نظرية الهدم و البناء².

فالهدم يعني البحث عن الخلايا الثورية و تفكيكها، أما البناء فيعني بناء السلم و تجديد العلاقة مع السكان و حمايتهم و مساعدتهم في جميع المجالات لكسب ثقتهم في الإدارة، وكل ذلك يمهد السبيل للتنظيم السياسي و الإداري للجزائر الجديدة و جلب السكان إلى المشاركة في الحرب ضد

1- المجاهد: عدد خاص، 1959/01/01، ص 288.

2- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 94.

الثورة بتقديم المعلومات و تشكيل فرق الدفاع الذاتي و تشكيل وحدات الحركى للقتال إلى جانب الجيش الفرنسي¹، و حسب تعليمات روبيير لأكوست لا يتم بلوغ ذلك إلا بإتباع مايلي:

- التحكم في الوضع من خلال تكثيف الأنشطة العسكرية.
- مراقبة السكان و تحقيق المصالحة بينهم و بين الأوروبيين.
- الهيمنة شبه كاملة على الأنشطة المدنية من خلال تشكيل المندوبيات و تنظيم الانتخابات و إشراك السكان فيها.²

3- سياسة التهدة و الأمن:

تتضمن سياسة التهدة و الأمن عدة فصول كما سبق و أن أشرنا فهي متعددة الأبعاد عسكرية، سياسية، إدارية، اقتصادية و اجتماعية و سنسلط الضوء في هذا المبحث على جانبها العسكري فقط ثم ندرس بقية المحاور في المباحث الموالية.

فقد اتخذ روبيير لأكوست بمجرد تعيينه كوزير مقيم إجراءات جد استعجالية في المجال العسكري و على رأسها طلب زيادة عدد وعتاد الجند، إضافة إلى السعي إلى تكثيف العمليات العسكرية و تطبيق سياسة خنق الثورة على المستوى الداخلي و الخارجي (المحتشدات، المناطق المحرمة غلق الحدود) وكمحطة أخرى عمل روبيير لأكوست من أجل مواجهة حرب المدن في إطار ما يسمى بمعركة الجزائر³.

1- المرجع السابق، ص 94.

2- المرجع نفسه، ص 95.

3- لتفاصيل أكثر أنظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 56 وما بعدها.

الواقع أن روبير لاکوست أدرك أن مضاعفة الجهود العسكري من أولويات تحقيق التهدة المنشودة و لا يتأتى ذلك إلا بتعزيزات بشرية و مادية للجيش الفرنسي العامل في الجزائر¹⁽²⁾ ولمضاعفة عدد الجنود في الجيش الفرنسي العامل في الجزائر أستدعي الجنود الإحتياطيون و أطيلت مدة الخدمة العسكرية من 18 شهر إلى 30 شهر²، و بناءً على مرسوم 17 مارس 1956 و التقارير السالفة الذكر طلب روبير لاکوست من وزير الدفاع في حكومة غي موليه السيد بورجيس مونوري زيادة عدد الجنود، و مضاعفة و تحديث العتاد العسكري وكل ذلك لتحقيق المهمة الموكلة إليه³.

بعد مصادقة مجلس الوزراء على طلب لاکوست بتاريخ 11/04/1956 شرع ماكس لوجون مسؤول المكتب العسكري بديوان روبير لاکوست و بقية المسؤولين العسكريين في إتخاذ الإجراءات التالية:

- إرسال جنود إضافيين باستدعاء جنود الإحتياط الذين بلغ تعدادهم حوالي 200000 جندي و تم إرسالهم على دفعات إلى الجزائر إلى غاية جويلية 1956⁴، ليصبح عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر حوالي 400 ألف جندي⁵، و كذلك قدم المؤلفان باتريك إيفينو و جان بلانشايس نفس الإحصائيات كما يشير تقرير جبهة التحرير الوطني الموجه إلى منظمة الأمم المتحدة أواخر سبتمبر 1956 إلى وجود 400000 جندي نظامي بالجزائر و 100000 من الدرکيين⁶.

1- محمد الأمين بلغيث و آخرون : إستراتيجية العدو الفرنسي لمواجهة الثورة ، مرجع سابق ، ص 171.

2- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 346.

3- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 208.

4- Philippe Baudrel, OpCit, p 42.

5- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 165.

6- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق ، ص 246.

وفيما يخص العتاد العسكري فقد جهز الجنود الفرنسيين بأحدث عتاد من مدرعات و مروحيات قتالية و طائرات حربية، حتى تم الاستعانة بعتاد الحلف الأطلسي و شراء بعض الأنواع من الولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر سلّح أفراد القوات البرية بأسلحة متطورة مثل المسدس الرشاش يسع 40 خرطوشة، إضافة إلى بنادق مزودة بمناظر، كما تم الاهتمام بالطيران العسكري حيث ارتفع تعداد طائرات الهيلوكوبتر إلى حوالي 160 حوامة أواخر جوان 1957¹، حتى أن القائد الأعلى للطيران الفرنسي صرح في ندوة صحفية قائلا²: "يوجد الآن بالجزائر 55000 من الجنود التابعين لسلاح الطيران و 750 طائرة، و سيرتفع عدد هؤلاء الجنود إلى ما مقداره 64000 شهر أكتوبر المقبل، كما سيتم تزويد الطيران الخفيف بطائرات جديدة تتولى مهام الاستطلاع المستمر فوق المناطق الريفية"³ كما أعطى روبير لاکوست أولوية هامة للقوات البحرية كمرقبة السفن و تفتيشها و حتى المشاركة في العمليات الأرضية كعمليات الإنزال.

الحقيقة أنه بعد تحصيل كل هذه التعزيزات، و الصلاحيات التي منحها روبير لاکوست للجيش الفرنسي دخلت الحرب ضد الثورة في مرحلة جديدة تميزت بتولي الجيش لزام الأمور خاصة و أن روبير لاکوست استدعى راؤول سالان على رأس القوات الفرنسية العاملة في الجزائر خلفا لهنري لوريلو⁴ و أعلن يوم 1956/11/20 أن الثورة دخلت في مرحلة الربع ساعة الأخير، و لتحقيق المحور العسكري لعملية التهدئة و الأمن هذه سعى روبير لاکوست إلى انتهاج سياسة تكثيف العمليات العسكرية في مناطق تسمى منطقة العمليات، و قد وقع اختياره على الولاية الثالثة لتكون نموذجا

1- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 340.

2- محمد تقيّة: المصدر السابق، ص 277.

3- المجاهد: عدد 15، 1958/01/01، ج1، ص 6.

4- Philippe Boudrel, OpCit, p 93-95.

لذلك تحت قيادة الجنرال بوفي¹ ومن ذلك إطلاق ما يعرف بعملية البندقية و الأمل التي شارك فيها 30 ألف جندي مجهزين بقاذفات القنابل و طائرات الهيليوكوبتر.

إذ يبرز الأستاذ يحي بوعزيز أن العملية خلفت خراباً و دماراً في الولاية الثالثة إلا أنها فشلت في القضاء على الخلايا الثورية في المنطقة².

إضافة إلى عملية المشط الدقيق التي شملت جبال المدية أعدت لها فرنسا 60 ألف جندي امتدت إلى جبال تابلاط و باليسترو و سور الغزلان، استشهد على إثرها عدد من المجاهدين و ألقى القبض على البعض منهم و قام الجيش الفرنسي خلالها بتدمير و حرق العديد من المداشر³.

كما انتهج الجيش الفرنسي و بإيعاز من ماكس لوجون و دعم من روبير لاکوست سياسة التريبع (Quadrillage)⁴، و تعتمد هذه الإستراتيجية على تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها مع القيام بعمليات تمشيط واسعة النطاق قصد تتبع و تدمير التنظيم السياسي و العسكري للثورة و يقتضي الأمر تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة محدودة المساحة وحصارها و تطويقها و تطهيرها الواحدة تلو الأخرى⁵، وقد كتبت المجاهد أن ماكس لوجون صرح بتاريخ 28-09-1956 قائلاً⁶: "في أواخر أكتوبر سنحصل على نتائج هامة.. إن الفرق المسلحة لم تعد تخفي تعبها و مللها... أما قادة الثورة فهم حائرون".

1- Yves Courierre, OpCit, p-p 281- 282.

2- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 315.

3- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 89.

4- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 348.

5- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 352.

6- المجاهد، العدد 45 الصادر بتاريخ 1958/01/01، ج2، ص 288.

إن رفع عدد الجنود و مضاعفة الوسائل المادية و تكثيف العمليات العسكرية تعد إحدى محاور سياسة التهدة عن طريق العمل العسكري الرامي للقضاء على الثورة في أقرب وقت، و بناءً على ذلك يمكن أن نقول بأن سياسة التهدة ما هي إلا عنف أعمى، و عمليات إبادة حقيقية ندد بها الكثير من الفرنسيين رافعين شعار "إنكم لا تهدئون بل تبيدون Vous ne pacifiez pas exterminatez" و ذلك بناءً على ما ورد في جريدة المجاهد في عددها الصادر يوم 01 جانفي 1958 حيث عنونت بـ "من التهدة إلى الإبادة".

من عمليات التهدة أيضا إنشاء مراكز التجمع و المناطق المحرقة و التي أشرنا سابقا إلى أن الجنرال بوفر Beaufre اقترح على روبير لاکوست تقسيم التراب الوطني إلى مناطق سلم وعمليات فهذه الأولى يجمع فيها السكان و تخضع للمراقبة و تسمى المحتشدات و هذه الأخيرة يجلى عنها السكان و تصبح خاضعة لعمليات القصف و القنبلية و تدعى المناطق المحرمة.¹

فالمحتشدات تسمى في أدييات ساسة و عساكر فرنسا بالمناطق الهادئة يجمع فيها السكان يحاطون بأسوار من الأسلاك الشائكة و المكهربة و أبراج المراقبة و تحاط بالألغام و يخضع السكان فيها لعمليات مراقبة².

ارتفع عدد المحتشدات و المحتشدين مع وصول روبير لاکوست حيث صدرت بشأنها قرارات حكومية صادرة عن حكومة غي موليه الاشتراكية، فبتاريخ 1957/09/17 صدر قرار يقضي بترحيل سكان المناطق الجبلية و تجميعهم في المحتشدات³، و بموجب القانون الصادر عن مجلس الوزراء

2- Michel Carnaton, Les Camps de Regroupement de la Guerre d'Algérie, L'Harmattan, Paris , 1998, p 49.

3- أحسن بومالة: "مراكز الموت البطيء و صمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، العدد 8، 2003، ص 41.

الفرنسي بتاريخ 1956/02/12 الذي حدد الصلاحيات الخاصة و المناطق المحرمة أخذ روبير لاکوست في إصدار أوامر بإخلاء كل المناطق المحررة و التي كانت تعتبر مناطق " متعفنة بالثوار " وتم تطبيق سياسة الأرض المحروقة عليها¹.

كما جهزت هذه المحتشدات بمرافق و ملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي و المعنوي على السكان، حيث يخضع هؤلاء السكان لمختلف أنواع الابتزاز و الضغط النفسي و التعذيب الجسدي، و كانت تهدف من وراء إقامة هذه المراكز إلى:

- محاصرة الثورة.
- عزل الشعب عن مختلف المؤثرات الدعوية و التوعوية التي تقوم بها خلايا جبهة و جيش التحرير الوطني .
- تفكيك الأسرة الجزائرية.
- إخضاع السكان لحرب نفسية².
- و الحق أن سياسة الحشد هذه تعتبر محورا خطيرا من محاور التهدة بالعمل العسكري على حد تعبير روبير لاکوست . و هكذا نتساءل عن مدى وقع قانون المناطق المحرمة على الثورة و الشعب الجزائري ؟

تعد المناطق المحرمة هذه على حد تعبير محمد لبجاوي في كتابه³ " الثورة الجزائرية و القانون " بمثابة مناطق محررة يتحرك فيها أفراد جيش التحرير الوطني بكل طلاقة⁴، أي أن كافة المناطق التي

1- عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 254.

2- أحسن بومالة: المرجع السابق، ص 35.

3- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 126.

4- لمعلومات أكثر أنظر: محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية و القانون، ترجمة: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر، 2005 .

تراها السلطات العسكرية الفرنسية جد إستراتيجية بالنسبة لثورة تلجأ الإدارة الاستعمارية إلى إعلانها مناطق محرمة و ذلك أيضا بهدف عزل الثورة عن محيطها الشعبي¹.

بناءً على القانون الصادر بتاريخ 12/02/1956 السالف الذكر أصبحت مناطق واسعة من الأوراس و الشمال القسنطيني و بلاد القبائل و الونشريس و تلمسان مناطق محرمة منذ 1957¹ كما ركزت السلطات الفرنسية على المناطق الحدودية و خاصة الشرقية لإنشاء المناطق المحرمة و أكبر عملية عرفتها هذه المناطق هي إنشاء ما يسمى بالمنطقة الحزام التي أنشئت بعد الانتهاء من بناء السد المكهرب موريس²، وقد تطلب إنشاؤها قرارا من مجلس الوزراء و كان ذلك بتاريخ 19/12/1958 وقد بلغت مساحتها 10 آلاف كلم² أجبر سكانها إلى الرحيل و اللجوء إلى تونس³.

وبالنسبة للولاية الثالثة فقد باشر الطيران الفرنسي في قنبلة القرى و المداشر و تهديمها و تخريبها عن طريق قذف القنابل و المدافع انطلاقا من المراكز العسكرية المتاخمة للمناطق المحرمة و عن طريق البواخر من البحر بالنسبة للقرى الساحلية القريبة من البحر أو المجاورة له و أن كل ذلك يعد تطبيقا لسياسة الحصار و التجويع⁴.

الحق أن فرنسا أقامت الكثير من المحتشدات و أعلنت الكثير من المناطق محرمة لكن الواقع أثبت فشل سياسة التهدئة و الأمن في هذا المجال، و التي تعتبر سياسة قمعية إلى أبعد الحدود حيث كانت النتائج المرجوة منها مخيبة للآمال ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تكثف من عدد المحتشدات و المناطق المحرمة كان الثوار يحققون انتصارات في الميدان.

1- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 393.

2- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين، مرجع سابق، ص 181.

3- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 128.

4- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 191.

وهكذا فإن وعود إحلال السلم المزعومة تحولت إلى حرب مفتوحة على حد تعبير هنري علاق، استعملت فيها كل الوسائل غير المشروعة التي شكل خط موريس المكهرب أحد محاورها الهامة.

ففي إطار سياسة التهدة الفرنسية المزعومة و في إطار سياسة العزل السالفة الذكر لم تكتفي فرنسا بعزل الشعب الجزائري عن ثورة التحرير على المستوى المحلي فقط بل حاولت عزلها حتى على المستوى الخارجي وذلك عن طريق إنشاء حاجز مكهرب وملغم على الحدود الشرقية و الغربية تضاف إليها مراقبة جوية للمناطق الصحراوية و بحرية للمناطق الساحلية.

الملاحظ أن فرنسا منذ البداية كانت على دراية تامة بالأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية و الغربية كمنفذ لدخول الأسلحة، ومن ذلك تصريح ماكس لوجون يوم 1957/04/03 أن حوالي 1000 قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية يوميا لتصل إلى يد الثوار¹.

بناءً على ذلك و في إطار سياستها الرامية لسد منافذ العبور و الاتصال بالعالم الخارجي عمدت القيادة العسكرية الفرنسية إلى إنشاء الأسلاك الشائكة و المكهربة على طول الحدود التونسية و المغربية و هو ما يعرف بخط موريس²، الذي بدأت أشغاله مع نهاية سنة 1956 باقتراح من أندريه موريس الذي تقدم بهذا المشروع إلى البرلمان³، و استكمل بناؤه في عهد حكومة بورجيس مونوري يوم 1957/09/15.

1- بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النقاش، بيروت، 1984، ص 31.

2- نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي في عهد حكومة غي موليه أندريه موريس.

3- Patrick Eveno et Jean Planchais, la gèrre d'Algerie, Ed, la phomic, Alger, 1990., p 312.

أثارت عملية البناء هذه موجة تهاؤل لدى المسؤولين الفرنسيين التي تزامنت مع عملية الإنجاز و عقبه، ومن ذلك تصريح روبر لاکوست الأول جاء في أعقاب معاينته الميدانية لخط موريس حيث صرح قائلاً: "...و للعلم فإنني جعلت هذا السد شرطي الأول لقبول الانضمام إلى حكومة بورجيس مونوري"¹، و تصريحه الثاني الذي جاء بعد شهر من انتهاء أشغال البناء و كان ذلك بتاريخ 1957/11/20 حيث صرح قائلاً: "نحن في الربع ساعة الأخير " و بعد خمسة أيام من ذلك صرح غي موليه قائلاً: " لقد صارت التهدة الآن شيئاً مضموناً ... ستتوقف العمليات العسكرية قريباً..." كما صرح الجنرال سالان قائلاً: " إن الثوار يشعرون باضطراب عميق"².

خلال زيارته الميدانية لورشة بناء السد اقترح روبر لاکوست أن تعزز خط موريس يعد من الوسائل الكفيلة بتحقيق التهدة الشاملة، و بالموازاة مع ذلك شرع في إعداد مخطط تعزيزي لخط موريس الذي يدخل في إطار المرحلة الثانية من عملية الأشغال في الحدود الجزائرية خلال الفترة الممتدة من جوان 1957 إلى جوان 1958³.

كما عمد هذا الأخير إلى تطبيق أسلوب الحرب النفسية فإذا كانت المواجهة العسكرية من أبرز مظاهر الحرب فإن هناك العديد من المظاهر الأكثر تأثيراً و خطورة لا تتطلب في الكثير من الأحيان أكثر من نشر خبر في جريدة أو إطلاق إشاعة، و يعتبر العمل النفسي جد مكمل للعمليات العسكرية و في هذا الصدد صرح روبر لاکوست يوم 1956/07/02 قائلاً: "إن عمل التهدة ليس مجرد غزو عسكري... إن العمل النفسي يتطلب جذب النفوس و القلوب الرامي إلى إحداث القطيعة بين الشعب و الثورة"⁴.

1- جمال قندل: خط موريس و شال (1957-1962)، ط1، دار الضياء للنشر و التوزيع، الجزائر 2006، ص 74.

2- محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 23.

3- لمعلومات أكثر حول هذا المشروع أنظر: جمال قندل: المرجع السابق، ص 74.

4- محمد الأمين بلغيث و آخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي، مرجع سابق، ص 307.

الحقيقة أن هذا التصريح يوضح مدى أهمية هذه الحرب لدى السلطات الفرنسية و التي استعملت فيها كل الوسائل الممكنة و كل ذلك لإبعاد الجماهير عن الثورة و التأثير على الرأي العام الجزائري و ترويضه على قبول فكرة الجزائر فرنسية، وقد استعملت فرنسا العديد من الوسائل و الأجهزة في هذه الحرب التي تركز على ثلاثية الحماية و الالتزام و المراقبة حسب مخطط العقيد آرغو Argaud¹ حيث أوجدت فرنسا وسائل ضخمة لخوض هذه الحرب التي تعتبر إحدى محاور سياسة التهدة يقودها ضباط مدربين على أصول و فنون حرب الدعاية ، و من هذه الأجهزة:

- المكتب النفسي للمنطقة العاشرة للجيش الفرنسي².
- المكتب الخامس للمنطقة العاشرة للجيش الفرنسي.
- مركز التدريب على حرب التهدة و الحرب المضادة و حرب العصابات (C.I.P.C.G).
- القسامات الإدارية المتخصصة (SAS)³، و هي شبكة من الإدارات تعمل تحت وصاية وزارة الدفاع بإشراف من العقيد لاشوو الذي أنشأ سنة 1956 مصلحة العمل البسيكولوجي و الاستعلامات العامة.
- مكتب الدراسات و الإتصالات B E L وظيفته العمل البسيكولوجي.
- مكتب الإعلام العام التابع للديوان الحربي و إدارة الشؤون السياسية و لتخريج الضباط المؤهلين للعمل في الإدارات المتخصصة.
- مركز تعليم للحث على السلم و مقاومة المتمردين و مقره أرزيو.

1- أرغود: من مواليد سنة 1914 كاتب دولة للحرب في حكومة منديس فرانس ثم ملحق بمكتب وزير الدفاع في نهاية 1957 أنظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 159.

2- أنشئ هذا المكتب في الأول من مارس 1955 داخل هيئة أركان القيادة العليا للجيش الفرنسي يلعب هذا المكتب أدوار متعددة حول كل ما يخص النشاط النفسي و الحرب النفسية، أنظر: محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 52، 53.

3- المرجع نفسه ، ص ص 52-54.

- أقيم جهاز ضخيم للعمل السيكولوجي أشرف عليه موريس بابون الذي بعث إلى روبير لاکوست بمخطط يبين كيفية عمل هذا الجهاز و هياكله المختلفة.

- فرق إدارية حضرية تنشط في المدينة تعرف بـ Section Administrative Urbain: .SAU

كما عملت السلطات الفرنسية على توفير وسائل دعائية ضخمة لهذه الأجهزة مثل الصحافة و الإذاعة و من ذلك مجلة Combat، وفي جوان 1956 و بإيعاز من غي موليه تم إنشاء سرايا مكبرات الصوت CHPT، إضافة إلى كتيبة الضباط المتنقلة أو المتجولة في جويلية 1956 و استخدمت السلطات الفرنسية المناشير أو النشرات فالبعض منها يوجه للمناطق الريفية بهدف إثارة النعرات و تفتيت وحدة الأمة وفق سياسة فرق تسد و وزعت مناشير تحمل رسوما كاريكاتورية لها معاني مسيئة لجيش التحرير الوطني و تصور أفرادها على أنهم إرهابيين و استغلاليين¹، و يعد المعتقلون والسجناء أكثر الناس عرضة لمختلف أساليب الحرب النفسية، حيث يخضعون لعمليات غسيل المخ و أصبحت المعتقلات بمثابة المكان المفضل لضباط الفرق الإدارية المتخصصة لتجنيد الحركي و فرق القوم.

لعل أبرز أجهزة الحرب النفسية التي أوجدتها فرنسا الجهاز العملياتي للحماية² "Dispositif Opérationnel de Protection" "DOP" الذي يمارس كل أشكال العنف النفسي و الدعاية و الضغط النفسي و الجسدي الذي يعتمد على التعذيب و الأخطر من ذلك أن جهاز DOP هذا استمد تنظيمه من التنظيم الثوري للولايات أي تم إنشاء ستة أركان لـ DOP مقابل ستة ولايات ثورية.

1- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 163، 164.

2- للاستزادة أنظر: رشيد زبير: المرجع السابق، ص 53.

يؤكد مجموعة من مجاهدي الولاية الرابعة عن DOP أنه جهاز عسكري رهيب مهمته الاستنطاق و يمارس مهامه القمعية على أوسع نطاق، كما عرفته جريدة المجاهد في عددها الصادر يوم 1959/11/15 بأنه منظمة عسكرية بلغت درجة من الوحشية¹.

أما فيما يخص جهاز الحماية العمرانية الذي يساهم في العمل النفسي عن طريق التعذيب و الاضطهاد داخل المدن العمرانية الكبرى، تم تأسيسه من طرف مصالح روبير لاکوست يوم 04 مارس 1957 مهمته مراقبة كل منزل أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى و له مسؤول يكون من بينهم، ولكل منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤول جزائري وهذا من أجل مراقبة تحركات الجزائريين.²

الحق أن الجيش هو المعول عليه في المقام الأول من أجل إنجاح " حرب التهدة " و تخليص السكان الجزائريين من قبضة و تأثير جبهة التحرير الوطني و جلبهم للإدارة الفرنسية و عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة من أجل توعية الجيش الفرنسي بدوره كوسيط بين الإدارة و السكان.

جاء في إحدى التعليمات التي أصدرها الوزير المقيم روبير لاکوست بتاريخ 1956/11/30 مايلي: "إن الطابع العسكري الصرف لعملا يسير تدريجيا نحو استبداله بمرحلة عمله السياسية- العسكرية أين يكون العمل خلالها من أجل إرساء علاقات مع الفرنسيين المسلمين -على حد تعبيره- عن طريق هيئات و مؤسسات خاصة"، و في تعليمة سابقة بتاريخ 18 أوت 1956 "من الآن فصاعدا يجب أن يكون السعي للاتصال بالسكان هو ضالة الجميع بكل الوسائل و على جميع المستويات و بالأخص مع قدماء المحاربين منهم"، محددًا طرائق الاتصال مع السكان

1- Vidal – Naquet, Pierre, La torture dans la république, Les édition de Minuit, Paris, 1972, p 35.

2- محمد بن دارة : المرجع السابق ، ص 128.

قائلا: " اتصال فردي شخصي و إنساني، الوحيد المقبول في هذه البلاد مع الفرنسيين المتعلمين" و حسبه - روبير لاکوست - تتحدد مهمة الجيش الفرنسي في مسعاه للاتصال بالسكان في ثلاث مهام أساسية :

المهمة الأولى يحددها لاکوست في إقناع السكان المسلمين أن الجيش الفرنسي هنا لحمايتهم لا محاربتهم، أما المهمة الثانية هي إقناع السكان المسلمين بأن فرنسا تمنحهم حرية التعبير و الفكر و أنهم لا يمكنهم العيش من دون فرنسا، و بخصوص المهمة الثالثة يقول لاکوست¹: " بأن الانشغال المهيم على سياستي يتمثل في التقريب بين عنصري السكان المحليين من خلال بعث ثقة كل منهما في الآخر وبعث ثقتهم معا في المتروبول "

الحق أن منظري الحرب النفسية الفرنسية أقروا بأن هناك طريقتين للعمل النفسي في الجزائر إما إخراج السمكة من الماء أو إفراغ الحوض الذي تسبح فيه و الأجدى من ذلك هو توظيف الطريقتين معا لتطويع السكان والقضاء على الثورة .

4- الإصلاحات طريق للتهدة:

إلى جانب التدابير و المخططات العسكرية كان روبير لاکوست يرى أن خوض غمار حرب التهدة يتوجب القيام بإصلاحات شاملة، وقد قررت الحكومة الفرنسية في عهد غي موليه تطبيق إصلاحات في مختلف الميادين السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية لصالح الجزائريين بهدف تجسيد الوعود المقدمة لهم من طرف الإدارة الفرنسية في مساعيها جلبهم و كسبهم لصفها.

الحق أن هذه الإصلاحات أريد لها أن تكون سلاحا حقيقيا يشهر في وجه الثورة، وفي ذلك يبرز روبير لاکوست هذا بقوله: "ففي هذا الصراع الذي هو معركتنا تتضاعف حظوظ النصر للطرف

1- المرجع السابق ، ص 128.

الأكثر ثورية... وخصمنا (جبهة التحرير الوطني) ليست له القدرة على بناء نظام للإصلاحات الاجتماعية و السياسية يمكنه من كسب الفئات المستنيرة من السكان"¹.

لما كان الهدف هو السكان كانت أنجع الوسائل لبلوغهم و تمرير هذه الإصلاحات هو الاستعانة بالسلاح النفسي، الذي سبق وأن قلنا بأن روبيير لأكوست اختار الحل العسكري في بداية الأمر لكن عندما تبين له مدى محدودية العمل العسكري عمل جاهدا على اتخاذ إجراءات ضرورية لتهدئة الوضع و إدخال إصلاحات لامتنصاص غضب الشعب الجزائري، وقد تنوعت هذه الإصلاحات بين اقتصادية و اجتماعية و سياسية و إدارية تهدف إلى خلق قوة ثالثة تكون بديلة عن جبهة التحرير وكسب الشعب إلى جانب فرنسا².

كانت الإصلاحات في المجال السياسي و الإداري تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية من الجزائريين، على أساس أن بعد هذه الإدارة عنهم و سوء التسيير كانا في نظر الفرنسيين السببين المباشرين وراء اندلاع الثورة ولذلك كانت مسألة إعادة بناء هذه الإدارة و إصلاحها أمرا مطلوبا و مستعجلا، لذلك كانت الإصلاحات المطبقة في هذا المجال ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ترقية نخبة جديدة لتسيير الجزائر.
- تمكين السكان المسلمين من المشاركة الفعلية و المباشرة في تسيير شؤونهم .
- إعادة بعث الحوار مع السكان من خلال مهام البلديات .
- تنظيم الانتخابات المستقبلية³.

في هذا الإطار أعربت حكومة غي مولوي و بإيعاز من الوزير المقيم عن نيتها في إجراءات من شأنها أن تدعم النسيج الإداري بالجزائر و تعزز حضور الإدارة الفرنسية ، ومن ذلك إجراء

1- المرجع السابق، ص 96.

2- المرجع نفسه ، ص 97.

3- المرجع نفسه، ص 97.

إصلاحات تتعلق بالبلديات من أجل السماح للسكان المسلمين بالمشاركة المباشرة في إدارة مصالحتهم¹.

فبموجب مرسوم 18 جوان 1956 تم استحداث تقسيم إداري جديد قسم شمال الجزائر إلى 12 عمالة جديدة، قسمت بدورها إلى 71 مقاطعة، كما تم تقسيم أقاليم الجنوب إلى عمالتين صحراوييتين، و تم تطويق الريف الجزائري بأكثر من 600 قسمة إدارية متخصصة (SAS) لتقريب الإدارة من السكان الجزائريين، هذه القسمة كانت في بداية جويلية 1957 تتوزع كالتالي 145 قسمة بالوسط الجزائري، 81 قسمة بالغرب الوهراني و 187 قسمة بالشرق القسنطيني و 38 قسمة بإقليم الجنوب، إضافة إلى 135 قسمة أخرى في طور الإنشاء².

جاء على رأس هذه الإصلاحات صدور مرسوم 28 جوان 1956 المتضمن حل 79 بلدية مختلطة و التي تم على أنقاضها إنشاء 1107 بلدية جديدة و كاملة الصلاحيات ليصبح مجموع بلديات الجزائر يقدر بـ 1461 بلدية تتمتع كلها بالاستقلالية التامة في التسيير، كما تم الحرص عند إنشاء هذه البلديات الجديدة على تحقيق مشاركة واسعة للسكان المحليين من خلال تنظيم انتخابات محلية، أو تعيين مندوبيات خاصة و مندوبين خاصين (Délégué Spéciaux) الذين يتم اختيارهم رغما عنهم، وفيما يخص البلديات القديمة الكاملة الصلاحيات و عددها 333 بلدية فقد تم بموجب مرسوم 11 ديسمبر 1956 حل جميع مجالسها البلدية بهدف فسح المجال أمام مشاركة الجزائريين حينها ، أما بالنسبة للبلديات الجديدة التي تم إنشاؤها على أنقاض البلديات المختلطة، فقد تم سد مناصبها إما بتنظيم انتخابات بلدية لانتخاب مندوبين محليين بالمناطق الهادئة نسبيا أو تعيين

1- أنظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 419 و أيضا Hartmut, Elsenhans. La guerre d'Algérie : France à une autre. Le passage de la IV eme à la 1954-1962, la transition d'une Vem république, Ed. Publisud, Paris, 1999. , P799

2- أنظر كل من: محمد بن دارة ، المرجع السابق ، ص 97 و أيضا : Alain Peyrefitte, fant. Il partager : l'Algérie. Ed plon, Paris 1962. p 89

مندوبيات خاصة (Délégation Spéciales) وبناء على ذلك تم تشكيل 509 مندوبية خاصة تزيد نسبة مشاركة الجزائريين بها عن 80% ومن بين هذه المندوبيات هناك 330 مندوبية خاصة يرأسها جزائريون¹.

الجدير بالذكر أن السلطات الفرنسية قد سعت إلى تطبيق كل ما من شأنه أن ينجح إصلاحها الإداري الذي اعتمده و بأي وسيلة كانت، كما أن إلقاء نظرة عابرة على الكيفيات التي اعتمدها لسد المناصب الشاغرة في البلديات الجديدة يعكس مدى تعثر هذه الإصلاحات و مرد ذلك حسب تصور الوزير المقيم روبير لاکوست إلى عاملين:

- حالة الجهل و الأمية التي يعاني منها السكان حالت دون فهمهم لمضمون و أهداف هذه الإصلاحات.

- الإستراتيجية الثورية في مواجهة هذه الإصلاحات²، إلا أن ما لم يدركه جيدا الوزير المقيم أن الخلايا الثورية كانت على دراية تامة بالمرامي و الأهداف الاستعمارية من وراء هذه الإصلاحات.³

الحقيقة أن روبير لاکوست قد حرص في إطار الحكومة الفرنسية على استبدال قانون الجزائر لسنة 1947 الذي تجاوزته الأحداث بقانون جديد بواسطة الإصلاحات الإدارية و إرساء دعائم المؤسسات القاعدية كالمجالس العمالية و البلدية و الذي هو في نفس الوقت مؤشرا على نجاح " حرب التهدئة " حتى يتسنى إشراك ممثلي السكان المتواجدين بهذه الهيئات و المؤسسات في عملية ضبط هذا القانون الجديد، و إذا حدث أي تأخر في ذلك فإنه يترتب على الحكومة الفرنسية على حد تعبير روبير لاکوست مايلي⁴: " في حال تأخر حصول التهدئة الشاملة فإنني سأقدم باقتراح للحكومة للشروع في البحث عن ممثلين يتم اختيارهم من بين المسؤولين المحليين و ذلك وفق معايير خاصة تحدد

1- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 96.

2- لمعلومات أكثر حول هذه الإصلاحات أنظر: إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 430، 431.

3- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 98.

4- المرجع نفسه، ص 98.

لاحقا، هؤلاء الممثلين قد تدعوا الحاجة إلى الاستعانة بهم لوضع قانون جديد للجزائر يحل محل قانون 1947... ويجب تصوره ضمن نسق متكامل يمكنه أن يمنح الجمهورية هيكلا أكثر ليونة، ويحفظ للجزائر أصالتها الخاصة".

و لإنجاح الإصلاح الإداري الذي اقترحه الوزير المقيم تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير لتفعيل مشاركة السكان ، على رأسها فتح أبواب التوظيف العمومي أمام الجزائريين وتشجيعهم على العمل فيه بعد ما كانت مناصبه في السابق حكرا على الأوروبيين.

كان المرسوم رقم 273-56 المؤرخ في 17 مارس 1956 السالف الذكر قد عدل من الشروط المطلوبة للعمل في التوظيف العمومي كاعتماد التوظيف بالتعاقد بدل المسابقة إضافة إلى وضع شروط تأخذ في الحسبان المستوى التعليمي للجزائريين وتأخير السن القانونية المطلوبة بخمس سنوات للمسلمين الجزائريين وذلك كامتياز خاص بهم¹، إضافة إلى تخصيص نصف عدد الوظائف الشاغرة في الإدارات و الجماعات المحلية الجزائرية و مصالح الدولة الفرنسية المتواجدة بالجزائر، ومعها ثلثي المناصب الشاغرة للمساعدين الإداريين مع أولوية تفضيل قدماء المحاربين².

كما فرض أيضا على الهيئات و المؤسسات و المقاولات التي تؤدي خدمة عمومية و تستفيد من معونة الدولة الفرنسية أو من الجماعات المحلية، ضرورة تخصيص نصف ما تتوفر عليه من مناصب شغل لصالح المسلمين الجزائريين.

و قد تمخض عن هذه التسهيلات أن تم بتاريخ 31 جوان 1957 تسجيل ما يزيد عن 11906 طلب و الموازة مع ذلك تم اتخاذ إجراءات مماثلة لترقية الجزائريين في سلم الرتب العسكرية فبحلول أفريل 1957 كان هناك حوالي 250 ضابط دخلوا و تخرجوا برتبهم من المعاهد العسكرية الفرنسية .

1- أنظر: Pierre Vidal – Naquet, La torture dans la république.

2- محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 98.

الحق أن الهدف المنشود من هذه الإصلاحات إلى جانب تحقيق مشاركة حقيقية للجزائريين في برنامج الإصلاح الإداري، و الذي يتمثل في البحث عن عناصر نخبوية جزائرية جديدة يتم إستكشافها ليتم إستعمالها في تشكيل جزائر الغد على الطريقة الفرنسية، أو بطريقة القوة الثالثة .
وفي الجانب السياسي أيضا كانت لسياسة روبير لاکوست و حكومته الاشتراكية اتجاه واضح نحو تقسيم الجزائر، حيث تم تكوين مجموعتي عمل لاقتراح مشروعين.

المجموعة الأولى اقترحت تقسيم جهوي يضم 18 ولاية تتوفر كل منها على جمعية منتخبة و وزير للجزائر يعينه رئيس الحكومة، والمجموعة الثانية اقترحت تقسيم السلطة التشريعية إلى غرفتين وبناء على اقتراح اللجنتين استوحى روبير لاکوست المشروع الذي حمل اسمه مشروع قانون الإطار ¹ Loi Cadre ، الذي اختمر في ذهنه منذ عهد حكومة غي موليه وبعد سقوط هذه الأخيرة ومجيء حكومة بورجيس مولوري الذي أدرك الواقع الصعب و التحديات التي تواجهها الحكومات الفرنسية في الجزائر، حيث أكد في خطاب تنصيبه يوم 12 جوان 1957 أن الإصلاحات من أولويات الحكومة² وقد قام قانون الإطار على مبدأين هما:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

- الهيئة الانتخابية الموحدة³.

ظهرت الخطوط العريضة لهذا القانون في شهر أوت 1957، وتم عرضه أمام مجلس الوزراء للمناقشة على مستوى البرلمان الفرنسي يوم 17 سبتمبر 1957، و القانون عبارة عن تكريس للهيمنة الاستعمارية و طرح كبديل عن قانون 1947، و يحتوي على 19 مادة يمكن تلخيصها في:

1- Bernard Droz, OpCit, p-p162-163.

2- Yves Caurierre, OpCit. p163.

3- Bernard Droz, OpCit, p163.

- الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية و مقسمة إلى خمس (5) ولايات أو مقاطعات هي وهران، القبائل، الشلف، قسنطينة، الجزائر.
- تتمتع بمجلس نيابي منتخب في إطار القسم الانتخابي الموحد و تمنح سلطة تشريعية تتعلق بالأمر الداخلي.
- لها حكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية الإقليمية.
- للوزير المقيم صلاحيات تعيين الحكومات و إقالتها.
- تأسيس برلمان فيدرالي يسير المسائل الاقتصادية و الاجتماعية على أن تحتفظ فرنسا بالدفاع و العدالة و الدبلوماسية و السياسة المالية العامة.¹

لكن القانون رفض جملة و تفصيلا من قبل الجمعية الوطنية في 30 سبتمبر 1957 فاضطرت الحكومة إلى التنازل عن الجمعية الفدرالية، و تمسكت بالقسم الانتخابي الواحد، و الملاحظ أن جاك سوستيل كان من كبار المعارضين و المؤيدين ضد القانون و تسبب في إسقاط الحكومة و بالتالي دخلت فرنسا في أزمة وزارية دامت أكثر من ثلاثين يوما ليستقر الأمر على إنشاء حكومة برئاسة فليكس غايار الذي اقترح المشروع مجددا على البرلمان الفرنسي في 12-11-1957 و دعى إلى تطبيقه بشكل عاجل، و أستطاع إقناع الجمعية الوطنية للمصادقة على القانون² وقد بلغ عدد النواب الذين صوتوا لصالح القانون 269 صوتا ضد 200 صوت، و بناء على ذلك صدر القانون رسميا في بداية فيفري لكن بعد تنازلات أجبر روبرير لاكوست على تقديمها حيث ذهب بعيدا في طمأنته للمعمرين و ضمان احتكارهم للسلطة و صنع القرار في الجزائر.

1- مصطفى بوالطمين: القانون الإطاري و السلطات الخاصة، مجلة الأول نوفمبر، الجزائر، العدد 91/90، 1988، ص 33.

2- Alistaire Horne, OpCit, p 249.

الحقيقة أن هذا القانون يشبه قانون 1947 في مواده الخامسة و السابعة و الخامسة عشر التي جعلت من الوالي العام و مجلسه التنفيذي عائقا أمام تنفيذ أي قرار قد يمس بمصالح المعمرين أو يمنح بعض الحقوق للجزائريين على المستوى الثقافي أو السياسي¹.

رغم الدعاية الإعلامية التي حضي بها المشروع و مزاياه التي روجت لها الحكومة إلا أنه لم يعرف إلا تطبيقا محدودا و قد وصفه دوغول بالقانون الغبي²، كما لقي القانون معارضة شرسة من قبل المعمرين الذين أصيبوا بالهلع مما أدى إلى قيامهم بانقلاب 13 ماي 1958 حيث رؤوا فيه خطرا على مستقبلهم في الجزائر و ذلك بسبب التفوق العددي للأهالي.

إن قانون الإطار أثار على سمعة لاکوست التي بلغت الحظيظ³، و أصدرت الولاية الرابعة منشورا بعنوان الخيبة للقانون الإطاري مما جاء فيه، «... إنها مانع جعلته فرنسا بيننا و بين الحرية و الاستقلال... إنه يفرض علينا جنسية لا نقبلها بأي ثمن»، كما رفض المشروع من طرف فرحات عباس⁴، و الغريب في الأمر أن هذا القانون الذي وصف بأنه يلي طموحات المجموعتين قد رفض من قبلهما على حد سواء.

أما في إطار التدابير و الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية فقد سعى روبير لاکوست على مواصلة فكرة بناء مشروع القوة الثالثة و عمل على انتهاج إصلاحات اقتصادية و اجتماعية تهدف إلى تحقيق التهدئة الشاملة و إشراك السكان في ذلك.

فعلى المستوى الاجتماعي كانت الإصلاحات تهدف على حد تعبير روبير لاکوست إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان مما يخفف من فقرهم و يؤسهم، و السعي إلى فصلهم عن الثورة إضافة إلى محاولة بعث العلاقات و الحوار مع السكان، حيث كانت ميادين الصحة و التعليم و التشغيل خير

1- عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986. ج 3، ص 47.

2- Cloude Paillat, OpCit, p 424.

3- Alistaire Horne, OpCit, p 249.

4- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 436.

- مجال لتحقيق ذلك و في هذا الاتجاه عملت السلطات الفرنسية في عهده على ضبط برنامج استعجالي يطبق بالمنطقة التي تمثل ساحتها ساحة لما يعرف بحرب التهدئة و يتكون من أربعة عناصر هي¹:
- سد المناصب الشاغرة التي هجرت من طرف موظفيها بعناصر مختارة لولائها و كفاءتها من بين السكان الملتحقين .
 - فتح ورشات عمل ميدانية لتشغيل جموع العاطلين عن العمل، و توزيع أجور على السكان هذه الورشات تتمثل في إنجاز بعض الأشغال التي تستجيب لاحتياجات حيوية للسكان، كفتح وتهيئة مسالك لفك العزلة عنهم و تسهل في نفس الوقت تدخل الجيش ووصول الإمدادات و التعزيزات العسكرية في هذه المناطق.
 - إعادة تهيئة بعض المباني و المنشآت ذات الأهمية الحيوية في حياة السكان.
 - تقديم إعانات و مساعدات مادية و في بعض الأحيان نقدية.
 - منح السلطات العسكرية و المدنية المتواجدة بعين المكان " الصلاحيات الخاصة " Les pouvoirs spéciaux بتفويض من السلطات التابعين لها لإتخاذ جميع الإجراءات التي يرونها مناسبة لعودة الحياة إلى سيرها الطبيعي، بما في ذلك رصد و صرف اعتمادات لتوزيع أجور على السكان و تقديم إعانات و مساعدات مادية و نقدية لهم، كما يمكنهم أيضا القيام بتعيين أعوان مساعدين لهم بعين المكان².
- و بالتوازي مع ذلك ، وفي انتظار عودة الهدوء لتحقيق برنامج عادي للتجهيز الاجتماعي لتدارك العجز المسجل في مجال البنية التحتية الاجتماعية، تم اعتماد و تطبيق مجموعة من الإجراءات في إطار حرب التهدئة و منها :

1- لمعلومات أكثر أنظر: المرجع السابق، ص ص 405 - 410.

2- محمد بن دارة ، المرجع السابق ، ص 100.

- تقديم خدمات طبية لصالح سكان الأرياف تحت إشراف فرق المساعدة الطبية المجانية (Assistance Médicale Gratuite) التي كانت تشغل دورها الطبي و الاجتماعي لدى سكان الأرياف لتمير أنشطة نفسية و دعائية ضد الثورة.
 - بناء مساكن ريفية جديدة تتوفر على الشروط الدنيا للسكن اللائق كالتهووية و الإضاءة و المرافق الصحية لتحسين الظروف الحياتية للسكان .
 - تحسين النظام الاجتماعي للأجور في القطاعات الأخرى غير الإدارية و الزراعية و تكييف النصوص القانونية للعمل و الضمان الاجتماعي في مجال المنح العائلية و التعويض عن حوادث العمل و كذلك التقاعد فضلا عن استصدار نصوص قانونية تحارب الاستغلال و تعيد الاعتبار لليد العاملة الجزائرية، و اتخاذ عدد من الإجراءات لصالح فئة قدماء المحاربين.
 - تأسيس الصندوق الخاص بمساعدة كبار السن لصرف منحة الشيخوخة المقدرة بـ 24 أو 36 ألف فرنك و كان من المقرر أن يستفيد من هذه المنحة حوالي 300000 شخص أغلبهم من المسلمين الجزائريين، وقد دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بداية من الفاتح أكتوبر 1956.¹
- أما في الميدان الاقتصادي فقد كانت الإصلاحات الإدارية تهدف بدورها إلى تحقيق فقرة نوعية للإمكانيات الاقتصادية الزراعية و الصناعية للجزائر بما ينعكس إيجابا على الفرد الجزائري، الذي تزيد و تتنوع فرص العمل لديه و يزيد دخله و يتحسن مستواه المعيشي.
- فقد احتوى مرسوم مارس 1956 على رفع الأجر القاعدي الأدنى بالنسبة للجزائري الموظف لدى السلطات الاستعمارية من 340 فرنك إلى 440 فرنك² كما عمد إلى زيادة 28

1- المرجع السابق، ص 101.

2- Alistaire Horne, OpCit, p 156.

سنتيم لدى العمال البسطاء أو عمال الشركات الخاصة، إضافة إلى أن الخماس سيصبح يأخذ نصف المحصول¹.

و تم توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين حيث تم توزيع ما يزيد عن 150000 هكتار على 10 آلاف عائلة، كما عمد روبير لاکوست إلى استحداث صندوق للحصول على الملكية و الاستغلال الريفي مع نهاية 1956² و خصص في سنة 1957 80 مليار فرنك كميزانية خاصة بالجزائر أي زيادة نسبة 40% عن نسبة 1956.

وبخصوص هذه الإجراءات يؤكد المؤرخ الفرنسي فيدال ناكي أنها مستوحاة من قرارات مؤتمر الحزب الاشتراكي المنعقد في مدينة ليل الفرنسية في جوان 1956³.

الواقع أن هذه الإصلاحات ورغم الهالة الإعلامية التي صاحبها و حملة الترويج لها في الجزائر و الخارج لم تكن سوى محاولة يائسة لإعادة غزو الجزائر بأسلوب آخر فكل الإصلاحات كانت تخدم خرافة الإدماج و خلق ما يعرف بالقوة الثالثة و لم تكن بعيدة عن تحقيق المرامي الاستعمارية، ورغم ذلك فقد كان لها وقع على الجزائريين المسلمين .

5- أثر سياسة التهدة اللاكوسية على الجزائريين المسلمين:

خلفت سياسة التهدة التي انتهجها روبير لاکوست آثار متعددة على الجزائريين المسلمين سواء منهم السكان العزل أو مناضلي الجبهة و حتى بعض عناصر النخبة، و التي أدت إلى إفراز ردود أفعال متعددة و في مجملها رافضة لمختلف مشاريع التهدة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

1- عيسى جعيط: التيار التغريبي في الجزائر 1830-1962، مجلة البصيرة، الجزائر، العدد 3، 1997، ص 75.
2- Bernard Droz, OpCit, p 95.

3- أنظر: Philippe Boudrel, OpCit, p 318-320

فمنذ البداية أدرك قادة الثورة أن تحقيق أي نصر عسكري على فرنسا أمر مستبعد، و بالتالي توجب عليهم استهداف إضعاف الجيش الفرنسي و إرباكه و إيقاعه في خسائر مالية و اقتصادية قصد التأثير على الحياة اليومية للفرنسيين و زعزعة الوضع الداخلي، و العمل على عزل فرنسا في الداخل و الخارج¹.

كانت إستراتيجية الثورة في هذا المجال الرامية إلى الإعتماد على القدرات الذاتية بشكل أساسي عن طريق تأثير قوى الثورة و الاستفادة من جميع الإمكانيات و الطاقات المتاحة مهما كانت بسيطة، وكان لابد للثورة لكي تحقق أهدافها أن تلجأ إلى طريق تلحق بها خسائر في صفوف العدو دون أن تضطر إلى خوض معارك غير متكافئة، و هذه الطريق تتمثل في حرب العصابات و هذا النوع من الحروب لا تستطيع الجيوش الكلاسيكية التعامل معها إلا بصعوبة، و تستند حرب العصابات إلى إستراتيجية التواجد في أماكن مختلفة².

وبغرض تكوين أفضل جنود جيش التحرير على حرب العصابات أصدرت الولاية السادسة دليلاً عن حرب العصابات و أهميتها و كيفية إدارتها، كما أصدرت الولاية الرابعة أواخر سنة 1956 دورية بعنوان "حرب العصابات" تضمنت أساليب هذه الحرب و التعليمات التي يجب أن يلتزم بها الجندي في مجابهته للعدو، طبقاً لأسلوب يعتمد على عنصر المفاجئة.

الحقيقة أنه و بسبب عدم التكافؤ بين القوات الفرنسية و كتائب جيش التحرير المتكونة عادة من 110 مجاهد و عدد الجنود الفرنسيين الذين يتراوح عددهم بين 2000 و 4000 و استعماله لطائرات الهليكوبتر كان جيش التحرير يتكبد خسائر تصل إلى 15 شهيد في الكتيبة في

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الطبعة الثانية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ج3، ص 69.

2- المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع و أحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة، ج1، ص 79، 80.

حين الجيش الفرنسي يصل إلى 200 قتيل في كل مواجهة لذلك فإن أكثر من 400 ألف جندي وقفوا عاجزين على القضاء على حوالي 30 ألف متمرّد على حد تعبيرهم¹.

وهذا ما اعترف به الجنرال ماسو قائد الفرقة المظلية العاشرة عندما قال: «إن جيش الثورة يقاتل كالأشباح و هو موجود في كل مكان يتبع خطواتنا، و يهاجمنا من حيث لا ندري وحيث لا نشعر فهو يعرف متى يهاجم و متى ينسحب...».

كذلك للعقيد ترينكي الذي أدرك أنه ورغم وفرة الأجهزة الحديثة و العدد الهائل من الجنود المدربة كان هناك عجزا في الانتصار أو إلحاق الهزيمة به و لا تتوفر عناصره إلا على تكوين متواضع رغم الزيادة المستمرة في الوسائل².

وعندما أصبحت حرب الجزائر تشكل عبئا على الاقتصاد الفرنسي و إدراكا من الثورة بأهمية الجانب الاقتصادي في إضعاف العدو، دعت إلى استعمال سلاح المقاطعة الاقتصادية و أمرت بالامتناع عن استهلاك التبغ من شمة أو دخان بغرض تحطيم اقتصاد العدو³، كما أن العقيد سوفايغو أشار إلى أن الطائرات الحربية كانت تقوم بعمليات قنبلة و هجمات كثيفة بالرشاشات على مناطق وصفها بأنها غير مناسبة، و هو وصف لعمليات التقتيل و الإبادة التي كان يمارسها الطيارون الفرنسيون بعد فشلهم في العثور على " المتمردين"، و هو ما وصفه أحمد توفيق المدني بالحملة الهيستيرية التي راح ضحيتها الكثير من المدنيين العزل الذين فاق عددهم 135 ألف جلم من النساء و الأطفال⁴.

1- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 72.

2- المرجع نفسه، ص 72.

3- المرجع نفسه، ص 77.

4- المدني: المصدر السابق، ص 86.

الملاحظ أن مثل هذه الأعمال أثارت سخط منتخبي مدينة قسنطينة ووجهوا رسالة إلى السلطات الفرنسية مما جاء فيها: "إن أعمال القمع و القنبلة البحرية و الجوية لم تكن تصب هدفها و لكن كانت تدمر القرى و المداشر و تقتل الأبرياء من الأطفال و النساء".
و تحت عنوان إحراق القرى و رميها بالقنابل كتبت جريدة المجاهد¹: "إن الطائرات و المدفعية الثقيلة رمت قنابلها على القرى في بداية كل عملية تطهير و قمع، و تبدأ هذه العملية بتوجيه مدافعها نحو منطقة تحدد مسبقا و توجه قنابلها نحو القرى و الدواوير، و بعد أن يتم رمي النقط المحددة بالقنابل و حتى النابالم يدخل الجنود إلى الدواوير و منها تنطلق الوحشية الفرنسية دون اعتبار للإنسان و حقوقه، و قد تكررت هذه المشاهد مثل عملية القنبلة التي تعرضت لها مدينة القل برا و بحرا و جوا استهدف السكان، و هذا ما أثار استنكار المنتخبين الجزائريين الذين طالبوا بوقف القمع الرسمي للأبرياء و قد عُبر عن ذلك في رسالة من إمضاء بن جلول بعثوها لرئيس الحكومة بتاريخ 29 مارس 1956².

كما أن قادة الوفد الخارجي استغلوا بعض التقارير التي كان يسجلها قادة المناطق للتشهير بالجرائم الفرنسية في الجزائر لكسب المزيد من التأييد و التعاطف الدولي، و أمام العنف المتزايد للجيش الفرنسي ضد كل الجزائريين، تعمقت الهوة بين الجزائريين و الفرنسيين حيث انظم كل من فرحات عباس و أحمد فرانسيس إلى الثورة و ساهمت بذلك عمليات الإبادة في ابتعاد النخبة الجزائرية³ عن أفكارها القديمة، و جعلت أفكارهم تقترب شيئا فشيئا من مواقف الجبهة وهذا ما نلمسه من رسائل التنديد التي كان يبعث بها المنتخبون الجزائريون للسلطات الفرنسية بسبب القمع و الإبادة التي عبروا

1- المجاهد: ع 9، 20 أوت 1957، ص 05.

2- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 88.

3- المرجع نفسه، ص 92.

فيها عن استيائهم لما يتعرض له الجزائريون من قمع و تقتيل و طالبوا بالكف عن تدمير القرى و إبادة السكان و قتل النساء و الأطفال و الشيوخ.

و في ما يخص غلق الحدود بالأسلاك الشائكة فقد انعكست سلبا على عملية جلب السلاح حيث شهدت تراجعا ملحوظا ورغم استمرار محاولات اختراق السد التي أصبحت جد مكلفة حيث فقدت الثورة في أثناء هذه المحاولات أكثر من ستة آلاف (6000) مجاهد خلال سبعة أشهر.

قدم أليستير هورن إحصاء لمحاولات عبور السد المكهرب في بداية 1958 حيث بلغت في مارس أكثر من 60 محاولة ومع نهاية أفريل وصلت إلى 80 محاولة، وهذه المحاولات تفسر ارتفاع عدد القتلى في صفوف جيش التحرير الوطني، و رغم كل ذلك شهدت سنتي 1957-1958 سلسلة من أكبر العمليات العسكرية وكان جيش التحرير هو المبادر، حيث تمكن جنوده من انتزاع السلاح من أيدي العدو من خلال الكمائن و الاشتباكات.

أما المحتشدات فقد خلفت الكثير من الآثار السلبية على المسلمين الجزائريين حيث ظل عدد المحتشدين يتزايد من سنة إلى أخرى و قدر عددهم في الفترة الممتدة بين 1954-1962 بـ 2 مليون شخص¹، أغلبهم من النساء ونسبة من الأطفال، و قد بلغ عدد القرى التي هدمت و هجر أهلها أكثر من 8 آلاف قرية 180 منها في الأوراس و 160 بالولاية الثانية و تم ترحيل هذا العدد الضخم من السكان إلى مراكز قريبة من الشكنات العسكرية محاطة بأسلاك شائكة و معززة بوحدات عسكرية.

لكن في حقيقة الأمر ضمت هذه المحتشدات مختلف شرائح المجتمع مكنت الجزائريين من الاحتكاك ببعضهم البعض و خلقت بينهم جواً من التآزر و التعاون مكنتهم من التكيف مع الظروف الاستثنائية التي جمعتهم، كما أن الثوار تمكنوا من الدخول إلى هذه المراكز و قاموا بتأطير الشعب و توعيته حيث لعب المحافظون السياسيون دوراً فعالاً في هذا المجال، أسسوا فيها مجالس شعبية سرية

1- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 245.

كما أن الاضطهاد و الإهانة و التعذيب الذي طال السكان في المحتشدات دفعت الكثير منهم إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني¹.

الواقع أنه كانت لهذه المحتشدات نتائج عكسية حيث ساهمت في نقل الثورة من الجبال و الأرياف إلى المدن و القرى و تقريب المدنيين من الثوار الذين عملوا على نشر الوعي الوطني و السياسي، و في هذه المرحلة بالذات كانت جبهة التحرير الوطني تعمل على توثيق صلاتها بكل شرائح المجتمع و فئاته في المدن كما في الأرياف، كما عملت الثورة على استقطاب مختلف فئات المجتمع من طلبة و عمال و تجار و استطاعت أن تترجم هذا التأطير الجماهيري من خلال الدعوة إلى الإضراب، هذا الأسلوب الذي كان صداه على المستوى الوطني و الدولي كبيراً كإضراب الطلبة يوم 19 ماي 1956، و إضراب الثمانية أيام من 28 جانفي 1957 إلى 04 فيفري من نفس السنة وفضل هذه التنظيمات تجذرت الثورة في أوساط الشعب و أصبحت جزء منه.

فيما يخص الإصلاحات السالفة الذكر فقد اعتبرتها الجبهة من وسائل الحرب النفسية، لجأت إليها السلطات الفرنسية لإخماد نشاط الشعب حيث جاء في وثيقة صادرة عن لجنة التنسيق و التنفيذ: "... تسليط القمع الوحشي على الشعب لإخماد نشاطه، بإجراء مجموعة من الإصلاحات الطفيفة في الميدان الاجتماعي و الاقتصادي"².

لقد كان من المستحيل لتلك الإصلاحات أن تحقق أهدافها المرجوة، و يعود ذلك إلى اضطراب هذه السياسة و اعتمادها على أسلوب المراوغة بإخفاء الأسباب الحقيقية للمشكلة الجزائرية و على العكس من ذلك فإن الجبهة أصرت على استرجاع الحق الضائع كاملاً غير منقوص و كان جوابها "سنحارب حتى ولو كنا سعداء في ظل الحرب النفسية".

1- أحسن بومالة: المرجع السابق، ص 77.

2- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 95.

والحق أن الجزائريين المسلمين فقدوا الثقة كاملة في السلطات الفرنسية خاصة و أن الجبهة استطاعت في نهاية 1956 أن تنشأ إدارة بلدية ترعى شؤون الجزائريين و تتكفل بحياتهم اليومية، و هذا باعتراف الوزير المقيم لاکوست الذي اعترف يوم 1957/02/21 أن الجبهة نجحت في إقامة هيئات وهيكل سياسية و عسكرية و اجتماعية بديلة عن مؤسسات السلطة الفرنسية¹.

نخلص في آخر هذا الفصل هو أن جبهة التحرير قد أثبتت قدرتها على الصمود في الميدانين العسكري والسياسي، ناهيك عن الميدان الإداري كذلك في مجابهة وبكل احترافية و شراسة سياسة التهدئة في عهد الجمهورية الرابعة التي انهارت أسسها ، ألا يحق لنا أن نتساءل كذلك، كيف سيكون دور الجبهة في عهد الجمهورية الخامسة ؟ إذا علمنا سلفا بدورها السالف الذكر في الجمهورية الرابعة هذا ما سيكون محور الدراسة في الفصل الموالي .

1- إبراهيم طاس: المرجع السابق ، ص 442.

الفصل الرابع :

مشاريع التهدة في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة

1962-1958

1. الإدارة الفرنسية بين مطرقة الثورة وسندان غلاة المعمرين
2. دوغول منقذ الجزائر الفرنسية
3. مشروع قسنطينة
4. سلم الشجعان
5. تقرير المصير والجزائر الجزائرية
6. أثر المشاريع الدوغولية على الجزائريين المسلمين

1- الإدارة الفرنسية بين مطرقة الثورة وسندان غلاة المعمرين:

شاب نظام حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة - أكتوبر 1946 ماي 1958 - حالة من الفوضى و الاضطراب لم تعهدها فرنسا من قبل ، إذ تداول على حكمها خلال هذه الفترة سبعة عشر رئيس حكومة¹ و هذا يعوز إلى ما أسماه شارل دوغول "نظام الأحزاب" أو "الجمعية الوطنية"² ، وذلك أن البرلمان الفرنسي ظل يمثل السلطة العليا في فرنسا، و الحكومة خاضعة له، أما رئيس الجمهورية فكان يفتقر إلى الصلاحيات و السلطة المطلقة في تسيير دواليب الحكم ، مما ساهم في سقوط عديد الحكومات أمام صعوبة حصول توافق سياسي بين الأحزاب من جهة و سطوة الأقدام السوداء في البرلمان الفرنسي و المجلس الجزائري لإقرار امتيازاتهم و تحقيق مطلب الجزائر الفرنسية³.

الحقيقة أن الثورة الجزائرية شكلت عقب اندلاعها عبئا إضافيا و عاملا مباشرا لسقوط الحكومات الفرنسية ، أمام عجزها المزمّن في القضاء على الثورة، فتوالى انهيار الحكومات بداية مع حكومة منداس فرانس (Mendes France) التي حظيت بثقة البرلمان في 12 نوفمبر 1954 إذ حازت على 294 صوتا ضد 265 صوتا، بغية كبح جماح الثورة، إلا أن فشل إجراءاته السياسية و الاقتصادية و العسكرية ، و تعيينه لجاك سوستال ، وعجز تدابيرهمعية وزير الداخلية فرانسوا ميتيران السياسية و الإدارية بداية من 05 جانفي 1955 عرض الحكومة إلى الانتقاد اللاذع من طرف غلاة المستوطنين بقيادة دي سيريني متهمين إياه بمحاولة تطبيق الإصلاحات التي سبق و إن قام بها في

1- صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 81.

2- Bernard Tricot, OpCit, p 15.

3- محمد عباس: في كواليس التاريخ دوغول و الجزائر- أحداث ، قضايا و شهادات- ، دار هومة ، الجزائر ، 2007، ص 31.

تونس ، مم أدى إلى نزع الثقة من هذه الحكومة في 06 فيفري 1955 بـ 319 صوتا ضد 273 صوت¹.

ثم جاء الدور على حكومة إدغار فور (Edgard For) في 11 فيفري 1955 التي ستلقى نفس المصير في ظل النجاح والتحدي الذي أحدثته عمليات 20 أوت 1955²، أين ستضرب مشروع سوستيل في الصميم و مكنت من فضح السياسة الفرنسية عالميا بسبب القمع الوحشي الفرنسي للشعب الأعزل إذ تشير الإحصائيات إلى 1273 قتيل و 1000 سجين، بينما أحصت جبهة التحرير الوطني أكثر من 12000 قتيل³ كما مكنت هجومات 20 أوت من اجتياز مرحلة الخوف والتردد خاصة بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية من بعض قادة الثورة باستشهاد ديدوش في 17 جانفي واعتقال بن بولعيد في 23 فيفري و رابح بيطاط في 22 مارس من سنة 1955⁴.

بالموازاة مع هذه النجاحات التي حققتها الثورة واصل جاك سوستيل إصراره على تطبيق سياسة الإصلاحات لإخفاء عمليات القمع الهادفة لإقرار الإدماج المرفوض من قبل السياسيين في فرنسا لأنه يمنح حق التمثيل في البرلمان الفرنسي لثمانية ملايين مسلم، ما جعل إدغار فور يقوم بجل البرلمان الفرنسي وتحديد تاريخ 02 جانفي 1956 كموعدا لإجراء الانتخابات النيابية⁵، التي أسفرت

1- حسينة حمديد : المستوطنون ، مرجع سابق ، ص ص 121-123.

2- Benjamin Stora, Histoire de la guerre dalgerie 1954-1962,ed , la dicouverte , paris , 1993, p 136.

3- سليمان الشيخ: المرجع السابق ، ص 280 ، 281.

4- علي كافي: المصدر السابق ، ص 76.

5- حسينة حمديد : المستوطنون ، مرجع سابق ، ص ص 127-130.

عن فوز الجبهة الشعبية وتشكيل حكومة جديدة في 01 فيفري 1956 بقيادة غي مولي لإنقاذ الجزائر الفرنسية¹.

إلا أن بوادر فشل هذه الحكومة تجلت سريعا بتراجع غي مولي أمام المستوطنين وتعيين "لاكوست" كوزير مقيم بالجزائر بدل الجنرال "كاترو"²، كما أن الثوار (ج.ت.و) تمكنوا من ليّ ذراع الحكومة الفرنسية عبر تدويل قضية اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة، مع فضح الممارسات الفرنسية من قمع وتعذيب في وقت يتشدق فيه غي مولي بالمفاوضات³.

فغياب مبادرة فرنسية جادة وسريعة لحل القضية الجزائرية جعل مصداقية الحكومة الفرنسية تتراجع بين الدول والشعوب المحبة للسلام، وهذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية "الحليف الإستراتيجي لفرنسا"⁴ التي تربطها علاقات صداقة وطيدة ببعض الدول العربية خاصة بعد طلب الجامعة العربية من الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على فرنسا لإيجاد حل سريع للقضية الجزائرية⁵.

1- Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, ed , la dicouverte , paris , 1993 , P138

2- Patrick Evèno, OpCit, pp,92-94.

3- Hartmut Elsenhans, Echec D'une Stratégie Néocoloniale, Économie Politique Spécificites..., Colloque Internationale d Algérie, pp,298,299

4- انتهجت الو م أ تجاه القضية الجزائرية سياسة الكيل بمكيالين فتثير استياء فرنسا سياسيا وترضيها عسكريا. أنظر: سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها، المجاهد، ع.14، 15- 12- 1957، و أمريكا وألمانيا في نجدة فرنسا من الإفلاس، المجاهد، ع 16، 15 1 1958.

5- مريم صغير: القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962، المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع 10، السداسي الثاني، 2004، ص179.

تمخض عنها سقوط حكومة غي مولي في 21 ماي 1957 نتيجة تراجع نواب البرلمان عن تأييد سياسته خاصة الأحزاب اليمينية إذ حازت على 250 صوتا ضد 213 صوت.¹

بعد سقوط حكومة غي مولي تمكن بورجيس مونوري من تشكيل حكومة جديدة حظيت بثقة البرلمان في 12 جوان بحصولها على 240 صوتا ضد 194 صوت، وبدورها تبنت مشروع لأكوست "القانون الإطار" كأساس لسياستها في الجزائر وهو ما كان سببا مباشرا لسقوطها في 30 سبتمبر 1957 خلال مناقشته في البرلمان بأغلبية 279 صوتا ضد 253 صوت²، كونه قانون مجحف في حق الأوروبيين ويمنح المسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي حسب جاك سوستيل، في حين رأى فيه الشيوعيون قانونا تافها لا يستجيب لرغبات ثوار الجزائر.³

تسبب سقوط حكومة مونوري اليمينية في أزمة وزارية حادة بقيت على إثرها فرنسا لمدة 35 يوما بدون حكومة حيث استدعى الرئيس الفرنسي روني كوتي عديد الشخصيات أملا في تشكيل حكومة جديدة حيث رفض غي مولي نداء الرئيس بحجة أن سياسته لم تعد تنفع، ولم يقبل الراديكاليون شخصية ريني بلفين (Renè Plevein) ورفض أنطوان بناي (Antoine Pinay) من قبل الإشتراكيين⁴ إلى غاية 5 نوفمبر 1957 أين تشكلت حكومة فليكس غايار التي نالت ثقة البرلمان بأغلبية 337 صوتا ضد 173 صوت ومنحت صلاحيات واسعة للقيام بإصلاحات سياسية في ظل تزايد نفوذ الجيش وقادة الأوروبيين في الجزائر وفرنسا.⁵

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص426، 425.

2- حسينة حماميد: المستوطنون، مرجع سابق، ص145.

3- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص426.

4- حسينة حماميد: المستوطنون، مرجع سابق، ص146.

5- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص426، 427.

الواقع أن هذه الحكومة لم تقدم البديل المنتظر واقتصر برنامجها على المراهنة مجددا على القانون الإطار لغرض دعائي، قبيل انعقاد دورة الأمم المتحدة، بعد تطهيره من المواد التي تثير اللوبي الكولونيالي وإرجاء تطبيقه إلى ما بعد استعادة الأمن والاستقرار وهذا ما حول توضيحه الوزير كرستيان بينو أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة بنيويورك قبيل 48 ساعة من موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع القانون الإطار في 29 نوفمبر 1957، إلا أن الوفد الفرنسي فشل في تضمين اللائحة الخاصة بالجزائر أي إشارة لذات القانون¹.

و كالعادة فقد جدد المستوطنون رفضهم لهذا المشروع رغم ما طرأ عليه من تعديلات، حيث قاموا بمظاهرات يوم 11 نوفمبر 1957 عبروا فيها عن احتقارهم لروبار لاكوست واتهموه بنهج سياسة التخلي² و من جانب آخر رأى جورج بيدو أن هذا المشروع مآله الفشل لأنه لا يتوافق مع مطامح جبهة التحرير الوطني و هي أيضا سترفضه لأنه يبقي الجزائر فرنسية وأهم ميزة فيه هي تقسيم الجزائر³، مما أثار حفيظة فرحات عباس بقوله⁴ "إنه محاولة غبية لتقسيم الجزائر و اعتبار هذا القانون محل سخرية من قبل قيادة الثورة".

و قد عبرت مصلحة الإعلام بالولاية الرابعة بواسطة كاريكاتير بعنوان لالوا كاج يقدم رويبر لأكوست في صورة دجاجة تحتضن بيضة كتب عليها القانون القفص وذيل الرسم بما يلي: "أمهلوني ربع ساعة أخرى، وسترون عندئذ شيئا جديدا تفقس عنه بيضتي"⁵.

1- محمد عباس: الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 267، 268.

2- حسينة حماميد: المنظمة السرية الفرنسية في الجزائر 1962-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 23.

3- المرجع نفسه، ص 36.

4- محمد عباس: الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 401-403.

5- المرجع نفسه، ص 402.

الواقع أن حكومة غايارد لم تواجه معارضة المستوطنين فقط بل أيضا تمرد قادة الجيش في الجزائر الذين أرادوا الانتصار في الحرب بتوسيعها إلى تونس وإجبار دول المغرب العربي على طرد الثوار الجزائريين من الحدود أو التعرض لهجمات متتالية على أراضيها وهو ما أدى إلى حادثة 08 فيفري 1958 بترخيص من الجنرال سالان¹ دون علم الحكومة الفرنسية بالهجوم على ساقية سيدي يوسف².

هذا التصرف الذي اعتبره وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو بمثابة "غلطة مؤسفة"، لكن تخوف غايارد من استيلاء الجيش على السلطة جعله يتحمل مسؤولية الهجوم على ساقية سيدي يوسف³ وأمام الرد البورقيي قبول الحكومة الفرنسية للوساطة الأنجلوساكسونية، مما أثار المستوطنين وقادة الجيش الذين اتهموه - غايارد - بالضعف والعمالة للأمريكان وتساءلوا إن كان القرار يصنع في باريس أم واشنطن، هذا ما جعل جورج بيدو⁴ يؤكد على: "أنه يجب على فرنسا أن تحل مشاكلها بنفسها"⁵.

وبهذا سقطت حكومة غايارد في 15 أبريل 1958 خلال نقاشات الجمعية الوطنية الفرنسية حول قضية قبول التسوية التي وصلت إليها المساعي الأنجلوساكسونية بحصولها على 321 صوتا ضد 255 صوت⁶، أدخلت فرنسا في مرحلة شغور حكومي دام 28 يوما إلى غاية 13 ماي 1958¹

1- راؤول سالان (1899-1984) القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر من نوفمبر 1956 إلى ديسمبر 1958، قائد إنقلاب أبريل 1961، من مؤسسي O A S . أنظر: عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 190.
2- Benjamin Stora, OpCit, p 165.

3- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 427، 428.

4- "جورج بيدو Georges Bidault 1899-1983، أستاذ تاريخ، ترأس المجلس الوطني للمقاومة سنة 1943 والحكومة المؤقتة سنة 1946، ثم وزيرا أولا ما بين 1947-1950، دخل المعارضة السياسية منذ 1954 وأصبح مناصرا للجزائر الفرنسية. أنظر: أحمد منغور: المرجع السابق، ص 38.

5- حسينة حماميد: المنظمة السرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 25.

6- المرجع نفسه، ص 25.

على وقع أزمة حادة اقتصادية سياسيا و عسكرية ، فالاقتصاد الفرنسي ظل في تراجع مع انخفاض نسبة التنمية مقارنة باقتصاديات بقية دول أوروبا كألمانيا،إيطاليا...، بفعل نفقات الحرب الجزائرية².

على الصعيد الاجتماعي فإن فرنسا دخلت مرحلة جديدة من الأزمات الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع الأسعار التي أدت إلى قيام سلسلة من الإضرابات في فرنسا احتجاجا على سياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خاصة³، أما علاقات فرنسا مع حلفائها فأصبحت على المحك بسبب غياب حل سريع لقضية الجزائر التي استنزفت كل طاقات فرنسا و اضطرت إلى تركيز جهودها على الجزائر وقلصت مشاركتها مع حلف الناتو اذ اقتصر على الوجود الشكلي⁴. في ظل هذه الظروف فشل جورج بيدو يوم 20 أبريل وبلوفين يوم 26 من نفس الشهر في تشكيل حكومة جديدة⁵.

أما في الجزائر فقد أصبحت السلطة في يد قادة الجيش والمستوطنين المتكثلين في أحزاب وجمعيات تعمل على القيام بمظاهرات كالتى أعلنها قدماء المحاربين في 26 أبريل تدعوا لتأسيس حكومة إنقاذ وطني⁶ والمناداة بعودة الجنرال دوغول لإنقاذ الجزائر الفرنسية.

1- صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 86.

2- Alain Savary, Nationalisme Algerien et la Grandeur Française, Tribune Libre ,èd Librairie Plan,1960,pp102,103.

3- عبدالله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، وزارة المجاهدين،الجزائر، ج1،ص69.

4- Patrick Facon, OpCit,p.84

5- صالح بلحاج: المرجع السابق ، ص85.

6- حسينة حماميد: المستوطنون ، مرجع سابق ، ص149.

2- دوغول منقذ الجزائر الفرنسية :

في خضم هذا الوضع المضطرب، أقدم المستوطنون على تشكيل لجان الأمن العمومي وأعلنوا أنهم أصحاب السلطة وطالبوا من الرئيس روني كوتي على لسان جاك ماسو تشكيل حكومة للأمن العمومي، إلا أن كوتي اختار التيار الذي يرى أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل الأزمة الجزائرية فاستدعى اليساري بيار فليملان (Pflimlin) لتشكيل حكومة جديدة وقد أعلن هذا الأخير يوم 2 ماي 1958 أمام المجلس العام بأنه "يجب استغلال كل الفرص لفتح باب المحادثات مع الثوار مما أفقده ثقة المستوطنين و أدى إلى انسحاب روبر لاكوست في 10 ماي 1958 معللا ذلك بأن " هذا سيؤدي لديان بيان فو دبلوماسية"¹، مما ضاعف جهود كل من سوستيل، ليون دالباك و دي سيريني لتنسيق جهودهم و تمهيد الأرضية لعودة الجنرال شارل دوغول إلى سدة الحكم حيث كتب ألان دي سيريني مدير صدى الجزائر يوم 11 ماي 1958 مقالا ناشد فيه الجنرال لقبول رئاسة الحكومة وهو المقال الذي جند الأوروبيين في العاصمة في مظاهرة صاحبة وصل تعدادها حوالي 100 ألف من المستوطنين الذين طالبوا بحكومتهم بإبقاء الجزائر فرنسية ثم قاموا باقتحام قصر الحكومة العامة والسيطرة عليه بأمر من لاغايارد (Pierre Lan Gaillarde) رئيس اتحاد طلبة الجزائر الأوروبيين داعيا إلى التخلص من النظام الفاسد² لتتأجج بعدها حدة المظاهرات التي غداها إعلان جبهة التحرير الوطني عن إعدام الجنود الفرنسيين الثلاثة الأسرى لديها³.

تمخض عن ذلك الإعلان تشكيل لجنة الإنقاذ العام من العقلاء دوكاستل (Ducastel)، ترانكي (Trinquier)، تومازو (Thomazo)، والسيد "لاغايارد (Lagaillarde)، "بوردي (Bordier)، "أرنولد (Arnould)، "مورو (Moureau)

1- حسينة حماميد: المستوطنون، مرجع سابق، ص150.

2- المرجع نفسه، ص 150-153.

3- Jean Jacques Jordi et Guy Pervillè, OpCit, p147.

"غوتي Gauthier"، "مونتي Montigny"، "لوفافر Lefèvre"¹، التي يتزعمها الجنرال "ماسو" (Massu) ومنحت السلطات العسكرية والمدنية في الجزائر للجنرال "سالان" (Salan) الذي سيمهد مع سوستيل لدعوة "دوغول" لتولي السلطة، فعمل على إقناع "فليملان" رئيس الحكومة الجديدة بدعوة الجنرال دوغول بنفسه، خاصة أن 13 ماي 1958² قد شهد التنفيذ الرسمي لما كان "سالان" قد أخبر به الجنرال إيلي قائد أركان الجيش في باريس، بأن الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع، فالمظاهرة خرجت كرد فعل على تصرف جبهة التحرير الوطني لتأخذ منحى آخر هو الإطاحة بالحكومة والجمهورية الفرنسية الرابعة، و لقد تم اختيار يوم 13 ماي تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديد في باريس³.

في المقابل فقد خاطب الجنرال سالان بالجزائر يوم 13 ماي الحشود الغفيرة في العاصمة قائلا "مهمتنا هي حمايتكم ولو بشكل مؤقت للأخذ بأيدي الجزائر الفرنسية...أطلب منكم أن تضعوا فينا كامل الثقة و في الجيش و قيادته وذلك من خلال هدوئكم..."⁴.

الواقع أن المستوطنين أرادوا من خلال هذه المظاهرات التأكيد على أن التعايش مع المسلمين هو الحل الوحيد و الضامن لبقائهم⁵، فرغم حصول حكومة بيير فليملان على ثقة الجمعية الوطنية إلا

1- La Dèpêche de Constantine , n°16241, 14 Mai 1958.

2- كانت حركة 13 ماي 1958 التي أطاحت بالجمهورية الرابعة و مهدت طريق السلطة للجنرال دوغول تقف ورائها جماعتين ففي باريس كانت جماعة الدوغوليين المجتمعمة حول اوليفيه غيشار (Olivier Guichard) و شبان دلماس (Chaban Dalmas) و لين دلباك (Lion Delbeeque) و ميشال دوبريه (Michele Debré) و جاك سوستال (Jaques Soustelle) ، أما في الجزائر فكانت مجموعة السبعة التي يحركها بيار لقيارد (Pierre Lan Gaillarde) و مارتال (Martel) و كريسبان (Crispin) و لوفير (Le Febvere) أورتاز (Ortez) ، غوتايه (Gouttailler) ، باي (Baille) المعادية لدوغول . أنظر : رمضان بورغدة: المرجع السابق ، ص 206.

3- صالح بلحاج: المرجع السابق ، ص 86-88.

4- La Dèpêche de Constantine, n°16242, 15 Mai 1958.

5- حسينة حماميد: المنظمة السرية الفرنسية ، مرجع سابق ، ص 31.

أن المظاهرات لم تتوقف لاسيما و أن الجنرال ماسو قام بتقديم أخبار للمتظاهرين فحواما الزيارة المرتقبة لجاك سوستيل إلى الجزائر و دعوته للجنرال دوغول كي يخرج عن صمته بتوجيه خطاب للأمة¹.

مع حلول يوم 15 ماي كان الجنرال دوغول جاهزا لاحتواء الوضع²، ذلك ما صرح به لوكالة الأنباء الفرنسية (AFB) عندما قال³: "لم يبق للقضية أي مخرج سوى شخص دوغول".

الحقيقة أن الأزمة زادت حدة في 16 ماي 1958، لما صوت البرلمان بالأغلبية على تمديد حالة الطوارئ بما فيهم الأعضاء الشيوعيون، و قرر الاشتراكيون الانضمام إلى الحكومة حيث أصبح غي مولي (Guy Mollet) نائبا لرئيس الحكومة و استقالة الجنرال إيلي (Ely) الذي كان يمارس أعلى سلطة عسكرية مما وضع الحكومة في موقف حرج⁴ كما أحيط علما الجنرال دوغول في اليوم الموالي بان موفدين من أعوان ماسو سينزلون بجنوب غرب فرنسا حيث سيتصلان بالجنرال ميكال (Miquel) في تولوز و ديسكور (Descours) في ليون من أجل إنزال قواتهم في إطار عملية الانبعاث.

الأمر الذي جعل دوغول يؤكد على رفضه للقيام بانقلاب عسكري على الدولة، و مع تأييد جاك سوستال حركة الجيش و الشعب في الجزائر ضد سياسة حكومية فضيحة و متعاقبة، تقود - من مهانة إلى مهانة - الجزائر باتجاه الضياع و فرنسا باتجاه الكارثة حسب تعبيره، مؤكدا أن الجزائر الفرنسية أصبحت حقيقة لا جدل حولها نافيا أن تكون حركة 13 ماي 1958 ضد فرنسا

1- Patrick eveno, opcit, p207.

2- La dépêche de Constantine, 10 Mai 1958.

3- شارل دوغول: مذكرات الأمل، ترجمة: سمحي فوق العادة، ط1 منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص28.

4- المصدر نفسه، ص 29.

و الجمهورية ، مشيدا بلجان الأمن القومي التي حسب اعتقاده جمعت مواطنين من أصول فرنسية و مسلمين حول الجزائر الفرنسية و خلقت ما سمي بالأخوة الإسلامية الفرنسية¹.

كانت تهديدات الجيش بالهجوم على باريس بعبور وحدات المظليين البحر المتوسط ونزولها بكورسيكا في 24 ماي وهو التهديد الذي ظهرت نتيجته ليلة 26 إلى 27 ماي خلال اجتماع دوغول - فليملان أين وافق هذا الأخير على الاستقالة وتسليم السلطة للجنرال دوغول كرئيس للحكومة و ذلك ما زكاه البرلمان و صادق عليه في 01 جوان 1958 بأغلبية 329 صوتا ضد 229 صوت ، مع تمتعه بسلطات خاصة² لتسيير شؤون البلاد لمدة ستة أشهر دون أن يحاسبه البرلمان.³

مباشرة بعد أن استلم الجنرال دوغول مقاليد الحكم في فرنسا عمل على تعزيز سلطاته بإعداد دستور يخيّر المستعمرات الفرنسية - عدا الجزائر- بين البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية حسب قانون خاص أو الانفصال حيث تم الاستفتاء على هذا الدستور يوم 28 سبتمبر 1958 وعلى أساسه أنتخب الجنرال شارل دوغول⁴ رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة في 12 ديسمبر 1958⁵ واضعا

1- رمضان بورغدة: المرجع السابق ، ص 212.

2- سبق للمجلس الوطني الفرنسي أن صوت لصالح تمديد السلطات الخاصة في الجزائر. أنظر: La Dépêche de Constantine, 22 Mai 1958.

3- حسينة حماميد : المستوطنون ، مرجع سابق ، ص 156.

4- شارل دوغول Charles de Gaulle (1890-1970): رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية 03 أكتوبر 1943، قمع مظاهرات 08 ماي 1945، مؤسس وأول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة 1958-1962 وصل سدة الحكم عبر إنقلاب 13 ماي 1958 ، تميزت مرحلة حكمه بأكبر وأشد وأمكر الخطط الهادفة للقضاء على الثورة... أنظر: عاشور شرقي: المرجع السابق، ص 171.

5- محمد عباس: في كواليس التاريخ ، مرجع سابق ، ص 222.

نهاية للجمهورية الرابعة التي فشلت في القضاء على الثورة فاتحا بابا جديدا لجمهورية جديدة عليها تستطيع القضاء عليها و تحقيق الجزائر الفرنسية التي يلحم بها من جاؤوا بالجنرال لحكم فرنسا¹.

في الأول من جوان 1958 دخل دوغول مقر الجمعية الوطنية لأول مرة منذ شهر ديسمبر 1946 فألقى بيانا قصيرا تعرض فيه إلى الوضع الراهن معددا مشاكل الدولة "تدهور مركز الدولة الوحدة الوطنية المهددة تخبط الجزائر في العواصف ، تعرض كورسيكا للعدوى المحمومة ، و عجز الجيش الغارق في مهمات دموية"² متهما السلطات العمومية بالمسؤولية اتجاه ما لحق الجيش من إهانات و الدولة من فقدان مركزها الدولي .

الواقع أن الدستور الذي أقرته البلاد - بناء على طلب دوغول - جاء محمدا لمختلف السلطات التي مكنت من ضمان الاستقلال القومي، وسلامة الأراضي، احترام المعاهدات وانتظام عمل السلطات العامة، كما تبنى دوغول مخاطبة الشعب عبر الاستفتاء دون اللجوء إلى البرلمان، مانحا نفسه حق اتخاذ "جميع التدابير في حالة الخطر"³.

ودعما لمركزه وسلطاته قام الجنرال دوغول باختيار أعضاء حكومته بدقة نظرا لحساسية دورها خاصة منصب رئيس الوزراء، وهذا ما عبر عنه دوغول بقوله فلا يمكن أن يكون إلا من المقربين لي و هي المهمة التي قام بها ميشال دوبري بحزم واقتدار حسب الجنرال دوغول⁴.

إضافة إلى الإصلاح السياسي عمل دوغول على تغييرات جذرية في مختلف المجالات فقام بإصلاح النظام القضائي بموجب قرار 24 ديسمبر 1958 بناء على اقتراح وزير عدله دوبري ، كما

1- صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 08.

2- شارل دوغول: المصدر السابق ، ص 36.

3- المصدر نفسه ، ص 298.

4- المصدر نفسه، ص 301، 302.

اهتم دوغول بإصلاح الاقتصاد الفرنسي بناء على ارتباطه بالسياسة ومساهمة في استقرار و مكانة فرنسا¹.

أما في الجزائر فإن الجنرال دوغول قد عمل على تجنيد كل القدرات العسكرية الفرنسية لإلحاق الهزيمة بالثوار، وقام في الوقت نفسه بإصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية وعميقة بهدف الحفاظ على الجزائر الفرنسية²، معتمدا على سمعته ومكانته التاريخية والسياسية لعزل الثورة عن جيرانها سالكا أسلوب التهديد ضد الدول الصديقة للشعب الجزائري كيوغسلافيا و أندونيسيا³.

كما عمل على إغراء الدول الأفريقية بتخييرها بين الاستقلال والحكم الذاتي بموجب استفتاء 28 سبتمبر 1958 وهذا ما يتجلى بوضوح خلال جولته الإفريقية التي شملت مدغشقر، التشاد الكونغو ، ساحل العاج ، غينيا ، مالي و السنغال⁴ مؤكدا على ضرورة التصويت لصالح التشارك موهما الأفارقة أنهم طالما كانوا مخيرين فلا ضير أن يرفضوا الاستقلال وهو ما يشكل دعما لموقفه في الصراع ضد الثورة الجزائرية التي سيصبح قادتها خارجين عن القانون في حالة صوت الشعب الجزائري على الدستور الفرنسي⁵.

1- المصدر السابق ، ص ص309-314.

2- رمضان بورغدة : عرض الجنرال دوغول لسلم الشجعان و تقرير المصير، تأثيراتهما على الثورة، حوليات جامعة 08 ماي 1945 للعلوم الإنسانية،قلمة، ع 02، سنة 2008، ص95.

3- أنظر :عمر بوضرية : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960) ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص69- 82.

4- أنظر: شارل دوغول :المصدر السابق، ص ص62-66.

5- محمد الميلبي: فرانس فانون و الثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2010 ، ص 133.

كما حاول أيضا إغراء الدول المتاخمة للصحراء بشروات الصحراء الجزائرية الإفريقية خلال زيارته في جانفي 1959 ملحا على " أن تكون الصحراء منطقة عظيمة من مناطق المستقبل بين عالمين: عالم البحر المتوسط وعالم أفريقيا السوداء... فلتعش الصحراء ولتعش فرنسا"¹.

أما مغاريا فعمل الجنرال دوغول على إفشال المشروع الوحدوي لدول المغرب العربي من خلال رسالتيه للرئيس التونسي وملك المغرب الهادفتين لعزل الثورة وهو ما برز جليا خلال مؤتمر المهديّة في 16 جوان 1958، اذ تحرب وفدي المغرب وتونس من اتخاذ موقف واضح بشأن المساعدات وحجمها والالتزام بها، مبرزين ضرورة استغلال الظرف الدولي المناسب لأن فرنسا دوغول ليست فرنسا سابقه، في حين أصر وفد جبهة التحرير الوطني بقيادة فرحات عباس على مواصلة الحرب فكلمة دمج التي تتغنى بها فرنسا تعني الحرب² وتجلى هذا الخلاف في مصادرة الحكومة التونسية لشحنة أسلحة تابعة لجيش التحرير الوطني في جوان 1958 ثم في ديسمبر 1958.

كما أقدمت بدورها السلطات المغربية على منع عبور وحدات الثوار عبر منطقة فجيح طمعا في الحصول على إقليم توات، قورارة، تيدكلت³، في حين وقعت تونس اتفاقية مع فرنسا لتمير أنبوب إيجلي عبر الأراضي التونسية وهو خرق واضح لقرارات مؤتمر طنجة و اعتراف بحق فرنسا في استغلال البترول الجزائري⁴.

1- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 98.

2- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 177، 178.

3- عمر بوضرية: المرجع السابق، ص 72.

4- أنظر: الخبز المسموم، المجاهد، ع. 27 (22-07-1958)، وأنظر أيضا: معركة البترول جزء من معركة إستقلال مغربنا، المجاهد، ع. 28، 28-08-1958.

بالموازاة مع محاولة دوغول الضغط على تونس و المغرب للحفاظ على الجزائر الفرنسية¹ ارتسمت ملامح سياسته الجزائرية، حيث كان أول خطاب له بالجزائر يوم 4 جوان 1958 وأهم ما جاء فيه عبارته المشهورة "لقد فهمتكم، Je vous ai compris" التي جعلت الكل يظن أن المقصود بتلك العبارة خاصة المستوطنين الذين جعلوا منها عقدا لمستقبل الجزائر الفرنسية² التي يؤمنون بها وجاءوا بالجنرال دوغول للحفاظ عليها، في حين أن هذا الأخير كان يضع من بين أهدافه فكرة الاشتراك القائمة على التقارب بين المسلمين والمستوطنين والهادفة لخلق قوة ثالثة تساعد على الاحتفاظ بالجزائر وهو ما جعل استعماله لتلك العبارة بمثابة الخطأ الفادح³، لاسيما بعد إعلانه عن موقفه من لجان الإنقاذ قائلا إنها "ليس لها أن تحمل محل السلطات ولا أن تأخذ شيئا من صلاحياتها... دوركم هو دعم الجنرال دوغول دون إجباره على أي شيء"⁴

الجدير بالذكر فإن دوغول رأى انه من الضروري الاعتماد على القوة الثالثة مثل سابقه فأعلن عن إلغاء نظام الهيئتين الانتخابيين وأقر حق المرأة المسلمة في التصويت الانتخابي المزمع إجراؤه مصرحا: "هؤلاء العشرة ملايين من الفرنسيين سينتخبون بعد أشهر ممثلهم في هيئة واحدة"⁵، هذه الدعوة للمصالحة جعلت الجميع يعتقد أن دوغول يدعو بطريقة غير مباشرة للإدماج حفاظا للجزائر الفرنسية مؤكدا على أن: "فرنسا حاضرة هنا، عن جدارة و إستحقاق، إنها هنا للأبد"⁶.

1- Alain Savary, OpCit, p .130

2- حسينة حماميد: المنظمة العسكرية، مرجع سابق، ص36.

3- Albert Paul Lentin, Les Différentes Etapes de la Politique de De Gaulle de Juin 1958 à Juillet 1962, Colloque International d Alger, p227.

4- في إشارة لحادثة سجن وزيرين من المرافقين لدوغول بقصر الحكومة العامة بالجزائر أثناء إلقاء دوغول لخطابه في محاولة لتخويف دوغول وإبراز لسياسة المؤامرة، أنظر: Alistaire Horne, OpCit , p30.

5- B. Tricot, OpCit, p p17, 39.

6- Alistaire Horne, OpCit, p p301, 302.

و للإعداد لاستفتاء 28 سبتمبر 1958 قام الجنرال بعمل سيكولوجي واسع لتهيئة الناخبين، لاسيما المسلمين منهم، فقد زار الجزائر يوم 27 أوت و استقبل في اليوم الموالي عددا كبيرا من الشخصيات المسلمة و الأوروبية في يوم 29 أوت ، وجه كلمة عبر إذاعة الجزائر جاء فيها انه " في يوم 28 سبتمبر القادم سيقوم الجزائريون من كل المجموعات - في ظل مساواة كاملة - بالتأثير بشكل مباشر على مصير فرنسا ، من خلال قولهم كلمة واحدة " نعم " أو " لا " لان شكل اختيارهم سيؤدي أما إلى تجديد المؤسسات أو العودة إلى النهج المعتاد الذي تسبب في إلقاء الجمهورية في الحضيض " مضيفا أن تأثير مشاركة الجزائريين المسلمين المكثفة على مستقبل الجزائر انه " سيساهم في تأسيس روابط على الأسس الجديدة بين الوطن الأم و أيضا الجزائر مع أراضي عموم فرنسا... وبواسطة انتخابهم سيوجب سكان الجزائر على مسالة مصيرهم الخاص بهم.

الواقع أنه إذا كان لا يمكن لتتائج هذا الاستفتاء أن تلزم الجزائريين المسلمين ، لأنها بالنسبة لهم لم تخر في مناخ حر ، فلا يمكنها بالتالي أن تعبر عن إرادتهم السيدة ، فقد كانت بالنسبة لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر و حلفاءها من المستوطنين مصيدة حقيقية أوقعهم فيها الجنرال دوغول بفضل تصريحاته التي انتقى كلماتها بشكل جعلها عن قصد غامضة و قابلة للتأويل نظرا لحساسية الموقف و خطورته ، بحيث يستطيع كل فريق أن يفسرها لمصلحته ، و حسب توجهاته السياسية¹.

في حين تمحورت جهود دوغول التي تضمنتها مبادراته السياسية من انتخابات 30 نوفمبر 1958 و 15 أبريل 1959 و 31 ماي 1959 و التي تمثل المراحل الثلاث لتجسيد هذه الإصلاحات السياسية على ارض الواقع حيث اعتمدت على إصلاحات قانونية أساسية قبلها و هي ؛ إنشاء هيئة انتخابية واحدة و منح حق الانتخاب للنساء المسلمات ، تكوين قائمة انتخابية واحدة سجل فيها جميع الناخبين كما اتخذت إجراءات إدماج في المجال الإداري منها إلغاء النقد الخاص

1- رمضان بورغدة: الجنرال دوغول ، مرجع سابق ، ص ص 226 - 228.

بالجزائر ، و طوابع البريد الجزائرية و إدماج كادر الموظفين الجزائريين إلى كادر دولة الأصل و هو ما يبدو استجابة من دوغول للمطالبين بالإدماج على رأسهم رموز 13 ماي .

كما وجه نداءا جديدا للثوار جاء فيه " فليفهم الذين يطيلون أمد الحرب الأهلية ، أن صفحة المعارك قد طويت ، و أنه قد فتحت الآن صفحة التقدم و الحضارة و التأخي ، أنها صفحة الرجال " و بادر إلى استدعاء سالان و تعويضه بالجنرال شال كقائد عام للقوات الفرنسية في الجزائر¹ و الذي شهدت السياسة القمعية الفرنسية أوجها في عهده

و هكذا منحت الثورة الجزائرية الجنرال دوغول عمرا سياسيا جديدا كلن أكثر أهمية مم مضى فبادر إلى الإصلاحات السياسية ووضع مخططا محكما للقضاء على الثورة الجزائرية و فرض الرأي الذي يراه مناسباً للحفاظ على المصالح الفرنسية في الجزائر و لكن وفق أسس جديدة.

3- مشروع قسنطينة :

انتهج الجنرال دوغول مع نهاية 1958 سياسة قمعية ضد الثورة التحريرية و التي أخذت أبعادا خطيرة بفضل الإمكانيات المادية و البشرية التي وفرت لها بهدف إلحاق الهزيمة بالثوار بشكل يسمح بتوفير مناخ ملائم للقيام بإصلاحات اقتصادية و سياسية جذرية حفاظا على الجزائر الفرنسية ، فبعد نجاح الاستفتاء على الدستور الفرنسي الذي أكد تعلق الجزائريين بفرنسا توجه الجنرال دوغول إلى مدينة الشلف يوم 02 أكتوبر معلنا أن الجزائر و فرنسا لهما قدر واحد ، و هو ما اعتبره جاك سوستيل بأنه يعني الإدماج الكلي مع فرنسا خاصة أنه جاء عقب تصويت الجزائريين بنعم على الدستور الفرنسي² ، ليعلن في اليوم الموالي 03 أكتوبر 1958 عن مشروعه الاقتصادي الاجتماعي للرقى بالجزائر من ساحة لابريش بمدينة قسنطينة ، حيث أعلن عن ضرورة الدخول في

1- المرجع السابق ، ص 231.

2- La Dèpeche de Constantine n° 16363, 03 -10 -1958.

نظام إصلاح صادم على مدار خمس سنوات وهذا ما اعتبرته الصحف الفرنسية ومنها برقية قسنطينة بمثابة¹: "التجديد الفعلي لمستقبل الجزائر الفرنسية"، وأراد الجنرال دوغول عبر مشروعه² هذا سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي المتمردين أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السكان المسلمين والمستوطنين³، وبالتالي إرساء قاعد قوة ثالثة "نخبة متميزة" تستفيد من مزايا هذا الإصلاح لاستعمالها في قمع الثورة التي بلغت مراحل متطورة من حياتها، وتكون بديلا معتدلا - وفق الرؤيا الفرنسية - لـجبهة التحرير الوطني⁴.

احتوى المشروع⁵ الذي وصفه الجنرال دوغول: "بالمشروع الأكبر الذي ستطبقه حكومته في الجزائر في السنوات الخمس القادمة طبقا للسلطات الكاملة التي منحها إياه الدستور الجديد"⁶ المحاور التالية:

- أن يستفيد الشباب المسلمون خلال خمس سنوات من نسبة 10 % من الوظائف المستحدثة لدى هيئات الدولة، في الإدارات والقضاء والجيش والتعليم، والخدمات العامة الفرنسية بصفة إلزامية سواء كانوا عربا أو من القبائل⁷.
- إحداث 400000 منصب عمل جديد خلال السنوات الخمس المقبلة، و تحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين والأوروبيين وفق شبكة الأجور المطبقة في الميتربول⁸.

1- La Dèpeche de Constantine n° 16364,04 - 10 - 1958.

2 - أنظر : الملحق الرابع ، ص 216 .

3- محمد الميلي: المصدر السابق، ص ص180 181.

4- مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المجاهد، ع94، 25 - 04 - 1961.

5- أنظر نص الخطاب كاملا: Patrick eveno, OpCit, pp237-240.

6- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص376.

7- شارل دوغول: المصدر السابق، ص72.

8- Patrick Eveno, OpCit, p238.

- وفي مجال التعليم تحدث دوغول عن إيجاد فرص التعليم لثلاثي الأطفال المسلمين من بنين وبنات لارتياح المدارس خلال الخمس سنوات المقبلة¹.
- العمل على ترقية الجزائر من خلال العمل على تهيئة الطرق والمرافئ والمواصلات والتجهيزات الصحية وإنشاء مساكن - 200000 ألف وحدة سكنية - لمليون نسمة².
- وفي القطاع الصناعي تحدث عن إقامة قاعدة صناعية - صناعة ثقيلة - خلال الفترة المحددة³، تمثلت في إستغلال البترول والتركيز على الصناعة المعدنية والكيمائية كمصنع الحديد والصلب بعنابة، ومصنع تكرير البترول بسكيكدة، ومركز تجميع الغاز بأرزو⁴.
- في الميدان الفلاحي رأى الجنرال ضرورة القيام بإصلاحات جذرية عبر توزيع 250000 هكتار من الأراضي الفلاحية على الفلاحين المسلمين⁵.
- وفي الميدان السياسي أكد دوغول: "أنه خلال الشهرين المقبلين ستكون الجزائر على موعد مع انتخاب ممثلها في نفس الظروف التي يتم بها ذلك في فرنسا، ولكن يجب أن يكون ثلثا هؤلاء الممثلين من أصول مسلمة⁶.

كما قام الجنرال دوغول بوضع قانون إداري جديد والقاضي بتقسيم الجزائر إلى 18 محافظة ستكون ممثلة بـ 66 برلماني 45 مسلم و 21 أوروبي⁷، أمرا الجنرال سالان - الذي اختاره

1- شارل دوغول: المصدر السابق، صص 71، 72.

2- المصدر نفسه، صص 71.

3- Alain Savary, OpCit, p123.

4- صالح بلحاج: المرجع السابق، صص 121.

5- Alain Savary, OpCit, p123.

6- Patrick Eveno, OpCit, p238.

7- تكون مدن: قسنطينة، عنابة، سكيكدة، باتنة ممثلة بمسلمين إثنيين وأوروبي واحد، أما الصحراء فيمثلها أربعة نواب ثلاثة للوائح

للوائح وواحد للساورة أنظر: 1958 - 10 - 11, n° 16370, La Dèpeche de Constantine

للإشراف على الانتخابات التشريعية المزمع إجرائها يوم 30 نوفمبر 1958¹ - بضرورة احترام كل الآراء و أن تكون المنافسة شريفة و ممنهجة ،وأن الموظفين والجيش لا يستطيعون أن يكونوا مترشحين في الجزائر إذا لم يكونوا قد تخلوا عن وظائفهم منذ سنة².

و للوقوف على سير وتنفيذ هذا المشروع ،قام الجنرال دوغول في ديسمبر 1958 بتعيين بول دولوفري كمندوب عام جديد في الجزائر مكلف بمتابعة مشروع قسنطينة³ ،بعد أن سبق للجنرال وأن قام بإنشاء مجلس أعلى للإشراف على المشروع⁴ ،وفي يوم 01 نوفمبر 1958 ،تم إنشاء مديرية للمخطط والدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر كلفت بـ:

- ترقية وإعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر طبقا للتنظيمات الموجهة من رئيس الحكومة إلى المفوض العام بالجزائر.

- متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة⁵.

أما عن موقف جبهة التحرير الوطني من هذا المشروع فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أدركت منذ البداية أن مشروع قسنطينة يخص الأقلية الأوروبية وأن هدفه الأساسي هو خنق الثورة⁶ ، خاصة أن جل الإنجازات⁷ كانت لفائدة المعمرين و الاقتصاد الفرنسي ،فمراكز

1- A Savary, OpCit, p130.

2- La Dèpeche de Constantine n°16372, 14-10-1958.

3- شارل دوغول:المصدر السابق ، ص80.

4- يتشكل من 45 عضو:15 من الميثروبول،أما الجزائر فيمثلها 28 عضوا مناصفة بين المسلمين والأوروبيين.

5- رمضان بورغدة :المرجع السابق،ص382.

6- مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية ،المجاهد، ع.94، 25 أفريل 1961.

7- سجل برنار تريكو أرقاما اعتبرها إنجازا كبيرا للسياسة الفرنسية الجديدة ،حول الدخول المدرسي في الجزائر لسنتي 1958-1959 ، ففي الطور الابتدائي إرتقى عدد المتدرسين من 432000 إلى 473000 تلميذ ،و نفس الشيء بالنسبة للطور الثانوي من 7000 إلى 9000 طالب،أما في جامعة الجزائر فانتقل العدد من 421 إلى 512 طالب فقط (هذا ما يمكن تسميته بعتبة تعليم المسلمين لمنعهم من ارتقاء المناصب وبالتالي البقاء في خدمة الإستعمار والمستوطنين ، و في ميدان الخدمات الإجتماعية

التكوين المهني جاءت لتوفير اليد العاملة لتطوير الاقتصاد الفرنسي والذي سيكون المستفيد الأول من المشاريع الطاقوية، أما عن مناصب الشغل التي تحدث عنها الجنرال دوغول فكانت تجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين لحصار الثورة عبر تشغيلهم في بناء خط شال، وحراسة أنابيب البترول، أما الرعاية الصحية فإن دورها اقتصر على تقديم الخدمات للأوروبيين في صورة مستشفى رجاونة بتيزي وزو¹.

بناء على هذه المعطيات ظلت الحكومة المؤقتة الجزائرية تراقب عن كثب تطور المخطط والصعوبات التي يواجهها وفي هذا صرح الجنرال دوغول لجريدة لوموند في أوت 1959: "إن الحرب الدائرة بالجزائر تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي تتطلع إليه فرنسا في الجزائر فأرباب الأموال يرفضون المغامرة"²، حيث صار هذا المشروع في الذكرى الأولى لإعلانه رمزا للفشل ومدعاة للتساؤل "أين النتائج؟ لماذا أفلس مشروع قسنطينة؟"³.

رغم النجاح الذي تحقق في الميدان الصناعي حيث أصبح يقام أكثر من 200 مصنع في السنة، بعدما كان الرقم يتوقف عند 15 قبل 1957⁴ إلا أن ثلثي هذه المصانع ظلت بدون نشاط وهو ما كان سببا في نقص إمكانات التوظيف بالمدن وبالتالي التأثير على ما ادعاه الجنرال حول رفع الأجور⁵، إضافة إلى ذلك لم يستفيد المسلمون من نسبة العشرة في المائة التي خصصها الجنرال تلقائيا

ينقل تريكو أن عدد المراكز الإجتماعية التي فتحها الجيش قد ارتفع من 15 مركز سنة 1957 إلى 60 مركز سنة 1959 مع

العلم أن 60 بالمائة من موظفيها مسلمين. أنظر: B. Tricot: OpCit, p p72, 73.

1- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 177.

2- على هامش مشروع قسنطينة رجال المال يرفضون، المجاهد، ع 10، 48، 08 - 1959.

3- مشروع قسنطينة بعد عام، أين نتائجه ولماذا أفلس، المجاهد، ع 53، 19 - 10 - 1959.

4- Patrick Eveno, OpCit, p232.

5- Ibid, p 232 .

للمسلمين بحجة أن المتقدمين للوظائف الحكومية غير مؤهلين لتولي تلك المناصب سواء بفرنسا أو في الجزائر¹.

أما المجال الفلاحي فعرف تأخرا كبيرا ، رغم بعض النتائج المحققة فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف و استصلاح الأراضي وشرائها ، وبناء السدود ، وأنابيب السقي ...².

كما أن هذا المخطط قد حافظ أولا وأخيرا على مصالح المعمرين والبورجوازية العقارية خاصة أن "الأراضي المزمع توزيعها على 18000 عائلة غير كافية تماما لأن عدد العائلات الشديدة الفقر من الفلاحين هو 600000 عائلة ، وحتى نسبة 18,7 % المخصصة لهذا القطاع ضعيفة مقارنة مع 31,9% المخصصة لقطاع الصناعة الذي يخدم الاقتصاد الفرنسي"³

أمام التعثر الواضح لمشروع قسنطينة يتضح جليا أن الجنرال دوغول لم يقصد تماما ما قاله عن الارتقاء وتحسين حياة الجزائريين ، بل كل ما أراده هو تطوير الاقتصاد الفرنسي اعتمادا على ثروات الجزائر من جهة ومن جهة ثانية إيجاد نخبة متميزة في طريق تحقيق التهدئة ، وجعل هذه النخبة بديلا لجهة التحرير الوطني⁴ ، خاصة أن الجنرال لم يتأخر في الإعلان عن مشروع جديد يوم 23 أكتوبر 1958 أملا في الحصول على أولى نتائج خطاب قسنطينة.

كما أن في 04 أكتوبر 1960 الذي تحدث فيه لأول مرة " الجمهورية الجزائرية " أي إمكانية استقلال الجزائر و هو ما افقد مشروع قسنطينة أهميته السياسية و دفع المفوض العام للحكومة

1- I bid, p 234.

2- I bid, p233 .

3- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص110.

4- التي جدد عدم اعترافه بشرعيتها وتمثيلها للشعب الجزائري لكنه ناور باتجاه تشييت صفوفها من خلال دعوته للتعاون خلال خطابه في قسنطينة: "إنني أتوجه لمن يريدون تمديد فترة الإقتال ... كل هؤلاء أقول لهم لماذا هذا القتل... أليس من واجبنا أن نتعاون فيما بيننا... أنظر.: Patrick Eveno, OpCit, p239.

إلى مغادرة منصبه ، و قد حاول دوغول أن يقنع الجزائريين المسلمين بان مصلحتهم هي القبول بخياراته السياسية ولهذا أعلن عن مشروع قسنطينة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو مشروع ضخم و طموح و لكنه كان متأخرا للغاية في وقت لم تعد فيه الامتيازات الاقتصادية قادرة على التأثير في خيارات الناخبين المسلمين الذين حسموا أمرهم و اعتنقوا خيار الاستقلال التام.

4- سلم الشجعان :

لجا الجنرال دوغول إلى إطلاق مناورات سياسية بالموازاة مع تكثيف الجهود العسكري للقضاء على الثورة في الداخل ، ظاهرها الحرص على الخيار السلمي الذي تعول عليها الجمهورية لتهدئة الأوضاع في الجزائر و باطنها زرع الخلافات في صفوف الثورة ، و إضعاف موقفها الدولي أمام الرأي العام ، و أيضا وقف مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية.

إذ تعتبر مبادرة " سلم الشجعان " ¹ محاولة من الجنرال دوغول لإيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية ، بعد أن رفض المعالجة السياسية اللازمة ، بامتناعه عن الاعتراف بجهة التحرير الوطني الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري بعد إعلانها للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 ، محاولا تجاوزها و البحث عن وقف إطلاق نار محلي مع القادة العسكريين في الداخل ، و استسلام مقنع .

فقد أعلن الجنرال دوغول يوم 23 أكتوبر 1958 في مؤتمر صحفي بقصر ماتينيون (Matignon) أمام 300 صحفي عن عرضه الجديد لقادة الثورة الهادف لإنهاء المعارك عرف بسلم الشجعان (الأبطال) ² في محاولة من الجنرال لإيجاد حل أمني لمسألة سياسية ، وهي المسألة التي تعتبر غير قابلة للحل دون الاعتراف بجهة التحرير الوطني ³، ضنا منه أن باب الجهاد قد انسد تماما

1 - أنظر : الملحق السابع ، ص 230 .

2- La Dépêche de Constantine, 24-10-1958.

3- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص249.

أمام جبهة وجيش التحرير الوطنيين بفعل سياسة الوسائل الكبرى التي قررها الجنرال للقضاء على التمرد بقوة السلاح، وبالتالي لم يبق أمام قادة الثورة سوى الاستسلام المشرف¹.

ففي رده على سؤال حول تصريح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادر يوم 26 سبتمبر 1958² الذي يحمل الحكومات الفرنسية مسؤولية استمرار الحرب بسبب رفضها للتفاوض³.

أجاب الجنرال دوغول: "إن المنظمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح، وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح، ولكن على كل حال، فلا معنى له حاليا، بالتأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات، وتنصيب كمائن في الطرق، ورمي قنابل في الأسواق، والتسلل إلى القرى وقتل بعض البؤساء، ويمكن اللجوء إلى مغارات في الجبال، أو الانتقال كمجموعات من جبل إلى جبل... ، غير أن المخرج ليس هنا، ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية، وفي بلاغة دعاية اللاجئيين إلى الخارج"⁴.

ليقدم بعدها دعوة صريحة لقيادة للثورة لوضع حد للمعارك وإعادة السلام⁵، بعد أن أوضح أهمية استفتاء 28 سبتمبر 1958، قائلا: "في الحقيقة وبكل وعي، لقد رسم المخرج الآن بمظاهرة 28 سبتمبر، ومع ذلك أقول دون التواء، إن معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة، إنني على ثقة أنه لما

1- محمد عباس : الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص52.

2- أذاع فرحات عباس عقب أول اجتماع للحكومة المؤقتة تصريحا: "إننا أكدنا دائما إرادتنا في إيجاد حل سلمي و متفاوض عليه للمشكلة الجزائرية، و إن رفض الحكومات الفرنسية المتعاقبة للتفاوض هو سبب استمرار الحرب. أنظر: El Moudjahid, 10 Octobre 1958.

3- "إن أربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيم شخصية هذا الشعب... وتشكيل الحكومة الجزائرية هو خطوة نحو هذا النجاح...و من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة...لكن ذلك يتوقف مرة أخرى على تفهم الحكومة الفرنسية، وعلى تطور الشعب الفرنسي..."، تصريح فرحات عباس، المجاهد، ع 30، 10 - 10 - 1958.

4- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص251.

5- La Dépêche de Constantine, 24-10-1958.

يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد" وحول مفهوم سلم الشجعان قال الجنرال: "إنني أتكلم عن سلم الشجعان، ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن يوقف إطلاق النار، وأولئك الذين فتحوا النار، وأن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال"¹.

انتقل بعدها لتوضيح الطريقة التي يتم بها تنفيذ عملية تسليم السلاح ووقف القتال قائلا: "... كيف العمل لوضع حد للمعارك؟ هناك حيث يحتم تنظيمهم أن يقاتلوا في أمكنتهم، يجدر برؤسائهم أن يتصلوا بالقيادة، وفي هذه الحالة سيستقبل المقاتلون ويعاملون بشرف، إن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب في هذه الأحوال، استخدام راية البرلمانين البيضاء"².

ثم توجه القيادة السياسية لجهة التحرير الوطني أو ما سماه بالمنظمة الخارجية بالتوجه إلى باريس لتصفية إنهاء الحوادث قائلا: "وفيما يختص بالمنظمة الخارجية التي تبدل الجهد في إدارة القتال من بعيد فإني أردد عاليا ما سبق أن قلت: إذا سمي مندوب للاشتراك مع السلطة في تنظيم إنهاء أعمال الحرب، فما عليهم إلا أن يقصدوا السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، فهذه أو تلك ستؤمن انتقالهم إلى فرنسا، وهناك ستكون سلامتهم التامة مضمونة، وإني أكفل لهم حرية العودة"³ ولإغراء من يقبل الاستسلام تحدث دوغول عن برنامجه السياسي المقبل والانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958، ثم انتخابات المجالس المحلية في مارس 1959 تليها انتخابات مجلس الشيوخ، في أبريل من ذات السنة⁴.

إلا أن ما ميز هذا الإعلان هو أن الجنرال دوغول تحاشى استعمال الشعارات الجوفاء والروتينية التي تنادي بالجزائر الفرنسية، وفرنسا الكبرى من دانكارك إلى تمنراست، واكتفى باستعمال "تحيا فرنسا

1- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص251.

2- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، مرجع سابق، ص222.

3- المرجع نفسه، ص223.

4- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص253.

وتحيا الجزائر" حيث حرص على استبعاد مثل تلك الشعارات منذ أول خطاب له في الجزائر يوم 04 جوان 1958 مرورا بخطاب قسنطينة في 03 أكتوبر من نفس السنة.

بهذا يتضح جليا أن هذا المشروع لا يخرج في صميمه عن مطالب المستوطنين، ولا يتعدى أن يكون تكرارا لثلاثية غي مولي (وقف القتال، الانتخابات ثم المفاوضات) وأن أهم هدف لهذا المشروع هو القضاء على الثورة بزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها من خلال امتداح بطولة العسكريين ودعوة المنظمة الخارجية إلى الاستسلام¹، خاصة في ظل رفض دوغول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و رفضه أيضا لحالة الحرب في الجزائر "إنهاء الحوادث"².

فمشروع الجنرال ما هو إلا دعوة لعناصر جيش التحرير الوطني وقيادته لإلقاء السلاح وتسليم أنفسهم ولا تخرج عن كونها دعوة صريحة للاستسلام حسب إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي أكد أن السلام لا يكون إلا بالتفاوض، وجددت ترحيبها بأية دعوة فرنسية للتفاوض في بلد محايد³ حيث أراد بهذا أن يكون هناك استسلام عسكري في الجزائر يضمنه استسلام سياسي في باريس ثم يلجأ إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الممثلين الناجحين في الانتخابات التشريعية الفرنسية المرتقبة⁴ عن طريق التفاوض مع "مفاوضين أكفاء يتم معهم ما تبقى من مشكلة الجزائر"⁵.

1- عمر بوضرية: المرجع السابق، ص88.

2- دوغول لا يعترف لا بحالة الحرب في الجزائر ولا بشرعية تنظيم جبهة التحرير إلا أن دعوته هذه تعتبر إقرار بحالة الحرب واعتراف بالتمثيل. أنظر: محمد بجاوي، المرجع السابق، ص222.

3- أنظر: حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال، المجاهد، ع 32، 19 - 11 - 1958 .

4- أسفرت انتخابات 30 نوفمبر التشريعية عن 48 نائبا، ثم جاءت انتخابات مجلس الشيوخ ماي 1959 وأسفرت عن 22 عضو مسلم، أنظر: محمد الميلي: المرجع السابق، ص198، 199.

5- عمر بوضرية: المرجع السابق، ص88.

مباشرة بعد رد جبهة التحرير الوطني على مبادرة دوغول - يوم 25 أكتوبر - رفض الجنرال دوغول إقتراح الحكومة المؤقتة وقال¹: "إن هؤلاء السادة في جبهة التحرير الوطني مستعجلون، فليتركوني أتصرف وسيرون كيف ذلك، سأغني أغنيتهم"، ولا شك في أنه يقصد بذلك إستعمال القوة العسكرية وهو ما تمثل في مشروع شال العسكري².

وبهذا فسياسة الجنرال دوغول لا تخرج عن الإدماج الذي يطالب به المستوطنون وهو ما يتضح من خلال الإجراءات التي أقرتها الحكومة الفرنسية في أعقاب إعلان دوغول عن سلم الشجعان وهي كالتالي:

- تقسيم الجزائر إلى مقاطعات فرنسية.
- تنظيم البلديات الفرنسية في الجزائر.
- توحيد الطوابع البريدية بين البلدين.

1- A.P.Lentin, Le Dernier Quart d' Heure L'Algérie Entre Deux Mondes, éd Alem el Afkar, Alger, 2012, p209.

2- فتم تكليف الجنرال "شال" بسحق التمرد وحل القضية الجزائرية عسكريا على اعتبار أن الحكومات السابقة لم تكن في مستوى قدرات فرنسا، و بهذا بدأ الجنرال شال في تطبيق خطته العسكرية القائمة على حصر الحرب في نطاق مغلق بإضافة حاجز مكهرب جديد سمي بخط "شال" إلى الحاجز القديم "خط موريس" ثم مهاجمة جيش التحرير في الولايات الواحدة تلو الأخرى من المغرب إلى تونس في عمليات كبرى بهدف فصل الشعب عن (ج ت و) في المدن والجبال من خلال تثبيت الثوار في أماكنهم وتضييق الخناق عليهم ثم البقاء لمدة طويلة في نفس المكان الذي ينسحب منه الثوار وتحتله قوات الجيش الفرنسي بعد عمليات التمشيط والمطاردة وفق نظام "التربيع Quadrillage"، لكن خفة الثوار و سرعة تحركهم (60 كلم في الليلة) جعلت الجنرال شال يركز على استعمال المظليين وسلاح الطيران والإنزال المفاجئ في معازل الثوار، إضافة لاستعمال القناصة المسلمين "الحركي" باعتبارهم أحسن سلاح ضد الفلقة، بالإضافة للعمليات الحربية استهدف الجنرال شال "زرع السلام الناشط" على حد تعبيره عبر مضاعفة نشاط الفرق الإدارية المتخصصة SAS، الفرق الطبية و الإجتماعية المتنقلة EMS، أعوان الصحة الإجتماعية والصحة الجوية ASSRA. أنظر: Claude d' Abzoc-Epery et François pernot, les Opérations en Algérie Décembre 1958-Avril-1960 le général Challe parlé, Revue Historique des Armées, N.3, 1995, p p.62-70

- حذف كل تمثيل شخصي للشخصية الجزائرية.
- انتخاب نواب عن الجزائر في البرلمان الفرنسي.
- إدماج الموظفين المسلمين في إطارات الموظفين الفرنسيين بفرنسا.
- إدماج مؤسسة السكك الحديدية الجزائرية بمثيلتها في فرنسا¹.

رغم الموقف الواضح الذي اتخذته الحكومة المؤقتة من مشروع سلم الشجعان إلا أن الجنرال دوغول حاول استغلال بعض قادة الثورة و التشهير بمخططه بعد أسر الراحل عز الدين في 17 نوفمبر استعماله كنموذج وداعي لوقف إطلاق النار²، كما واصل الدعوة لهذا النموذج من المصالحة بالموازاة مع مشروع شال وتقرير المصير، فجدد الدعوة لسلم الشجعان في خضم تأكيده على حق تقرير المصير للشعب الجزائري في خطاب 10 نوفمبر 1959.

أمام رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتفويض القادة المساجين (آيت أحمد، بن بلة بيطاط، بوضياف وخيضر) لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في حال قبولها مناقشة ضمانات وشروط تقرير المصير³، رد الجنرال يوم 20 نوفمبر بقوله "ما وضعه الثوار الجزائريون يتمثل في أخذ الطريق التي رسمناها...أريد التكلم مع المحاربين، لا أتكلم على الذين هم خارج المعركة"⁴ ليؤكد من

1- كيف أراد دوغول أن يخدع العالم... فخدع نفسه، المجاهد، ع 32، 19 - 11 - 1958.

2- حيث نسبت إليه نداء لوقف إطلاق النار خلاصته: "لا مبرر لاستمرار الثورة بعد مجيء دوغول"، لكن حقيقة نداء الراحل عز الدين ستظهر لاحقا. أنظر: رمضان بورغدة: عرض سلم الشجعان، مرجع سابق، ص 116-118.

3- كما قامت الحكومة المؤقتة بإرسال تعليمات للزعماء الخمسة بأن لا يقبلوا بأي اتصال مطول مع الفرنسيين ما داموا في حالة اعتقال، وفي حالة الحرية يكون شرط الاتصال بالحكومة المؤقتة قبل التفاوض وهي بدورها لن تقبل بأي تفاوض قبل انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية. أنظر: المرجع نفسه، ص 110-112.

4- L'Echo d'Alger, 21-11-1959.

ستراسبورغ في 22 نوفمبر "نحن نريد السلام ولكن أيضا الحفاظ على فرنسا في الجزائر، فقد قمنا برسم طريق تجعلنا نقود وندع الآخرين لكي يأتوا للقائنا،... فالسلام و الحرب يتقرران في أوروبا"¹.

الجدير بالذكر أن دوغول لم يتوان عن تجديد الدعوة لمشروع سلم الشجعان ففي 14 جوان 1960 جدد قائلا: "...إني أعتقد أننا لم نكن أقرب إلى حل حقيقي مما نحن الآن...،إننا نضمن الحرية الكاملة للاستفتاء...،وجميع الاتجاهات ستساهم في المناقشات...إني أتوجه مرة آخر باسم فرنسا إلى قادة الثورة،وأصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية، و نسوي مصير الأسلحة والمكافحين...وبعد ذلك يبذل كل شيء ليقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء..."² وهي الدعوة التي كللت بلقاء الإليزي بين دوغول و سي صالح .

إذا كان متوقعا أن مبادرة سلم الشجعان ستلقى رفضا تاما من قبل جبهة التحرير الوطني فإنها بقيت كالجمرة تحت الرماد، فقد خلقت صعوبات واجهت القادة العسكريين في الداخل و خلافاتهم مع الحكومة المؤقتة، و مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني دون أن تشكل خطرا جديا على الثورة .

5- تقرير المصير والجزائر الجزائرية :

بعد مرور سنة من عودة الجنرال أثبتت الحقائق الميدانية عجز دوغول في سعيه للقضاء على الثورة وحسم المعركة عسكريا مع تشتيت قيادتها الداخلية والخارجية³ فصائفة 1959 مثلت منعطفا حاسما في السياسة الجزائرية لدوغول بسبب تمكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من دعم موقفها وإثبات كيانها على الصعيد الدولي عبر قيامها بحركة دبلوماسية مكثفة ما جعل الموقف الرسمي الفرنسي

1- L'Echo d' Alger, 22/ 23 - 11 - 1959.

2- تاريخ تقرير المصير في خطب دوغول، الجاهد، عدد 71، 27 - 06 - 1960.

3- علي كافي: المصدر السابق، ص 226.

تحت ضغط خفي من طرف حلفائه الأوربيين و الأمريكيين ،خاصة موقف الو.م.أ، حيث يخشى دوغول أن يكون الصوت الأمريكي مناوئا للموقف الفرنسي في حالة ما إذا طرحت القضية الجزائرية مجددا في هيئة الأمم المتحدة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه خلال الدورة السابقة تم استبعاد القرار الذي يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بفارق ضئيل¹ هكذا وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في موقف شبيه بالعزلة².

و توالى نكسات الجنرال دوغول فبينما كان في جولة إلى مدغشقر وأفريقيا لتجنيدهما ضد القضية الجزائرية تلقى أكبر صفعه سياسية مند اعتلائه الحكم سجلها اعتراف دولة غانا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،رغم كون الحكومة الفرنسية مازالت ترى نفسها الوصي الشرعي على أفريقيا³،وتبلور الدعم الأفريقي للجزائر بمناسبة انعقاد مؤتمر منروفيا أيام 4-8 أوت 1959 الذي أكد على وجوب الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع تقديم العون المادي لجهة وجيش التحرير الوطنيين⁴.

أما على الصعيد العسكري فرغم امتلاك الجنرال شال لترسانة عسكرية ضخمة قدرتها جبهة التحرير الوطني مع بداية مشروع شال العسكري 600 ألف جندي نظامي بري إضافة للقوات البحرية والجوية ،200 ألف من الشرطة والدرك،150 ألف ضمن الوحدات الإقليمية إضافة للحركي ليرتفع العدد مع نهاية 1959 إلى أكثر من 774 ألف جندي من القوات البرية،40 ألف جندي من القوات الجوية،25 ألف جندي من القوات البحرية يتصرفون في ثلثي الأسطول الحربي الفرنسي بناء على الوثيقة التي وزعتها جبهة التحرير الوطني في أروقة هيئة الأمم المتحدة ،أما دوغول فقدر عدد

1- حسينة حماميد: المستوطنون ، مرجع سابق ، ص40.

2- القائمة السوداء: عزلة فرنسا من أجل الجزائر، المجاهد، ع45، 29-06-1959.

3- صفعه أفريقيا، المجاهد، ع46، 13-07-1959.

4- المؤتمر الأفريقي الثاني، منروفيا انتصار جديد للجزائر، المجاهد، ع48، 10-08-1959.

قواته بالجزائر - في مقارنة مع قوات جيش التحرير الوطني - في رسالة لقائد الأركان 26 ديسمبر 1959 معبرا عن خيبة أمله في النتائج المحققة: فقوم الجيش الفرنسي بلغ 500 ألف جندي في مواجهة 30 أو 40 ألف متمرّد، وأن عدد القتلى في صفوف المتمردين هو تسعة أضعاف قتلى الجيش الفرنسي، نفقات المتمردين لا تتجاوز 30 مليار فرنك ونفقات الجيش الفرنسي تفوق ألف مليار فرنك فرنسي قديم وبناء على ميزانية 1960 فان جيش الاحتلال يضم من 813 إلى 883 جندي بينهم 125 ألف من الوحدات الإقليمية¹، إلا أنه لم يتمكن من السيطرة الكاملة على جيش التحرير الوطني بشهادة الضباط الفرنسيين أنفسهم².

حتى الانتصارات الجزئية - التي هزل لها الجنرال شال - المحصل عليها كانت تأتي عن طريق أساليب وطرق³ كانت عاملا في توسيع الهوة بين المسلمين و الفرنسيين (جيش ومستوطنين) كما برزت بوضوح بوادر عدم التوافق بين الجيش في الجزائر والرأي العام في فرنسا مع تزايد الداعين للحل السلمي⁴ بسبب طول فترة الحرب وما انجر عنها من تبعات على الاقتصاد الفرنسي المنهك⁵، و هو ما اضطر الجنرال دوغول إلى اللجوء لإعلان مشروعه السياسي المتمثل في حق تقرير المصير للشعب

1- محمد عباس: الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 659 - 660.

2- وحول حول الحالة المعنوية و العملياتية للجيشين أنظر: ضعف الجيش الفرنسي وقوة جيش التحرير الوطني، المجاهد، ع 89، 13- 02- 1961.

3- القمع الجماعي والفردى عبر عمليات التجميع وممارسات التعذيب وهذا ما تسبب في ردود أفعال دولية مستنكرة فقامت بعض الجمعيات الدولية بعدد الزيارات الميدانية للتحقيق و الاطلاع على القضية مثل زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمزرعة أمزيان السرية في 04 نوفمبر 1959، أنظر: جون لوك إينودي : مزرعة أمزيان - تحقيق حول مراكز التعذيب إبان حرب الجزائر- ترجمة: رايح حبيلس و نجيب طوايبة: ط1، ميديا بلوس، قسنطينة، 2009، ص87.

4- أبرزت استبيانات فرنسية حول السؤال التالي "هل يجب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني" ارتفاع نسبة المؤيدين للتفاوض إلى 70% ممن شملهم الاستبيان مع تراجع الإيمان بالجزائر الفرنسية . أنظر: أحمد منغور، المرجع السابق، ص234.

5- بسبب تأثير النفقات العسكرية الضخمة، تمويل مشروع قسنطينة على الميزانية الفرنسية، أما ألان سافاري فيرجع فشل المشاريع وبالتالي بروز هذا الصراع بفرنسا ذاتها إلى فشل سياسة الإدماج المتأخرة في حد ذاتها. أنظر: A Savary, OpCit, p.109-121

الجزائري كوسيلة لتحقيق التهدئة¹ وقطف ثمار المشاريع السابقة مشروع قسنطينة، سلم الشجعان ومشروع شال العسكري الذي يعد الضمان لنجاح الحل السياسي وفي هذا يقول برنار تريكو²: "... كان الاحتياطي العام المتحرك يحقق نجاحا واضحا، لكن كل هذا لا يعني القضاء على كل المشاكل فيما يخص الأمن العام لأن الإرهاب بقي نشيطا، وأما العمل السياسي فهو ضروري لخلق الجو الذي يمكن المواطنين من التعبير الحر عن إرادتهم، ولم يكن في ذاته قادرا على حل أي مشكل".

هذا من جهة ومن جهة أخرى أراد الجنرال دوغول استغلال معاناة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - المجمدة منذ 1_7_1959 في ظل الصراع المتواصل بين أعضائها والبرهنة على أنها لا تمثل كل المسلمين وفق قناعة الجنرال دوغول³ فانطلاقا من كون الجيش هو أداة تطبيق مشروع الجنرال دوغول الجديدة - مشروع تقرير المصير - ولضمان هذا الجيش إلى جانبه قام في شهر أوت 1959 بجولة تفقدية لقوات الجيش في غرب الجزائر ووسطها وشرقها⁴ للإطلاع على الحقائق الميدانية وشرح برنامجه السياسي الجديد حول الجزائر فقال: "... إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقتنا يوما مع الجزائريين، و أن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم...، إن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى... إننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار..." ، وبهذا يكون الجنرال دوغول قد ملح لمستمعيه عن قراره القاضي بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها، مطالبا أفراد الجيش بالطاعة "إنكم لستم الجيش من أجل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وإن وجودكم نابع منها، و في

1- Ibid, p145.

2- B.Tricot, OpCit, p104.

3- عمر بوضرية: المرجع السابق، ص93.

4- ابتداء يوم 27 أوت من سعيدة ثم جبال الونشريس والضهرة فالخضنة (بين مسيلة وبرج بوعريريج) و في 29 أوت زار الحاجز الحدودي مع تونس من تبسة إلى البحر، 30 أوت زار تيزي وزو. أنظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص83.

سبيلها، و في خدمتها، و يجب بالنسبة لمركزي ورتبي و مسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا" مؤكدا على أنه "يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر، وبالاتفاق معها، على أن يطلع على ذلك جميع العالم ..."¹.

ليظهر الجنرال على شاشة التلفزيون مساء يوم 16 سبتمبر 1959 حيث شرح خطته السياسية حول الجزائر بعد 18 شهرا من عودته للحكم²، معلنا عن مشروع جديد اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه³.

فاستهل خطابه⁴ بالإشارة إلى صعوبة قضية الجزائر، ومع ذلك أكد على ضرورة إيجاد حل لها دون التأثير بأفكار الجبهة أي الجزائر المستقلة، أو المستوطنين وفكرة الجزائر الفرنسية⁵، حيث قال: "ما زالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا، ويجب علينا أن نجد لها الحل بدون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغمونا على الانحياز لهذا أو لذاك"⁶.

مؤكدًا أن مكانة فرنسا المرموقة ومصالحها يفرض عليها معالجة هذه القضية بما يضمن ذلك وبالمقابل تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم: "حتى نتمكن الجزائريين أنفسهم أن يقرروا

1- المصدر السابق، ص 84-86.

2- B.J. Stora, OpCit, p170

3- " تقرير المصير Autodétermination" من العبارات الحديثة جدا في جميع اللغات، مركبة من لفظين: الأول يعني التثبيت ومنه الاستقرار، والثاني يعني المآل والصبورة الناشئة عن حالة سابقة، فتقرير المصير معناه الصبرورة إلى حال معينة بواسطة عمل موجه، و المصير فلسفيا وسياسيا السعادة كما يعني الشقاء فالموت مصير ونيل الحرية مصير آخر. أنظر: عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 28.

4- النص الرسمي لخطاب دوغول. أنظر: الملحق الخامس، ص 220. و أيضا: Alain Peyrefitte, Faut-il Partager L' Algérie, éd.Plon, Paris, 1961, pp201-204.

5- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال، مرجع سابق، ص 343.

6- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 475.

مصيرهم وأن يختاروا الوضع الذي يناسبهم ، و جدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا...¹

لقد نوه رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة بالنتائج التي تحققت على أرض الواقع بفضل الجيش الفرنسي الذي تمكن - حسبه - من تغيير وضع فرنسا عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات في الجزائر في إشارة إلى مشروع شال الذي سبق لدوغول وأن وقف على عينة من مراحلها "لقد أصبح ثابتا لدي أنه إذا لم نفقد شجاعتنا فإن الثورة ستظل عاجزة عن السيطرة على الجزائر"²

بعد هذا التقويم والحوصلة العامة لنشاطات فرنسا في الجزائر التي قدمها دوغول ، انتقل الجنرال إلى الجانب الأهم في هذا التصريح فقال: "...باعتبار كل هذه المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا والجمهورية ، وبمقتضى الدستور الذي يخولني استشارة المواطنين ، وكلني أمل أن يطيل الله عمري وأن يصغي إلي الشعب"³ ، ثم واصل حديثه فقال "أتعهد بأن أطلب من الجزائريين عبر المحافظات الإثني عشر ما يريدونه في آخر الأمر ، ومن جهة أخرى أطلب من كل الفرنسيين أن يحترموا ويوافقوا على ما سيصير إليه الأمر في الجزائر"⁴ ، إلا أن الجنرال دوغول لا يعترف بوحدة الشعب الجزائري وترابطه وسيادته على مر التاريخ : "إنني سأستشير الشعب الجزائري فردا فردا ... لأنه منذ خلق العالم لم نسمع بأن الوحدة كانت في الجزائر وأن هذا الشعب كان يتمتع بسيادته ، فالجزائر احتلها القرطاجيون... و الأتراك والفرنسيون... دون أن تكون هناك حكومة جزائرية"⁵ .

1- المرجع السابق ، ص475.

2- شارل دوغول: المصدر السابق، ص84.

3- P. Eveno, OpCit, p250.

4- Ibid, p250.

5- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ، مرجع سابق ، ص478.

أما عن تاريخ إجراء الاستفتاء يقول الجنرال: "إني سأعين ذلك في الوقت المناسب، وعلى كل فإن هذا لن يتعدى أربع سنوات، بعد أن يستتب الأمن في البلاد"¹.

ثم حدد الخيارات التي يقترحها على الشعب الجزائري وهي: إما الانفصال: (La Sécession)، وفي هذه الحالة "ستغادر فرنسا الجزائريين الذين سيعبرون عن إرادتهم ورغبتهم في الانفصال عنها، وبهذا سينظرون - دون أي تدخل طرف فرنسا - أين سيعيشون والموارد التي سيعتمدون عليها والحكومة التي يرغبون فيها" إلا أن الجنرال يرى في أن هذا الخيار: "غير محتمل وستكون عواقبه وخيمة... فالانفصال سيؤدي إلى الفقر المدقع وإلى السياسة الفوضوية البشعة، وإلى المذبحة المعقدة عن قريب، إلى تلك الدكتاتورية الشيوعية الميالة للحروب"² و دعا الجزائريين أن يستعيدوا من الشيطان حسب تعبيره، - إذ بدا نتيجة نحس استثنائي - أن هذا الحل يجسد إرادتهم فان فرنسا ستوقف بكل تأكيد تسخير الملايير من اجل خدمة قضية خاسرة.

و لاستبعاد هذا الحل، أكد³ أنه من الطبيعي إذا قدرنا هذا الخيار، فإن الجزائريين الذين يرغبون في البقاء على فرنسيتهم سيكون لهم ذلك، و ستحقق فرنسا رغبتهم، حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق محددة، كما ستخذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في الاستغلال والنقل والتحويل، وتصدير البترول الصحراوي والتي تعتبر من مهام فرنسا" في إشارة واضحة للتقسيم.

ثم تطرق للخيار الثاني وهو الفرنسية الكاملة (Francisation complète) وهو حل كان يدافع عنه بقوة المستوطنين و معظم قادة الجيش في الجزائر و على رأسهم الجنرال شال و ماسي التامة والمطلقة حسب ما تتضمنه قواعد المساواة في الحقوق⁴ والواجبات بين جميع سكان الجزائر

1- المرجع السابق، ص478.

2- P. Eveno, OpCit, p250.

3- I bid, p251.

4- I bid, p 251.

مسلمين وغيرهم ما يتيح للجزائريين أن يمارسوا ويصلوا إلى كل الوظائف السياسية و الإدارية و الشرعية وجميع المصالح الحكومية وأن يتمتعوا بجميع الماهيات والرواتب والضمان الاجتماعي والتعليم المهني وبكل المزايا التي يتمتع بها الفرنسيين في فرنسا دون مراعاة لديانتهم¹.

أما الخيار الثالث فيتمثل في المشاركة " أي تكوين حكومة جزائرية من طرف الجزائريين بمساعدة فرنسا بنظام داخلي في شكل فيدرالي² وهو الخيار الذي كان يؤمن به في حقيقة الأمر ويعتقد أن "الأغلبية الصامتة" من سكان الجزائر تبناه، ويعتبره حلا مناسباً للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين (Gouvernement des Algériens par les Algériens) وبمساعدة فرنسا، ووحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، وإذا قبل الجزائريون هذا الخيار، فإن الجنرال دوغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فدرالياً، حتى يتيح لمختلف المجموعات إمكانية التعايش في الجزائر³، حيث عدد مزايا: "حكومة جزائرية من الجزائريين أنفسهم بمساعدة فرنسية، وفي تضامن متبادل مع فرنسا في مجالات الاقتصاد والتعليم و الدفاع والعلاقات الخارجية، و في هذه الحالة فالنظام الداخلي سيكون على الشكل الفيدرالي، حتى تجد الطوائف الفرنسية منها والعربية، الميزابية والقبائلية وغيرها إمكانية التعايش مع بعضها في بلد تجد فيه كل الضمانات للتعايش في إطار التعاون"⁴.

وحتى يغري قادة الجبهة ويدفعهم لقبول هذا الخيار، فإنه تعمد التذكير بممرور عام على اعتماد نظام الهيئة الانتخابية الواحدة "مما لا شك فيه أننا أحرزنا تقدماً هاماً نتيجة للانتخاب الموحد الذي قررهنا وساهم فيه جميع السكان مسلمين وغير مسلمين...، خاصة أن الحكومة صرحت بإتاحة

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين، مرجع سابق، ص 479.

2- L' Echo d'Alger, 17 - 09 - 1959.

3- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال، مرجع سابق، ص 346.

4- P. Eveno, OpCit, p251.

الفرصة لجميع السكان للمساهمة في الانتخابات التي ستجري بعد الاستقرار التام ، لتكون الحد الفاصل لإنهاء المشكلة الجزائرية"¹.

من جهة أخرى جدد دوغول الدعوة إلى سلم الشجعان ، وعدم اعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث طلب من قادة الجبهة أنه² "وإذا كان من يقودون التمرد هم الذين يطالبون أن يقرر الجزائريون مصيرهم ، إذن سنعمل على تحقيق هذه المطالب ، وإذا كان هؤلاء المتمردون يخشون أن يقدموا إلى العدالة ، فإن كفوا عن القتال ، فشانهم في ذلك أن يدرسوا مع السلطات ظروف و إمكانات رجوعهم السليم كما سبق وأن اقترحت عليهم ذلك ، فإذا أراد هؤلاء الذين يمثلون التنظيم السياسي للمتمردين ألا يكونوا مقصيين من الحوار والمشاركة ثم من الاستحقاقات والمؤسسات التي ستنظم مستقبل الجزائر ومسارها السياسي ، فإني أعدهم أن تكون لهم نفس الحقوق مثلما يتمتع بها الآخرون".

إلا أن الجنرال أكد مجددا عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري³ : "إن فرنسا لا تعترف هؤلاء الذين استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا إرادتهم وديكتاتوريتهم بالقوة".

في هذا الإطار سيواصل الجنرال دوغول تطبيق مخططه السياسي الذي هو في الظاهر عبارة عن تقرير مصير وباطنه لتحقيق التهدئة وإنشاء الجزائر الجزائرية اعتمادا على المستوطنين والجيش ونخبة متميزة من المسلمين تستفيد من مشاريع دوغول المختلفة، بعيدا عن جبهة التحرير الوطني، حيث ذكر لأول مرة بمصطلح "الجزائر الجزائرية" خلال جولته التفقدية لقواته في الجزائر. فيما بين 3 و7 مارس

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ، مرجع سابق ، ص 480.

2- P .Eveno, OpCit,p251.

3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين ، مرجع سابق ، ص 480.

1960¹ أين تحدث الجنرال دوغول عن تصوره لتقرير المصير الذي سيؤدي لخلق "الجزائر الجزائرية" وهو المصطلح الذي سيظل مبهما وخاضعا لمناورات الجنرال دوغول حيث سيتطرق لما يريده بالجزائر الجزائرية على مراحل متفرقة - فقال خلال تواجده ببوغار: "سيكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار وأنا أعتقد أنهم سوف يقررون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا"² وهذا ما يؤكد في مذكراته: "فالنهاية ستؤدي إلى إحداث جزائر جزائرية بقرار من الأمة الفرنسية، وبمساعدي، الأمر الذي كان يوضح هدي"³

وتأكيدا لهذا التوجه قام الجنرال دوغول بإبعاد كلا من "جاك سوستيل" الذي أصبح مناصرا للجزائر الفرنسية⁴، إضافة برنار كورنو، بيار غيومما وزير الدفاع الذي خلفه في منصبه بيار ميسمر⁵ وبهدف التحكم في السياسة الجزائرية أنشأ دوغول لجنة الشؤون الجزائرية التي ترأسها بنفس، ووضعت إلى جانب الوزير الأول وزراء الدفاع والداخلية والمالية، إضافة إلى الأمين العام للشؤون الجزائرية⁶ والمندوب العام للحكومة والقائد الأعلى للجيش في الجزائر.

ولتشكيل القوة الثالثة التي تساعد على تحقيق الجزائر الجزائرية إشتراك الجنرال دوغول بنفسه في الدعوة لإنتخابات المجالس المحلية المقررة في 29 أبريل 1960 وكلف بول دولوفري بالترويج لها عبر

1- شارل دوغول: المصدر السابق، ص 98.

2- محمد الميلي: المرجع السابق، ص 185.

3- شارل دوغول: المصدر السابق، ص 98.

4- يعبر أتباعه عن موقفهم من سياسة دوغول كالتالي: "لقد عارضنا مبدأ تقرير المصير لاقتناعنا بأن تطبيقه عبر اتفاق مع الثوار لا يترتب عنه إلا الاستقلال، أما وقد قال الجنرال أن الحرب ستتواصل إلى أن يستسلم الثوار أو يسحقوا فإننا نرحب بتقرير المصير لكن ما الداعي للحديث عن الجزائر الجزائرية، لماذا لا تترك الحرية للشعب الجزائري ليختار الإدماج". أنظر: عبد الله شريط، المرجع السابق، ج 2، ص 15-19.

5- شارل دوغول: المصدر السابق، ص 97.

6- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 143.

جولاته العديدة في الجزائر¹، كانت النتيجة أن بلغت نسبة المشاركة فيها 85 بالمئة، و حسبه الجنرال دوغول: "فقد صوت المسلمون بمجموعهم للوائح التي تؤيد سياسة الجنرال دوغول، أما الفرنسيون الأصليون فقد منحوا أصواتهم لمرشحي فكرة الجزائر الفرنسية"².

ليعلن الجنرال دوغول صراحة يوم 4 نوفمبر 1960 في خطاب متلفز توجهه السياسي الجديد الذي يؤدي: "بالجزائر إذا أراد الجزائريون ذلك أن تكون لهم حكومتهم ومؤسساتهم الدستورية وقانونهم³، قائلاً⁴: "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت باسمها، إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما إلى الجزائر الجزائرية، يعني أن الجزائر ستصبح مستقلة، وتمتع إن شاءت - وهذا هو الواقع - بحكومتها مؤسساتها، وقوانينها"، ثم عمد الجنرال دوغول إلى توضيح مفهوم الجزائر الجزائرية الذي ظل يلوح بها منذ مارس 1960 فقال: "إن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، إما مع فرنسا، أو ضدها، ولن تعترض هذه الأخيرة على النتيجة التي ستنبثق عن صناديق الاقتراع مهما كانت"، مبرزا أن الثوار بإمكانهم "الإسهام، دون استثناء، بالمحادثات المتعلقة بالاستفتاء المقبل، وبالحملة الانتخابية التي ستجري بشأنه، والاشتراك بمراقبة الاقتراع، طالبا فقط الاتفاق على إيقاف القتال" لينتقل بعدها للتأكيد على أن "الجمهورية الجزائرية" ستحدث في يوم من الأيام، ولكنها لم تحدث حتى الآن أبدا"⁵ في إشارة لنفي تمثيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للشعب الجزائري.

1- أقصر طريق لإنهاء الحرب هو شن الحرب على الحلول الزائفة، المجاهد، ع68، 16-05-1960.

2- شارل دوغول: المصدر السابق، ص99.

3- L' Echo d'Alger, 05-11-1960.

4- شارل دوغول: المصدر السابق، ص102.

5- المصدر نفسه، ص 102، 103.

إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال دوغول و اشترطت أن يجرى استفتاء تقرير المصير من دون قيود و تحت إشراف الأمم المتحدة، و هو ما ظل دوغول يرفضه فان المستوطنين و قادة الجيش الفرنسي في الجزائر اعتبروا أن الجنرال دوغول الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظهر، وان هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر على طبق مني ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، و أنه حول الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية .

6- أثر المشاريع الدوغولية على الجزائريين المسلمين :

اصطبغ موقف الجبهة¹ من عودة الجنرال دوغول للحكم في فرنسا بحالة من التوجس والحذر بحكم دراية الجبهة بقيمة الرجل التاريخية والعسكرية ومكانته لدى شعبه خاصة والمعسكر الغربي عامة و كان هذا لدوافع منها:

- توحيد الفرنسيين ضد الجزائر و استقلالها.

- رفع معنويات المستوطنين والجيش الفرنسي بالجزائر.

- تجنيد حلفاء فرنسا لمضاعفة تأييدهم لفرنسا².

في حين ظل اعتقاد بعض السياسيين في أن الجنرال دوغول هو الوحيد القادر على حل القضية الجزائرية نظرا لسمعته في الجيش وتحرره من عقدة المدني نحوه، ثم تقديره الصحيح لحجم المستوطنين ووزنهم السياسي الحقيقي³، كما أن وسائل الدعاية الفرنسية في ظرف قصير جدا اجتهدت لتثبت في أذهان الجزائريين عظمة الرجل وقدرته وحده على حل المشكل الجزائري وتحقيق

1 - أنظر : الملحق السادس ، ص 227 .

2- محمد عباس: الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص256.

3- المرجع نفسه ، ص257.

السلم ولم ينحوا من هذه الرؤية حتى بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطني¹ وهذا ما رآه فرحات عباس سنة 1958 بحكم منصبه عندما قال "...من وجهة نظري فإن الجنرال كان قادرا على تسوية مشاكلنا فهو لم يكن يمينيا ولا يساريا بل إنه ضمير فرنسا..."² قبل أن يدرك أن عودة الجنرال دوغول معناه: "أن معركة الجبهة والشعب متواصلة أعنف وأشد من ذي قبل وأن الاستعمار واحد لا يتغير سواء أكان الحكم جمهوريا أو دكتاتوريا عسكريا " وهو التوجس الذي عبرت عنه المجاهد بدورها: "إن فرنسا تتأهب للإتحاد خلف دوغول وتحت قيادة المستوطنين"³ و هو ما أدركه قادة جيش التحرير الوطني وكمثال على ذلك أعلنت الولاية الثانية حالة الطوارئ لأربعة أشهر تقريبا لما سيتخذه دوغول من إجراءات⁴، كما عملت قيادة الثورة على نقل العمليات العسكرية إلى فرنسا ، بتنفيذ عمليات فدائية واسعة انطلقت يوم 25 أوت 1958 بهدف توسيع ميدان المعركة وتشتيت القوات الفرنسية لتخفيف العبء على المقاومة في الجزائر، ومحاولة لتأليب الأوساط الشعبية على السياسة الفرنسية⁵.

الحقيقة أنه مع بروز الخطوط العريضة لسياسة الجنرال دوغول المتمثلة في تقرير المصير اعتمادا على نتائج المشاريع التي سبق وأن أعلنها هذا الأخير (مشروع قسنطينة، سلم الشجعان، الانتخابات الموحدة، مشروع شال) اتضح جليا أن الهدف الحقيقي الذي كان يسعى إليه هو القضاء على الثورة

1- محمد العربي الزيري: المرجع السابق، ص 129.

2- فرحات عباس: تشريح حرب، مصدر سابق ، ص 317.

3- لن يأخذنا المستعمرون على غرة ، المجاهد، ع14، 25، 06 - 1958.

4- محمد عباس: الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 257.

5- حول هذه العمليات وتوقيتها أنظر: Ali Haroun , La 7^{ème} Wilaya La guerre du FLN en

France 1954-1962, éditions Casbah, 1996, pp 115-140.

وإبقاء الجزائر تابعة لفرنسا عبر استمالة أكبر عدد من الجزائريين إلى صفه وقطع الصلة بين الشعب وجيش التحرير الوطني¹.

و لقد بلغ به دهاؤه السياسي و العسكري إلى استغلال العديد من الثغرات والخلافات والحوادث التي وقعت في صفوف الثوار لإبرازها كنماذج على نجاح سياسته التي تغنى بها طويلا ، ففي إطار سلم الشجعان حظيت موالاة المدعو علي حنبلي للجنرال دوغول في أعقاب فشل مؤامرة العموري ضد الحكومة المؤقتة باهتمام بالغ ودعاية كبيرة واعتبرت في إطار ما سمي بسلم الشجعان².

في ذات الإطار تم الترويج أيضا لما جاء على لسان ياسف سعدي من امتداح للسياسة الدوغولية بعد مثوله أمام المحكمة في أعقاب معركة الجزائر ، وهو ما يعتبر مساهمة في زرع الأوهام لدى الشعب الجزائري خاصة في ظل الدعاية الدوغولية القوية³.

الواقع أن دوغول وجد فرنسا حسب اعتقاده في أهم قضيتين تم الترويج لهما في إطار ما عرف بسلم الشجعان وكان لهما ثقل كبير على الثورة الجزائرية فكانتا قضية الرائد عز الدين ثم سي صالح زعموم ، حيث تم استغلال الأول بعد أسره⁴ لإبرازه كنموذج لنجاح مشروع سلم الشجعان

1- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة ، مرجع سابق ، ص191.

2- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص ص470-491.

3- المرجع نفسه، ص366.

4- ولد عز الدين الزراري في عام 1934 ببجاية و أصبح يعرف بالرائد عز الدين، التحق بخلايا جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر وأصبح اسمه الحربي رابح زراري، وكان عمره 21 سنة، وأصيب بجروح خطيرة في ربيع عام 1955، وكان أول مجاهد تجرى له عملية جراحية في أحد مستشفيات مدينة الجزائر بمساعدة الدكتور بيار شوليه (Pierre Chaulet)، وهو أول أوروبي يلتحق بالثورة الجزائرية، ثم أصيب من جديد في الأطلس البليدي عام 1956م، حيث أُلقت عليه القوات الفرنسية القبض، واعتقل في سجن تابلاط، وبعد ثلاثة أشهر من الاعتقال فر من السجن، وأصبح القائد العسكري للولاية الرابعة، غير أن النقيب جاك بلانكي (Jacques Planet)، وهو قائد سرية تابعة لقوات المظليين التي كان يقودها الجنرال ماسي (Massu) تمكن يوم 17 نوفمبر 1958م من اعتقاله بعد أن أصيب من جديد بجروح في معارك جرت على بعد 10 كلم جنوب بالسترو (Palistro)

، حيث تم إجباره على التصريح بضرورة قبول هذا المشروع ، و اتهام القيادة الخارجية بعدم الاهتمام بالداخل بهدف بث الشقاق في صفوف قيادة الثورة ¹ .

كان الرائد عز الدين قد كتب يوم 27 نوفمبر 1958 رسالة إلى قائد الولاية الرابعة العقيد سي أحمد، أكد له في بدايتها أنه لم يسلم نفسه كما يمكن أن يعتقد، بل قاتل حتى أصيب في المرفق الأيمن، رغم أن الهجوم الفرنسي كان مباغتاً، واحبره فيها بأنه سيقول له أشياء ستدهشه، ونفي أن يكون قد أكره على ذلك من قبل الفرنسيين، واطرد مضيفاً: " أين نسير مع هذه الحرب التي كلفتنا الكثير، وإلى متى نستمر في القتال هكذا؟ ألا تعتقد أن كثيراً من الدم قد سال بعد؟ فكر يا أخ أحمد" ثم واصل: "أين يريد أن يسوقنا هؤلاء السادة الموجودين في الخارج ماذا يرون؟ آه أخ أحمد إنهم لا يرون شيئاً، لأنهم بعيدون عن الخطر، إنهم يعطون الأوامر ويطلقون تصريحات إلى العالم مفادها أن الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني مستعدون لمحاربة الفرنسيين عشر سنوات إن لزم الأمر ولكنهم لا يعرفون أن المعاناة والصعوبات التي تواجهنا أعظم من تلك التي واجهها القادة الأوائل سنتي 1955 و 1956" ثم أكد أن هذا الحكم صادر عن التغيير الذي وقع فقدرات الحرب لدى الخصم أكثر صلابة، كما أن قائدها هو دوغول، ولهذا نصح سي أحمد بوضع حد لهذه الدوامة على حد وصفه.

وجه الرائد عز الدين انتقادات حادة لقيادة الثورة الموجودين في الخارج، فوصفهم بأنهم سلة من السرطانات: "إن هؤلاء القدرين- لا أكثر ولا أقل- يتحولون في كل الجهات، في الوقت الذي نعاني فيه، فمرة نجد ما نأكله، و مرة لا، ومرة ننام، و مرة لا، من دون حساب كم من مرة في اليوم نضطر لوضع أنفسنا في حالة طوارئ، ومع ذلك أهملونا"، لينفي عن نفسه في الأخير صفة الخائن

الأخضرية حالياً ، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة 1959-1964 ، انسحب من الحياة السياسية في 1962. أنظر :عاشور شرقي: المرجع السابق،ص240.

1- Le Commandant Azzedine , Les Fellagas, Enag, éditions, Algérie, 1997, p256.

مترجيا من سي أحمد أن يفكر بعمق في المسألة وأن يلتقي به للتحاور، كما قدم له ضمانات بسلامته، وذكر له أن النقيب ماريون (Marion) سيقدم له رخصة مرور، ووجد له التأكيد بأنه يستحيل أن يخدعه، وبينهما أربعين شهرا من العلاقات الأخوية في الجبال¹.

و قد أثبتت شهادة الرائد عز الدين للتأثير النفسي على الثوار و الشعب الجزائري حينما شهد يوم 30 نوفمبر 1958 حلقة جديدة من هذه القضية إذ صرح عبر أمواج إذاعة الجزائر أن وصول الجنرال دوغول إلى السلطة في فرنسا، والضمانات التي قدمها من خلال أفعاله وتصريحاته وخاصة خطاب 03 أكتوبر 1958 بقسنطينة ، يسمح له أن يحكم رسميا بأن استمرار الكفاح لا معنى له وهو يسبب معاناة هائلة للجزائر من دون فائدة. ثم عبر عن أسفه إزاء عدم رغبة المسؤولين في الخارج في فهم كلام الجنرال دوغول، وعن اعتقاده بضرورة مبادرة المسؤولين في الداخل بهذه الاتصالات بدلا عنهم، وأعلن أنه سيكرس جهده لوقف ما سماها حرب الإخوة ولبناء الجزائر الجديدة، أكد في الأخير أن الكلمات التي صرح بها، قد جرت تحت القسم، وأنها تلزمه شخصيا وتلزم أسرته وشرفه كمسلم، وكجندي وكإنسان.²

إلا أن النهاية لهذه المغامرة لم تكن كما توقعها دوغول بإقناع قيادة الولاية الرابعة بالقبول بعرض سلم الشجعان، حيث تمكن الرائد عز الدين من الإفلات والالتحاق بقيادة الثورة في تونس رغم أنه أكد أن النقيب ماريون قد هدده قائلا بعد أن مكثه من زيارة عائلته " إذا عدت للجبل، فإن عائلتك التي رأيته سنبيدها ونمحي اسمها من الوجود "، فالتحق من جديد بمقر القيادة، وبرر عمله

1- Lettre du Commandant Azzedine au Colonel Si M'hamed, 27 Novembre 1958, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, Documents et Histoire (1954-1962), éditions Casbah, Alger, 2004, p 561-562.

2- Déclaration Enregistrée du Commandant Azzedine, 30 Novembre 1958, In, OpCit, pp 56-563.

بأنه مناورة من جانبه للتملص من العدو¹ ، لكن الموقف العام في الولاية الرابعة ظل معقدا ومجالا مفتوحا لمناورات الجنرال دوغول .

و قد تمخضت عن الظروف العسكرية العويصة التي كانت تمر بها الثورة بصورة عامة و الولاية الرابعة بصفة خاصة نتائج لخضر بورقعة في حديثه عن سي صالح قائلا²: "إن تجربة القائد سي صالح مع القيادة العليا في الخارج كانت مريرة و محبطة، بالإضافة إلى ما عانته ولايتنا من عزلة عن ولايات الأطراف ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان من الممكن أن تخفف علينا مرارة العزلة، بمدنا بالسلح و الذخيرة....فضلا عن الحصار المضروب حولنا و الذي تجاوز كل التقديرات لاسيما عند مجيء الجنرال دوغول إلى السلطة....، و فصل الجماهير عن الثورة في المحتشدات....، واستمرار القتال اليومي في عمليات مسح كبرى كان هدفها القضاء على جيوب الثورة...و عدم تمكين قواتنا من فرص إعادة بناء نفسها...." نافيا أن يكون: " هذا الوضع على أهميته لم يكن هو الوحيد الذي كان يقف وراء لقاء الإليزي وأن اللقاء لم يكن بدافع اليأس و الخضوع للأمر الواقع، و هو ما يبرره حديث القائد سي صالح ومواقفه اتجاه مقترحات دوغول"³

الحقيقة أن سي صالح قام بإجراء اتصالات سرية بغرض معرفة النوايا الحقيقية لمصالح الإليزي من مشروع تقرير المصير وكان أول لقاء بين الطرفين في مدينة المدية في 23 مارس 1960 (خلال منتصف شهر أبريل 1960) وحضر هذا اللقاء سي لخضر و سي حليم عن قيادة الولاية الرابعة وكل من برنار تريكو بيار ماتون دولوفري دوبري وشال وروي عن الجانب الفرنسي⁴ ثم تبعه

1- الكومندان عز الدين يروي قصته الكاملة مع الجنرال ماسو، المجاهد، ع 38، 17-30-1959.

2- لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص50.

3- المصدر نفسه، ص51.

1- 4- كانت بداية الاتصال عبر قاضي المدية مازيغي الذي نقل الفكرة للوكيل العام بالعاصمة الذي بدوره اتصل بوزير

العدل الفرنسي الذي بدوره أبلغ ميشال دوبري الذي تكفل بإعلام الجنرال دوغول فأوفد المكلف بالشؤون الجزائرية برنار

لقاء آخر مع كل من ماثون وتريكو يوم 31 ماي 1960 حاول من خلالها الطرف الفرنسي الحصول على اتفاق لوقف القتال لأن القضايا الأخرى لا يفصل فيها سوى الجنرال دوغول¹ كانت مقترحاته تتمثل في:

- تجميع الجنود في مناطق يتم تحديدها.
 - تكوين لجان مختلطة من جيش التحرير والجنדרمة الفرنسية للإشراف على ذلك.
 - العفو العام
 - تقرير المصير عبر تكوين حزب معترف به من الطرفين .
- لقيت هذه الاقتراحات الرفض من الطرف الجزائري قبل الاتصال بالجنرال دوغول نفسه² ثم جاء لقاء 02 جوان 1960، الذي عقد بمدينة المدية (بحضور العقيد جاكمان، ماتون، تريكو وثلاث قادة من الولاية الرابعة) وتقرر فيه نهائيا سفر العقيد صالح زعموم إلى فرنسا يوم 09 جوان 1960 و مقابلة الجنرال دوغول بقصر الإليزي في اليوم الموالي³، حيث جرى اللقاء في سرية تامة يوم 10 جوان 1960، و بدأه الجنرال دوغول بقوله: "أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث أن موقعي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا..."⁴ مجددا دعوته للاستفتاء قائلا: "إن استفتاء سيقع بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا و الاتفاق عليها بين الطرفين".

تريكو، والمقدم ماتون لمتابعة القضية، أنظر : محمد صايكي : شهادة تائر من قلب الجزائر، تحقيق : محمود الزبيدي ، دار

الأمة، الجزائر، 2003، ص 264، 265. و أيضا : B. Tricot, OpCit, p168

1- Pierre Montagnon, L’Affaire Si Salah, p101-102.

2- محمد صايكي: المصدر السابق، ص 269.

3- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 50.

4- المصدر نفسه، ص 55.

انتهى الطرفان إلى اتفاق على مبدأ تقرير المصير طبقا لشروط موضوعية و سلمية ، و حاول سي صالح أن يبدد مخاوف الفرنسيين قائلا : " أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الإليزي موقفا انغزاليا أو معارضا لأي من رفاقنا في جيش و جبهة التحرير الوطني" ، ثم تلاه سي لخضر بقوله: " سنعمل من أجل الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل ... وعليه لا بد أن تسهلوا مهمة تنقلنا عبر مختلف الولايات"¹ وهي رغبة الجنرال دوغول أيضا .

الواقع أن دوغول وافق على اتصالحهم بالولايات بغرض إقناعهم بالانضمام إلى إجراء وقف إطلاق النار لكنه رفض ذهابهم إلى تونس للقاء الحكومة المؤقتة، أو مقابلة أحمد بن بلا ورفاقه المسجونين في فرنسا، مفضلا أن يوجه بنفسه نداء جديدا لقيادة الثورة في الخارج² و هو ما جعل سي صالح يرد قائلا: "...إذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم، و هذا ما نرجوه عندها لم يعد بد لمفاوضتنا معكم، ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم الثورة ، أما إذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض و الحوار بهدف وقف شلال الدم من الجانبين"³.

إلا أن مصير هذه المحاولة التي أراد من خلالها سي صالح إرغام دوغول على تقرير المصير والدفع بالحوار إلى مداه الأخير⁴، كانت الفشل الذريع لأن ما رآه سي صالح في إطار تقرير المصير رآه الجنرال دوغول في إطار سلم الشجعان⁵ و قد أثرت المشاريع الدوغولية على العلاقات بين قادة الثورة لاسيما الولاية الرابعة بعدما أحد الرائد محمد بونعامه بزمام الأمور عبر إقالة سي صالح ، و إلقاء

1- أنظر : المصدر السابق، ص 55، و أيضا : B.Tricot, OpCit, p175.

2- Pierre Montagnon, OpCit, p107.

3- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص55.

4- المصدر نفسه ، ص55.

5- وهو الشكل الذي أبرزته الصحافة الفرنسية ،أنظر: Pierre Montagnon, OpCit, p 88-89.

القبض على المشاركين في لقاء الإيليزي¹، و إعدامهم ثم مراسلة قادة باقي الولايات وتحذيرهم من التقاء مبعوثي سي صالح في صورة الولاية الأولى حيث استسلم سي صالح دون مقاومة قبل أن يستشهد (تمت تصفيته من طرف الكومندوس الفرنسي بالبيدة في 17 أوت 1961)².

فكان هذا اللقاء بمثابة الإعلان الحقيقي عن حالة الانقسام التي تعيشها الثورة بسبب غياب التواصل بين قيادتي الداخل والخارج³، أكدت الشقاق الذي وقع داخل جبهة التحرير الوطني في أعقاب إعلان الجنرال دوغول عن حق تقرير المصير للشعب الجزائري بين القائلين بسياسة المصالحة تجاه الحكومة الفرنسية والدخول في المفاوضات وأنصار التشدد في معالجة الأمر ودفع النضال المسلح إلى أقصى حد ممكن للتفاوض من موقع قوة⁴.

و هو ما يبرز في تقييم الطرفين لحال الثورة في أعقاب لقاء الإيليزي حيث أكد فرحات عباس على ضرورة الإسراع في التفاوض نظرا لضعف العمل العسكري في الداخل و استحالة اجتياز خطي شال وموريس⁵ حيث اعتبر انقطاع الاتصال بين الداخل والخارج سببا رئيسيا للقاء الإيليزي⁶.

6.

أما موقف هيئة الأركان فأكدت أنه⁷: "...إذا لم يجر توجيه عدد من الكوادر وقدر مهم من المعدات إلى الداخل، فقد كانت هنالك ظاهرة جديدة على صعيد الإستراتيجية العسكرية... وجود قوة

1- المرجع السابق، ص 60.

2- P.Eveno, OpCit, p 249.

3- محمد حربي: جبهة التحرير، مرجع سابق، ص ص 227-229.

4- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 471.

5- وهي الحالة التي حمل فيها قادة الداخل المسؤولية للقيادة الخارجية التي لم تحرك ساكنا أثناء بناءه. أنظر: لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 16.

6- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص ص 227، 228.

7- المرجع نفسه، ص 228.

مهمة على الحدود الشرقية والغربية، والنفاد إلى الصحراء (جبهة مالي)...ولهذا أريدت إشاعة الاعتقاد بأننا على الصعيد العسكري في حالة من الدونية وبأن ميزان القوى في وضع يجعل من الضروري أن نتفاوض مع فرنسا مهما كان الثمن".

إلا أن هذا الاختلاف حول طرق ووسائل الكفاح لم يلبث أن تحول لصراع على السلطة بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع انطلاق المفاوضات الأولية والرسمية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية¹.

الحقيقة أن المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت ذرا للرماد في العيون قد قابلتها مشاريع عسكرية لم تشهدها الجزائر قبل 1958، ألحقت بالثورة ضربات موجعة أفقدتها إطاراتها المؤهلة والمكونة سياسيا، وحصدت الأرواح، حيث استشهد خلال شهرين فقط 6000 مجاهد في منطقة بوشقوف وحدها فضلا عن الخنق الحدودي و مسح شال لجميع المناطق النائية.

إجمالا فإن هذه المبادرات الدوغولية وإن وضعت جبهة التحرير الوطني أمام امتحان عسير فإنها لم تحقق أهدافها الأساسية، بل إنها انتهت إلى فشل ذريع، فقد تطورت الأحداث فيما بعد لصالح جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 موازاة مع قرار الجنرال دوغول زيارة الجزائر في بداية شهر ديسمبر 1960 للإطلاع أكثر على الواقع الجزائري والتخلص نهائيا من الجزائر الفرنسية وتأكيد إعلانه السابق حول الجزائر الجزائرية²، وهي الزيارة التي استغلها المتطرفون للقيام بمظاهرات عارمة ضد سياسة الجنرال دوغول هاتفين بحياة الجزائر الفرنسية، قبل أن تغمرهم مظاهرات الشعب الجزائري التي حملت شعارات مساندة لجبهة التحرير الوطني، وأخرى رافضة للجزائر الفرنسية

1- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص ص471-485.

2- المرجع نفسه، ص68.

مطالبة بإسقاط رموزها في صورة بيار لاقيارد¹، هذا ما جعل أحد الموظفين بالمندوبية العامة يقول: "إن الجنرال دوغول لم يعد في حاجة إلى إجراء أي إستفتاء حول مبدأ تقرير المصير، فالمسلمون قد عبروا عن خيارهم بأنفسهم"² فهذه المظاهرات كانت ضربة قوية للجزائر الفرنسية³، و مثلها لسياسة دوغول "الجزائر الجزائرية" حيث نجحت قيادة جبهة التحرير الوطني في تحويل مظاهرات ديسمبر 1960 من الطابع العفوي الذي أرادته الإدارة الفرنسية عبر ضبط الوحدات الإدارية المتخصصة بهدف نفي وجود أي تأثير للجبهة على الشعب الجزائري ومساندة سياسة الجنرال دوغول من خلال رفع شعار الجزائر جزائرية، لتتحول بعدها المظاهرات إلى مساندة جبهة التحرير الوطني من خلال رفع شعار الجزائر المسلمة⁴، وهو ما ينطبق مع الوصف الذي قدمه أحد الصحفيين الفرنسيين⁵: "في البليدة، شرشال الأصنام لم تهتف الجماهير المسلمة الموجهة و المؤطرة جيدا شعار الجزائر الفرنسية أو الجزائر جزائرية، الذي همس به مبعوثي الجنرال دوغول، بل لقد خرج شعارا جديدا، شعار من الشعب هو "الجزائر مسلمة" إضافة إلى الرفض القاطع لهذه السياسة من قادة الجيش والمستوطنين في الجزائر وهو ما تجلّى من خلال انقلاب أبريل 1961، وتأسيس منظمة الجيش السري التي تبنت العنف والعمل على:

- الدفاع عن الجزائر الفرنسية والتمسك بها .

1- صورة بلهادف: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص ص 98-112.

2 - Albert Paul Lentin, OpCit, p154.

3- شابب قدادرة: إنعكاسات مظاهرات 11 ديسمبر على المشروع الفرنسي - الجزائر الفرنسية، أعمال الملتقى الدولي حول تاريخ الثورة التحريرية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 11 و 12 ديسمبر 2006، دار الهدى، 2007، ص ص 151-159.

4- صورة بلهادف: المرجع السابق، ص 131.

5 - Albert Paul Lentin, OpCit, p140.

- العمل على الإطاحة بالجمهورية الخامسة وإنشاء حكومة إنقاذ عمومية.
- حل الحزب الشيوعي¹.

بهذا أصبحت الحرب الجزائرية تهدد أكثر فرنسا ذاتها، ما جعل دوغول يقتنع أن مصلحة فرنسا هي إنهاء هذا النزاع الذي هدد وحدتها القومية وأضر بسمعتها الدولية، ومنعها من أن تتحول إلى قوة عالمية، وأيقن أن السبيل الوحيد هو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، باعتبارها ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الجزائري ، وهو ما كان من خلال سلسلة طويلة وصعبة من اللقاءات والمفاوضات خلصت إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان (Evian) التي أبرمت يوم 18 مارس 1962² ومكنت جبهة التحرير الوطني من استعادة السيادة الوطنية للجزائر في بداية شهر جويلية 1962، حيث جاء اعتراف دوغول باستقلال الجزائر: " بمقتضى استفتاء 8 أبريل 1961 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 و في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر طبقا لقانون 14 جانفي 1961 ، تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا .

وبناء عليه فإن العلاقات بين الجزائر وفرنسا أصبحت، من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية بتاريخ 19 مارس 1962: فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر".

1- Jacques Soustelle, L'Esperance Trahie (1958-1961) éd de l'Alma, Paris 1962, pp316-317.

2- حول المفاوضات الجزائرية الفرنسية أنظر كلا من: بن يوسف بن خده: اتفاقيات أيفيان، ترجمة: لحسن زغدار وآخرون ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 44.

Vers la Paix en Algerie- Les Négociations d'Evian dans les Archives Diplomatiques Françaises. 15 janvier 1961-29 Juin 1962, ed. Alem el Afkar, Alger, 2012.

خاتمة

خاتمة

في الختام لم يبق إلا أن نذكر أهم ما يمكن استخلاصه من هذا البحث و الذي نجمه في النقاط التالية :

- إن مبادرة جبهة التحرير الوطني في تفجير الثورة التحريرية الكبرى 1954 لم تكن قطعة من الماضي بل ولدت من رحم أزمات ما قبل 1954 ، و أن هذا المولود ، قد دفع السلطات الاستعمارية للبحث عن مخرج سياسي يتماشى مع الوضع الجديد و الذي يهدد الجزائر الفرنسية، فأخرجت الإدارة الاستعمارية جميع أوراقها القمعية و الإصلاحية لتهدئة الأوضاع منذ الوهلة الأولى لانطلاقها.
- باغتت أحداث اندلاع الثورة السلطات الاستعمارية التي أصيبت بصدمة كبيرة أوقعتها في اضطراب هستيري لاسيما في غياب معطيات حول من يقفون وراء الحركة الجديدة ، مما اضطرها إلى اتهام الأيدي الأجنبية و التنكيل برموز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بدعوى تغذيتهم لحركة التمرد، و ما رافقها من سياسة قمعية للتهدئة ، التي انعكست إيجابا على الثورة بالتفاف الشعب حولها.
- زاوجت الإدارة الاستعمارية في محاولاتها لإعادة الأمن و تهدئة الوضع بين الحشد العسكري و ما تحصده الآلة الاستعمارية من وحشية و تنكيل بإخراج ورقة الإصلاحات لمواجهة العمل المسلح و خنق الثورة في المهد ، فأعلنت عن خطة إصلاحات تبناها وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتيران في ديسمبر 1954 ، لامتناس غضب الجزائريين و إيهام المترددين منهم في الالتحاق بالثورة و إسكاتا لأصوات غلاة المعمرين .
- أدخلت الثورة السلطة الاستعمارية في أزمة حكومية مطلع سنة 1955 و تحت ضغط المستوطنين زادت الأوضاع تعقيدا ، قبرت على إثرها حكومة منداس فرانس الموسوم بواهب

خاتمة

الإستقلالات ، و التي أفضت عن تشكيل حكومة جديدة بقيادة ادغار فور بعد أن عاشت أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسع عشرة يوما .

— استتقي جاك سوستال في منصب الولاية العامة رغم معارضة غلاة المعمرين لمجيئه و الذي انتهج "سياسة الجزائر الجديدة" بالمزاوجة بين السياسة القمعية لإخماد الثورة و الهاء الجزائريين بحزمة من المشاريع الإصلاحية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا ، فروج لسياسة الإدماج التي صار أكبر المنظرين لها ، و التي تمحورت حول إدماج مقاطعة الجزائر في فرنسا و منحها إطارا قانونيا كغيرها من المقاطعات الفرنسية الأخرى مع الاحتفاظ بخصوصيتها اللغوية و الدينية و الثقافية و تطبيق بعض ما جاء في قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947 ، مع توحيد الهيئة الناخبة بين الأوروبيين و المسلمين ، الأمر الذي أثار حفيظة المعمرين و أجبره على وضع آليات تضمن للمستوطنين سطوتهم ، لأن الانتخابات النزبهة ستجعل منهم أقلية تحتويها أغلبية الجزائريين .

— راهنت المشاريع الفرنسية لتهدة الأوضاع منذ انطلاقتها على مجموعة السياسيين الوطنيين الذين وصفتهم الإدارة الاستعمارية بالمعتدلين ، في نجاح مشاريع التهدة بخلق قوة ثالثة ظاهرها إشراك الجزائريين المسلمين في الرقي بالمقاطعة و إعادة إحلال الأمن و تهدة الوضع و باطنها عزل الشعب عن الثورة و حرمانه من منابع قوتها .

— أحدثت هذه الإجراءات و التدابير و ما انجر عنها انعكاسا بالإيجاب على جبهة التحرير الوطني و الثورة، فقد رأت الفئة المتنورة - حسب التعبير الفرنسي- التي كانت تجدد في الكفاح المسلح اليأس و الفوضى ، و أن السلطة الاستعمارية هدفها من هذه المشاريع المناورة على الجزائريين لعزل جبهة التحرير الوطني ، لذا كان لزاما عليهم إقامة علاقات مع التنظيم المسلح أو المطالبة بالتفاوض معه ، و هو الموقف الذي تبناه فرحات عباس و مجموعة الـ 61 التي

خاتمة

كانت أول قرعة جرس دوت في ذاكرة الإدماج لسوستال ، فهم من خلالها الوالي العام أن جبهة التحرير الوطني نجحت في إيقاظ الحس الوطني في نفوس شرائح المجتمع الجزائري .

— أجبرت فرنسا مرة أخرى على تغيير حكومتها ، و التي تزعمها غي مولي عجزت هي الأخرى عن اختيار حاكم عام للجزائر ترجمها المستوطنون برمي رئيس حكومتهم بالطماطم في 06 فيفري 1955 لتنصيب الوزير المقيم كاترو ، لكنه تراجع و عين بدله روبير لاكوست ، هذا الأخير لم تختلف إستراتيجيته عن سابقه لاسيما في الجانب الحربي ، إذ أولى اهتماما أكبر للإجراءات العسكرية القمعية منها والردعية ، و منح سلطات و صلاحيات خاصة في 16 مارس 1956 تمكنه من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتهدئة الأوضاع و إعادة الأمن و حماية الأشخاص و الممتلكات و البلاد ، و حرص على استبدال قانون الجزائر لسنة 1947 الذي تجاوزته الأحداث بقانون جديد حتى يتسنى له إشراك السكان عُرف بمشروع قانون الإطار (La Loi Cadre).

— كانت نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة على يد الثورة التحريرية التي أدت إلى تفاقم أزمة النظام السياسي الفرنسي في ربيع 1958 ، لما تمرد الجيش على السلطات الدستورية الشرعية و بدأ عصر جديد مع مجيء دوغول لرئاسة فرنسا في 01 جوان 1958 ، و أدرك أن حل الأزمة الجزائرية هو لمصلحة فرنسا ، فطبق بالتوازي كأسلافه سياسة عسكرية بدعم من الحلف الأطلسي كانت في غاية الوحشية و القمع ألحقت بجبهة و جيش التحرير خسائر فادحة من دون تحقيق الأهداف المرجوة ، بعد فشل مشروع سلم الشجعان و تكيف جيش التحرير مع خططه .

— أدرك دوغول أنه يستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على النمط القديم لذلك تصور حلا خاصا به على أساس الجزائر الجزائرية تتمتع باستقلال ذاتي واسع و ترتبط ارتباطا وثيقا بفرنسا لاسيما و أنه راهن على الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنها مشروع قسنطينة في 03

خاتمة

أكتوبر 1958 ، و الرامي إلى خلق قوة ثالثة لسحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير الوطني متحديا إياها ، واضعا الثقة في اعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بواسطة استفتاء عام يخير بين الانفصال أو الفرنسية الكاملة أو حكم الجزائريين بالجزائريين مما أثار سخطا لدى رموز حركة 13 ماي الذين واجهوه بثورة الحواجز في جانفي 1960 و التي شكلت تحديا خطيرا لدوغول ، تبعها محاولة الانقلاب يوم 22 أبريل 1961 التي كادت أن تعصف بحكمه.

– لقد وجدت مشاريع التهدئة الفرنسية منذ اندلاع الكفاح المسلح إستراتيجية مضادة شنتها جبهة وجيش التحرير الوطني تكيفت و تأقلمت مع تطورات الإستراتيجية الفرنسية، أفضت في النهاية إلى قبر كل المشاريع الفرنسية الرامية إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية ، و حققت الأهداف الجهورية لجبهة التحرير الوطني و على رأسها الاستقلال الوطني الذي نعم به اليوم .

ملاحق

الملحق الأول: مقتطفات من خطاب تنصيب الوالي العام جاك سوستال أمام الجمعية الجزائرية
(23 فيفري 1955)¹

Je ne dissimulerai pas mon émotion au moment où, par votre entremise, je reprends contact avec cette Algérie que j'ai connue pour la première fois, il y douze ans.

C'est ici, à Alger, que la France s'est refait un Etat, qu'elle a retrouvé sa souveraineté, qu'elle a restauré sur ce sol africain et français les lois de la république...

Il y a deux-jours, dans les montagnes de l'Aurès, j'ai serré la main à quelques vétérans de la dernière guerre ; j'ai vu leurs décorations et les traces de leurs blessures. Comment nous serions-nous pas attentifs au sort de ces français autochtones qui ont versé leur sang pour une patrie qu'ils n'ont découverte qu'au moment même où ils la libéraient ?

Vieux pays et pays neuf en pleine transition, l'Algérie voit grandir son peuple plus vite que ses ressources. L'histoire et l'exemple du monde entier nous démontrent qu'à un tel état de choses il n'y a qu'une réponse : modernisation de l'agriculture, industrialisation et grands travaux. Pour mieux nourrir, vêtir, loger ses fils, l'Algérie doit se rénover ! Que l'on cesse de nous énumérer tous les obstacles qui se dressent sur la route : nous les connaissons. Il n'y a pas d'autre alternative que de les surmonter ou de périr. C'est en vérité, une lutte contre la montre qui s'engage ; il n'y a pas un instant à perdre !

Dans l'ordre économique, c'est à une politique de rendement et de plein emploi que nous devons consacrer tous nos efforts.

Rendement, car il faut faire produire davantage à la terre, accélérer la mise en valeur des sols, améliorer et moderniser les méthodes agricoles, assouplir et faciliter le crédit, et surtout susciter par le développement des secteurs d'amélioration rurale et la vulgarisation des procédés modernes l'intérêt et l'activité

1 مراد أعراب: المرجع السابق ، ص ص 188-191.

rationnelle du peuple des campagnes.

Plein emploi, car nous ne pouvons ni ne devons nous résigner à voir tant de bras demeurer oisifs dans ce pays qui manque de chemins, de points d'eau, de terres irriguées.

Sans nous détourner pour autant de l'étude et de la mise en œuvre des travaux importants dont dépend notre avenir, et notamment de la recherche et de l'exploitation des richesses du sous-sol, nous avons à parer au plus pressé : donner du travail et du pain, ouvrir aux douars isolés les pistes qui les relieront au monde, faire surgir l'eau nourricière pour les plantes et pour les troupeaux.

Des recherches déjà très poussées dans diverses zones de notre territoire, qu'il s'agisse de la région de Colomb-Béchar ou du Sahara central, permettent d'espérer que l'industrialisation de l'Algérie pourra se fonder sur une base solide.

Je n'ignore pas davantage les difficultés auxquelles se heurte l'activité industrielle en Algérie. L'aide aux entreprises industrielles et commerciales demeurera une des préoccupations principales de notre administration. Mais je désire insister sur un point, à mes yeux primordial : nous ne réussirons que si nous savons, tous tant que nous sommes, administrateurs, élus, responsables à divers titres de secteurs variés de l'activité algérienne, si nous savons, dis-je, entraîner, dans cette croisade contre la faim, les couches les plus profondes du peuple :

C'est dire quel immense effort d'éducation il nous faut fournir pour dissiper l'ignorance et l'indifférence, sœurs de la misère et inspiratrices du désespoir.

J'entends mener avec énergie la lutte contre l'analphabétisme. A une situation exceptionnelle, et c'est bien notre cas en Algérie, il faut faire face par des méthodes exceptionnelles.

Si nous pouvons à juste titre être fiers de l'élite autochtone qui s'est déjà constituée et qui s'accroît sous l'égide de la France, veillons à l'améliorer et à grossir ses rangs en puisant dans les masses.

Il est nécessaire à la France de trouver sur ce sol non seulement

des citoyens au sens juridique du terme, mais des français africains incorporés à une culture commune, des paysans aptes à vivre décemment, des ouvriers qualifiés, des fonctionnaires et des cadres.

La citoyenneté française offre à tous des droits égaux, et leur impose, bien entendu, les mêmes devoirs, dans les secteurs de l'activité nationale et notamment dans l'administration ; c'est que l'intégration toujours plus poussée de l'Algérie et de la métropole se traduise concrètement par une large accession des algériens autochtones aux emplois publics et privés qu'ils auront mérités par leurs aptitudes et par leur travail.

Ceux qui, obéissant le plus souvent à des consignes de l'extérieur, ont déclenché et entretiennent les troubles dont souffrent certaines régions, d'ailleurs limitées, de l'Algérie portent à ce pays, à ce peuple, au progrès nécessaire, de graves atteintes.

C'est pourquoi la pacification est notre premier devoir. En plein accord avec les autorités militaires et, en premier lieu, avec le général commandant de la Xe région, j'ai étudié et préparé les mesures appropriées.

C'est à dessein que j'ai employé le mot de pacification: la paix et la sécurité pour tous, la justice et l'équité pour tous, ce sont là les biens précieux de la civilisation que l'armée d'Afrique, chaque jour, plus adaptée à sa tâche, a mission d'apporter aux populations. C'est dire que des français des trois confessions, des hommes de toutes les origines, métropolitains et autochtones, chrétiens, Israélites et musulmans, ont combattu et combattent encore ensemble pour rétablir l'ordre et la tranquillité.

Rien ne serait plus faux et plus tragique que d'opposer, en raison de ces événements douloureux, les deux communautés dont l'ensemble constitue l'Algérie Française.

Les deux communautés ont les mêmes adversaires. Entre elles il ne doit subsister ni suspicion ni crainte. Prenons garde de ne pas nous laisser entraîner dans le cycle infernal de la peur et de la

violence.

Aux populations autochtones qui dans leurs immense majorité sont restées sourdes aux appels des agitateurs, je dis : ne craignez rien, la France protège tous ces enfants. Elle ne confond pas les innocents et les coupables. Elle vous rendra la paix et, dans la tranquillité recouvrée, elle vous guidera vers un avenir meilleur.

Aux français d'origine métropolitaine que l'inquiétude étreint – et qui saurait leur en faire grief ? – je m'adresse pour leur confirmer, s'il en était besoin, la volonté inébranlable de la France : rien ne sera négligé pour rétablir l'ordre dans le pays et dans les esprits.

La France est ici chez elle, ou plutôt l'Algérie et tous ces habitants font partie intégrante de la France, une et indivisible.

Tel est l'alpha et l'oméga. Tous doivent savoir, ici et ailleurs, que la France ne quittera pas plus l'Algérie que la Provence ou la Bretagne. Quoi qu'il arrive, le destin de l'Algérie est Français.

Oui messieurs, le destin de l'Algérie est Français! Cela signifie qu'un choix a été fait par la France, ce choix s'appelle l'intégration –

Sans doute, il ne s'agit pas de fermer les yeux devant les réalités, d'appliquer mécaniquement à cette terre africaine ce qui a été conçu et réalisé ailleurs. Il faut au contraire tenir le plus grand compte de la géographie, de l'histoire, de l'ethnologie propre à cette région.

Mais compte tenu de tout cela, le but à atteindre est marqué : faire chaque jour davantage de l'Algérie une province, originale certes, mais pleinement française.

Intégration n'est pas uniformisation : il serait néfaste de placer l'Algérie sur le lit de Procuste d'une conception purement juridique et sans contact avec les faits, mais nous devons clairement et définitivement prendre comme règle que tout pas en avant ne peut aller que dans cette direction, et qu'il faut faire un pas chaque jour.

Dans l'immédiat, nous avons une charte, votée par le parlement et

qui est notre loi : c'est le statut de l'Algérie.

Son application progressive et loyale est un devoir pour tous. En accord avec l'Assemblée algérienne, ne nous efforcerons de préparer et de prendre, ou de faire prendre, les mesures tendant à cette application.

Parmi celles-ci, je désire signaler en passant celles qui doivent avoir pour objet non de plaquer sur la réalité algérienne un décor inadapté, mais de faire évoluer réellement les institutions locales de ce pays, d'une part, en associant pleinement et plus étroitement chaque jour les populations à la gestion de leurs intérêts et, d'autre part, en rapprochant l'administration des administrés.

C'est dans ce sens, notamment en mettant au point la création d'arrondissements nouveaux, que nous aborderons la réforme des communes mixtes que le statut nous fait une obligation d'entreprendre.

الملحق الثاني : نص قانون حالة الطوارئ 03 أبريل 1955.¹

Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre 1er

Art. 1- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves à l'ordre public, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

Art. 2- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones où l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport du ministre de l'intérieur.

Art. 3- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 5- La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

1- مراد أعراب: المرجع السابق، ص ص 194-198.

1° D'interdire la circulation des personnes des véhicules dans les lieux et aux heures fixées par arrêté;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité ou le séjour des personnes est réglementé;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département. Personne cherchant à entraver, de quelque manière que se soit, l'action des pouvoirs publics

Art. 6- Le ministre de l'intérieure dans tout les cas et, en Algérie, le G.G, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreinte à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 7- Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure, sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les mêmes personnes peuvent former un recours pour excès du pouvoir contre la décision visée à l'alinéa 1CI ci-dessous devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'état devra intervenir dans les trois mois d'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent les mesures prises en application de l'article 5 (3°) ou de l'article 6 cesseront de recevoir exécution.

Art. 8- Le ministre de l'intérieure, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le gouverneur général pour l'Algérie et le préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boisson et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art. 9- Les autorités désignées à l'article 6 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquième catégorie définie par le décret du 18 Avril 1939 et des munitions correspondantes et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précèdent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état ou elles étaient lors de leur dépôt.

Art. 10- La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de la dite loi en vue de pouvoir aux besoins résultants de circonstances prévues à l'article T'.

Art. 11- La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition, expresse :

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

2° Habilitier les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections

cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1er du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

Art. 12- Lorsque l'état d'urgence est instituée, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire a se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et dans tout les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du code d'instruction criminelle. Si, postérieurement a cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa, du code de justice militaire, portée de plein droit soit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant

La juridiction militaire compétente "*ratione loci*" lorsqu'un arrêt de renvoi a été rendu. Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicables, et il n'y a pas lieu, pour la cour de cassation, de statuer avant le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, clans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toutes les procédures déferées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après

l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision.

La cour de cassation statuée alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art. 13 – les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5000 à 200.000 FF ou de l'une de ces deux peines seulement.

L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesures prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art. 14 – Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après le levé de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

TITRE II

Art. 15– l'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art. 16– l'état d'urgence déclaré par l'article 15 emporte, pour sa durée, application de l'article 11 de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'état.

Fait à Paris le 3 avril 1955.

Par le président de la république : René Coty, le président du conseil des ministres,

Edgar Faure

Le ministre de défense et des forces armées,

Pierre Koenig

Le ministre des finances et des affaires économiques,

Pierre Pflinlin

Le ministre des travaux publics, des transports et du tourisme,

Edouard Cormiglion– Mobilier

Le ministre de l'industrie et du commerce,

André Moria

Le ministre, de l'agriculture,

Jean Sourbet

Le ministre de la santé publique et de la population,

Bernard Lafay

Le ministre de la marine marchante,

Paul Antier

Le ministre des postes, télégraphes et téléphones,

Edouard Bonnefous

« 26 Septembre 1955, Motion de Politique Générale »

« Ce jour 26 Septembre 1955 en raison de la gravité des événements que traverse l'Algérie, les élus du 2^{ème} collège soussignés appartenant :

1° à rassemblée Nationale.

2° au-Conseil de la République.

3° à l'Assemblée de l'Union Française.

4° à l'Assemblée Algérienne.

Se sont réunis à l'effet de préciser leur attitude :

Ils tiennent tout d'abord à dénoncer et à condamner formellement la répression aveugle qui frappe un nombre considérable d'innocents, appliquant le principe de la responsabilité collective à une population sans défense.

Ils demandent la cessation immédiate de cette répression et le retour à une conception plus saine et normale des règles de la justice.

Analysant les raisons profondes des troubles actuels, ils affirment solennellement qu'elles sont essentiellement d'ordre politique.

Ils sont ainsi conduits à constater que la politique dite d'intégration, qui n'a jamais été sincèrement appliquée, malgré les demandes réitérées des élus du 2^{ème} collège, est actuellement dépassée.

L'immense majorité des populations est présentement acquise à l'idée nationale algérienne.

Interprètes fidèles de cette volonté, les élus soussignés croient de leur devoir d'orienter leur action vers la réalisation de cette aspiration.

A cet effet, ils donnent mission impérative à tous leur parlementaires de défendre cette politique devant toutes les instances parlementaires et gouvernementales qu'elles mettront en

¹ - مراد أعراب: المرجع السابق، ص ص 208-209.

face de leur responsabilité.

Ils décident de créer un comité permanent de coordination de l'action des élus à tous les échelons qui aura pour tâche de suivre l'évolution de la situation politique. »

الملحق الرابع: خطاب الجنرال دوغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م¹

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de tous les villages apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance. Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est là un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.

Le moins que Ton puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui-même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément, 100 millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité. Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer. Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

1 - رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال دوغول، مرجع سابق، ص ص 544-546.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui, en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie. Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole , au terme de ces cinq années 1 à 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans .

Avant la fin de ces cinq années –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens, l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulier de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser à Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans De cette évolution qui implique des efforts très vastes et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me paraît bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu. Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois

l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans. La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manière parce que c'est la nature des choses. Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française. Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle a réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ? Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis : pourquoi tuer ? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haïr ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira es tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes. Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu» tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir i que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ? Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France?

A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.
Vous ne cherchiez à donner le change sur vos propos embarrassés,
mais au point où en est le monde ? , les haineuses excitations ne
peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la
guerre ou la fraternité ? En Algérie, comme partout, la France
pour son compte a choisi la
Fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

CAOM, Aix-en-Provence « boîte 81f/27 Discours prononcés par
le général De Gaulle à Constantine le 03 octobre 1958 »

الملحق الخامس: خطاب الجنرال دوغول يوم 16 سبتمبر 1959م.¹

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des rusées dans la lune. Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée, entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache. Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui-là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seule voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue. Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être réglé qu'on tire et qu'on égorge. A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici

1 - رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال دوغول، مرجع سابق، ص ص 547-551.

deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplit sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que notre soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit contre la France, alors, c'est le désastre ! Mais, comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public, pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel. Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits, au collègue unique, au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grand majorité des élus. C'a été là un changement de la plus vaste portée; littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopter la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France .Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les campagnes, avec une grande masse de votants .Et même, lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement .L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux, d'ou seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs,

économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux – mêmes .C'est aussi, c'est surtout traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature .H s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux /Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à s'installer .8000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs musulmans .50.000 algériens de plus travaillent dans la métropole .Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5000 .A l'actuel rentrée, les écoles reçoivent 860.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année devant. Dans six semaines* le pétrole d'Hassi – Messaoud arrivera sur la côte à Boujje. Dans un an* celui d'Edjelah atteindra le golf de Guèbès. En 1960, le gaz d'Hassi R'Mel commencera d'être distribué a Alger et à Oran, en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule et capable. L'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au

progrès social on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habitent l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois toute, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données, Algérienne nationales et internationales, je considère comme nécessaire que ce recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé.

Au nom de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part au Algériens* dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les français d'entériner ce que sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus .Car, depuis que le monde est monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté Algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales, Byzantins, Arabe Syriens, Arabe de Cordoue, Turcs, Français, ont tour à tour pénétré le pays, sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un état Algérien, quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plut quatre années après le retour effectif de la paix ; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'aurent pas coûté la vie à 200 personnes en un an. Le délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés, à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enjeu. J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif. Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix, quel peut-il être ?chacun sait, que théoriquement, il est possible d'en imaginer trois .Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la

consultation.

Ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance. La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons .La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, regorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes .Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance .Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement, l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident, soient assurés quoi qu'il arrive. Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant , en matière de traitement, de salaires , de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui

s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque a Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense, les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, Français, Arabe, kabyle, mozabite, etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération. Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par restitution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la venir politique des Algériens dépend des Algériens ; puisqu'il est précisé formellement et solennellement, qu'une fois la paix revenue, les Algériens feront reconnaître le destin qu'ils veulent adapter , qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'il aient fait, d'où qu'ils viennent, prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut-être le sens de l'insurrection?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux- même, eh bien! Toutes les voies sont ouvertes .Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour , comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves .Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats , puis des scrutins , enfin des institutions , qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique , j'affirme qu'ils auront , comme tous autres et ni plus, ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens .Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient -ils désormais? A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de mineurs ambitieux,

résolus à établir par la force et par le terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la république leur accorde le privilège de traiter avec eux le destin de l'Algérie, les bâtissant par là –même comme gouvernement Algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire

Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitrailleuse, mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel.

Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissements de sa propre détermination. Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées.

Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France. Source : Jacques Soustelle, *l'espérance trahie* (1958-1961), éditions de l'Aima, Paris, s. d, p : 272-277.

الملحق السادس: جبهة التحرير الوطني، و استفتاء 28 سبتمبر 1958¹

Directives du comité de la wilaya 03. 07 08/1958.

Les directives données le 18 juin 1958 et postérieurement relatives à la proclamation de l'état d'alerte, à la suppression de la correspondance privée, la suspension des permissions, l'interdiction du recrutement etc, sont maintenues jusqu'à nouvel ordre.

Politique: sous l'autorité des chefs politico-militaires et de leurs adjoints politiques, une vaste campagne de propagande contre le référendum doit être déclenchée, dès aujourd'hui, doivent participer à cette campagne tous les éléments du FLN et de l'armée de libération national (officiers, sous officiers, de toutes les branches) et les responsables de tous les services autonomes (U.G.T.A, biens habous, presse).

Dans chaque village, chaque dechra, des réunions doivent être organisées, des conférences tenues pour expliquer au peuple que sa participation au vote serait un suicide et pour l'inviter par tous les moyens à s'abstenir et à fuir les lieux de vote.

Les tracts de la wilaya devront être rapidement et largement diffusés, tout particulièrement dans les villes et les villages. Là où un responsable ALN peut accéder, il devra lire et commenter à la population des tracts. Chaque responsable devra noter soigneusement sur son carnet journalier toutes les conférences et réunions qu'il tiendra à compter de ce jour.

Militaires: parallèlement à l'action politique et de propagande, l'action militaire doit être déclenchée dès maintenant.

Le jour de arrivée du général de gaulle en Algérie, toutes les unités de la wilaya ont pour ordre d'entreprendre une action militaire, sous quelle forme que ce soit (sic) : embuscades, accrochages, attaques des postes. L'action militaire devra être redoublé pendant la quinzaine précédant le référendum pour

1 - المرجع السابق ، ص ص 551-553.

atteindre le maximum d'intensité le ou les jours des opérations de vote .L'action devra être menée sous toutes ses formes (embuscades, accrochages, harcèlements, sabotages, attaques de postes ou de villages..).

Les moussebilines doivent être organisés en groupes et chargés d'entreprendre des opérations de destruction, sabotage et éventuellement des attaques. Dans chaque ville, dans chaque village, des attentats (à la bombe, à la grenade, au revolver, à l'arme blanche) doivent être commis surtout pendant les 10 jours précédant le vote, un attentat au moins doit avoir lieu dans chaque centre, de plus, des raids de commandos pourront être lancés dans les centres de vote.

Les compagnies pourront le cas échéant se fractionner en sections, pour opérer en des points nombreux et différents et mener l'ennemi à disperser ses forces.

Bref, il faut que pendant le jour du vote, et la semaine le précédant, à tout instant, en tout lieu, se manifeste et la force de l'armée de libération nationale Algérienne (sic).

Renseignements et liaisons: outre la tâche de propagande commune à tous les chefs, les responsables de cette branche ont également pour mission impérieuse de détecter au sein de la population les contres- propagandistes à la solde de l'ennemi qui pourrait (sic) s'y infiltrer. Surveiller les personnes venant de l'extérieur, des villes notamment. Surveiller et faire surveiller les personnes se rendant fréquemment en ville et signaler immédiatement ceux dont le comportement, l'attitude ou les propos paraissent suspect.

Grève générale: pendant toute la durée des opérations de vote, la grève générale devra être observée sur tout le territoire de la wilaya .Tous les magasins (sic), les lieux publics... doivent fermer, les employés chômer et désertier les lieux publics, toute circulation et interdite et les unités de l'ALN ont pour ordre de tirer sur tous les récalcitrants. Le colonel Hamirouche (sic), commandant en

chef de la wilaya 03 Vu par le capitaine si Abdallah, chef de la zone 03.

Source : SHAT 1 h 1 110-d5 .in Mohamed Harbi et Gilbert Mevnier : le FLN documents et histoire 1954-1962, édition Casbah. Alger2004, pp827-828.

الملحق السابع: سلم الشجعان (La paix des braves)¹

Question: le FLN fait des invités au sujet des possibilités de paix en Algérie, qu'elle attitude le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclenché la lutte, elle la poursuit depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en tous cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus rien. bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochers pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là , elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats? Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et

1 - المرجع السابق ، ص ص 552-553 .

traités honorablement. Quand à l'organisation extérieure dont nous parlions tout à l'heure, qui du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir, si des délégués étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, il n'auraient qu'à s'adresser à l'ambassade de France en Tunisie ou à Rabat, l'une ou l'autre assurerait leur transport vers le métropole, là une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir. Certains disent: « mais qu'elles seraient les conditions politiques dont le gouvernement accepterait que l'on débâte ? ».

Je réponds : « le destin politique de l'Algérie est en Algérie même, ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusils qu'on a le droit d'en disposer.

Quand la voie démocratique est ouverte en Algérie, quand les citoyens ont la possibilité d'examiner leur volontés, il n'y'en a pas d'autre qui soit acceptable.

Or, cette voie est ouverte en Algérie, le référendum a eu lieu. Il y'aura en novembre les élections législatives, il y'aura en mars les élections des conseils municipaux, il y'aura au mois d'avril les élections des sénateurs.

Que sera la suite? C'est une affaire d'évolution, à toute manière une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie.

La France parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seul pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront. Je crois comme je l'ai déjà dit que les solutions futures auront pour base –c'est la nature des choses – la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec le métropole française, je crois aussi que cet ensemble, complète par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres états du Maroc et de Tunisie.

A chaque jour suffit sa lourde peine, mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez ce sera la fraternité civilisation.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس المصادر و المراجع
- فهرس المحتويات

- أ -

- ابن شنتوف : 37.
- أحمد بن بلة : 18-35-173-182-192.
- إدغار فور: 64-65-73-75-77-83-102-105-108-147-
- 148.
- أرقود : 125.
- أرنولد : 153.
- إيلي: 112-155.
- أندري موريس : 122-123-124.
- أنطوان بيناي : 149.
- أومران : 23.
- آيت أحمد حسين: 17-173.

- ب -

- برنار كورنو : 183.
- بن بولعيد مصطفى: 16-17-36-64-147.
- بن جلول : 38-95-141.
- بن محمد مصطفى : 39.
- بن مهدي العربي: 17.
- بن يوسف بن خدة : 64.
- بورجو هنري : 44-55-57-60-62.
- بورجيس مونري: 65-75-117-124-133-150.

- بورجيس مونوري: 70-149.
- بوردي : 153.
- بورقعة لخضر: 190-192-193.
- بوضياف محمد: 16-17-18-173.
- بوفر : 120.
- بوفي : 119.
- بول إيدو هنري: 62.
- بول دولوفري : 183-190.
- بول دولوفري: 165.
- بونتال: 101.
- بونعامة محمد: 193.
- بويي بونس: 90.
- بيار غيوما : 183.
- بيار مسمر : 183.
- بيدو جورج: 151.
- بيطاط رابح: 17-147-173.

- ت -

- تريكو برنار : 190-191.
- تريمو : 36.
- ترينكي : 140-153.
- تقية محمد: 23.
- تومازو : 153.

- ج -

- جرمان تيون : 54-59-66-69-77-88-92.
- جاكان : 191.
- جورج بيدو : 152.
- جويليه جاك : 66-67.
- جيل : 51.

- ح -

- حنبلي علي : 187.

- خ -

- خيضر محمد : 17-173.

- د -

- دالبك ليون : 153.
- دوبري : 190.
- دوغول : 76-135-146-152-153-155-156-157-158-
- 159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-
- 169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-
- 179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-
- 189-190-191-192-193-194-195-196.
- دوفال : 44.
- دوكاستل : 153.

– دي سيريني : 153

– ديدوش مراد : 147-18-16

– ديسكور : 155.

– ديكورنو : 50.

– ر –

– الرائد عز الدين : 191-190-189-188-187-173.

– ريني بالفين : 149.

– ز –

– زعموم صالح: 193-192-191-190-187-174.

– زيغود يوسف: 93.

– س –

– سالان راؤول: 165-164-162-154-151-124-118.

– سلاكرو : 41.

– سماني : 95- 95 .

– سوستال جاك: 55-58-59-60-61-64-65-66-67-68-69-

71-72-73-74-75-76-77-81-82-83-84-85-89-90-

91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-

105-109-111-113-114-134-146-147-149-153-

155-162-164-183.

– سوفايكو : 140.

– سويداني بوجمة : 18.

- ش -

- شاتينو : 93.
- شاريار : 61-51-47-31.
- شال : 190-188-186-180-179-177-176-175-173.
- شرشالي الحاج : 96-71.
- شوفالي جاك : 91-61-49-47-35-28.

- ع -

- عاودية : 95.
- عبان رمضان: 96.
- عبد الرحمن فارس : 95.

- غ -

- غوتي: 154.
- غي موليه: 76-109-110-111-120-124-126-128-129-
- 171-155-149-148-134-133-130.

- ف -

- الفاسي علال: 18.
- فانسان منتاي : 92-83-71-70-69-66-59.
- فرانسوا كويسلي : 45.
- فرانسوا ميتيران : 75-67-62-61-54-53-47-27-26-24-22-
- 146-84.

- فرحات عباس : 20-95-96-135-141-159-186-193.
- فرنسيس أحمد: 71-96-141.
- فيملان بيار: 153-154-156.
- فوجور جون: 26-31-60-72.
- فيليكس غايار : 134-140-149-151-153-191.

- ق -

- قاستون بونتال : 67.
- قرين بلقاسم بن بشير : 35-50.

- ك -

- كابتنت: 93.
- كاترو: 102-109-111-149.
- كريستيان بينو : 150.
- كريم بلقاسم: 18-37.
- كلود يوردي : 27.
- كوتولي : 60-68.
- كوتي روني: 59-64-149-153.
- كوست : 67.
- كيليسي: 23.
- كيوان عبد الرحمان : 70.

- ل -

- لا غيارد بيار: 153.
- لاکوست: 72-109-110-111-113-114-115-116-117-
- 118-119-120-121-124-126-127-128-129-131-
- 133-134-135-138-144-149-150-153.
- لاکيیر : 55-61-91.
- لاماسور : 61.
- لانيال : 21.
- لوريلو : 111-118.
- لونشامب: 101.
- ليون دالباك : 153.
- ليون فيكس : 56.
- ليونار روجي: 23-31-32-53-54-55-58-60-61.

- م -

- ماتون : 191.
- مارتال روبر : 90.
- مارسال ايدموند نايجلان : 28.
- ماسو: 140-144-154-155-156-180.
- ماسيسول رولان: 84.
- ماكس لوجون: 119-120-123.
- مايير ريني : 44-53-55-58-60.

- محساس :96.
- محمد الخامس :21.
- مصالي الحاج :101.
- منداس فرانس : 21-22-24-25-45-49-54-55-59-61-62-
- 63-64-72-73-77-146.
- مورو : 153.
- موريس بابون : 126.
- موريس فيوليت : 93.
- مولاي مرياح : 26-48-70
- ميشال دوبري : 157.
- ميكال : 155.
- ن -**
- نارون عمار :36.
- و -**
- وقواق :71-96.
- ي -**
- ياسف سعدي:187.
- يزيد محمد:18.
- يونك كريفو:90.

- أ -

- أرزيو : 164-125.
- ألمانيا : 152-23
- أندونيسيا : 158.
- الأوراس : 23 - 29 - 30 - 31 - 45 - 47 - 50 - 51 - 61 - 64 - 69 - 77 - 95 - 122
- إيطاليا : 152.

- ب -

- باتنة : 31-
- باريس : 22-39-64-72-79-82-94-154-156-171.
- باليسترو : 119.
- بجاية : 112.
- بروفانس : 76
- البليدة : 195.
- بودابست : 24-
- بوغار : 183.
- بونة : 79-85.

- ت -

- تابلاط : 119.
- تشاد : 158.

- تلمسان : 122.
- تمنراست : 170.
- توات : 159.
- تولوز : 155.
- تونس : 16-26-27-57-69-122-147-151-159-160-170-189.
- تيدكلت : 159.
- تيزي وزو : 166.

- ج -

- جبل أحمر خدو : 47.
- جبل تازة: 47.
- جبل فوش: 47.
- الجزائر : 14-17-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-43-44-45-46-47-48-49-50-51-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-75-76-77-78-79-80-81-82-83-86-87-90-91-92-94-98-101-104-105-106-107-111-113-114-115-116-128-129-130-132-134-138-149-152-154-155-158-160-161-162-163-164-165-167-171-172-176-177-178-179-180-181-182-184-185.

-خ-

– خنشلة : 31-35.

-د-

– دانكرك : 170.

– ديان بيان فو : 21.

-ر-

– الرباط : 170.

-س-

– ساحل العاج : 158.

– ساقية سيدي يوسف : 151.

– ستراسبورغ : 174.

– سكيكدة : 164.

– سكيكدة : 90.

– سور الغزلان : 119.

– السينغال : 158.

-ش-

– شرشال : 195.

– الشلف : 134-162-195.

-ط-

– طنجة : 159.

-ع-

– عنابة : 44-95.

-غ-

– غورارة : 159.

– غينيا : 158.

-ف-

– فرنسا : 25-27-35-37-38-46-49-50-53-54-56-57-62-63-

71-72-75-76-77-78-80-81-83-86-87-90-91-92-96-

98-104-105-106-107-113-125-126-128-129-130-

146-147-148-149-152-155-159-160-161-167-170-

173-176-177-178-179-180-181-184-185.

– الفلاندر : 26.

– الفيتنام :22.

–ق–

– القاهرة : 18-24-35.

– القبائل : 31-73-100-101-122-134-163.

– قسنطينة : 39-67-68-73-95-134-141-162-163-165-167-

171-177.

– القل : 141.

–ك–

– كورسيكا : 157.

– الكونغو : 26-158.

–ل–

– لايبروطاني : 76.

– ليل : 138.

– ليون : 155.

–م–

– مالي : 158.

– مدغشقر : 158-175.

– المدية : 190-191.

– مصر : 25-34-

– المغرب : 16-26-27-73-79-159-160.

– المهديّة : 159.

–ن–

– نيويورك : 150.

–ه–

– هلنسكي : 93 .

– الهند الصينية : 21-49.

–و–

– الو.م.أ : 118-141.

– الونشريس : 122.

– وهران : 45-95-134.

–ي–

– يوغسلافيا : 158.

بيبلوغرافيا البحث :أولا : المصادر الأرشيفية :

1. قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947، رقم 1853/47 .

ثانيا : المصادر :أ. باللغة العربية :

2. بن العقون عبد الرحمن: الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 .
3. بن خدة يوسف: اتفاقيات أيفيان، ترجمة: لحسن زغدار و آخرون ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986.
4.: جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة: مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2010
5. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة، الجزائر ، 2000 .
6. تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المأل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبية، الجزائر، 2010.
7. إينودي جون لوك: مزرعة أمزيان - تحقيق حول مراكز التعذيب إبان حرب الجزائر-ترجمة: رابع حبيلس و نجيب طوابية: ط 1 ، ميديا بلوس، قسنطينة، 2009 .
8. دوغول شارل: مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط 1 منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971 .
9. صايكي محمد : شهادة تائر من قلب الجزائر، تحقيق : محمود اليزيدي، دار الأمة، الجزائر، 2003.
10. الصديق محمد الصالح: عملية العصفور الأزرق ط 1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990 .
11. عباس فرحات : تشريح حرب ، ترجمة: أحمد منور ، نشر المسك ، الجزائر ، 2010 .
12. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، ط 2، دار القصبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011 .

13. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الطبعة الثانية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

ب. باللغة الفرنسية :

14. Le Commandant Azzedine : Les Fellagas, Enag, éditions, Algérie, 1997
15. Ouzagane Amar : Le Meilleur Combat, Paris Jullard .
16. Soustelle Jacques: L'Esperance Trahie (1958-1961) éd de l'Alma, Paris 1962.
17. Soustelle Jaques :Aimée est Souffante Algerie, Paris plan 1956.
18. Vers la Paix en Algerie- Les Négociations d'Evian dans les Archives Diplomatiques Françaises. 15 janvier1961-29 Juin 1962, ed. Alem el Afkar, Alger, 2012.
19. Lettre du Commandant Azzedine au Colonel Si M'hamed, 27 Novembre 1958.

ثالثا : المراجع :

أ. باللغة العربية :

20. إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013.
21. أوعيسى رشيد: كراسات هارتموت إلسنهاس حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين ، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي ، دار القصبه ، الجزائر ، 2010 .

22. باتريك أفينو و جون بلانشايس: حرب الجزائر - ملف وشهادات - ، ترجمة: بن داود
سلامية، دار الوعي ، الجزائر ، 2013.
23. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان
للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2012 .
24. بن عطية فاروق: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962 ، ترجمة: كابوية
عبد الرحمان وسالم محمد ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2010.
25. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، 1997.
26.: العمال الجزائريون في فرنسا ، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر
، 1979 .
27. بوضرية عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-
جانفي 1960) ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010.
28. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ط 2 ، منشورات متحف
المجاهد ، الجزائر ، د.ت.
29.: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2004.
30. بومالي أحسن: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرفة الجزائر الفرنسية ، دار المعرفة ، الجزائر
، 2010 .
31. حربي محمد : الثورة الجزائرية سنوات المحاض ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2008 .
32. : جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط 1 ،
مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ، 1983 .
33. حماميد حسينة: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954 - 1962 ، ط 1 ، منشورات
الخير ، الجزائر ، 2007.
34. رافئيل برانش: التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة: محمد
بن محمد بكلي، دار أمدوكال للنشر، الجزائر، 2010.

35. زبير رشيد: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، 2009.
36. الزبيري محمد العربي: الثورة في عامها الأول، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1984.
37. زغيدى محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.
38. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية: 1930-1990، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
39. شارل انري فافرود: الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمن و محمد سالم، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
40. شارل رويبر آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
41. شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
42. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، وزارة المجاهدين، الجزائر.
43. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955.
44. عباس محمد: ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2009.
45.: في كواليس التاريخ دوغول و الجزائر- أحداث، قضايا و شهادات-، دار هومة، الجزائر، 2007.
46.: نصر بلا ثمن، دار النهضة للنشر، الجزائر، د.ت.
47. العسلي بسام: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النقاش، بيروت، 1984.
48. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830. 1954، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000.

49. غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 – دراسة في السياسات و الممارسات
- ، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.
50. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر ، ترجمة: العربي بوينون، دار الأمة ، الجزائر ، 2011 .
51. قندل جمال: خط موريس و شال (1957-1962)، ط1، دار الضياء للنشر و التوزيع،
الجزائر 2006.
52. لبحاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون، ترجمة: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2،
الجزائر، 2005.
53. محمد الأمين بلغيث و آخرون : إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ، منشورات
المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ، 2007.
54.: ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، المركز الوطني
لدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1997.
55. مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962 ، المركز الوطني
لدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، الجزائر .
56. مقالتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان
المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012.
57. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل
وقائع و أحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة .
58. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الثاني لتاريخ الثورة 08-10 ماي 1984، نشر
في قطاع الإعلام و الثقافة 1984 .
59. منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط 1، دار
التنوير ، الجزائر 2008.
60. الميلبي محمد: فرانز فانون و الثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2010 .
61. نايت بلقاسم مولود قاسم : ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على ثورة أول نوفمبر أو
بعض مآثر الفاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1984 .

62. هرنى هامون و باتريك روتمان: حملة الحقايب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر ، تر: كابوية عبد الرحمن و سالم محمد ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2010.

ب. باللغة الفرنسية :

63. Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algérie , traduit de l'Anglais par Yves du Gurvy, édition Allain Michel, Paris, 1980.
64. Boudrel Philippe: la Dernière Chance de l'Algerie Français ,1956-1958,Ed, Albin Michel, Paris,1996,1996.
65. Carnaton Michel: Les Camps de Regroupement de la Guerre d'Algérie, L'Harmattan, Paris , 1998.
66. Claude Collot: les institutions de l'algerie durant la periode coloniale 1830-1962, c. n. r. c, paris, opu, alger, 1987.
67. Deon Michel: L'armée d'Algérie et la pacification , plan, paris, 1959.
68. Droz Bernard: histore de la guerre d'Algerie , Ed, le seuil , paris ,Tome1,1991 .
69. Etienne Maquin: le parti socialiste et la gèrre d'algerie , Ed, l'haramattan, Paris' France,1990.
70. Francis et Colette Jeanson: L'Algérie Hors la Loi, éditions ENG, Alger, 1993.
71. Geniage Jean: Histoire Contemporaine du Maghreb de 1930 à nos jours, librairie arthème fayard, paris, 1994.
72. Grand Larousse Encyclopédique, T1, libraire Larousse Paris, 1996.

73. Harbi Mohamed : Gilbert Meynier, le FLN, Documents et Histoire (1954-1962), éditions Casbah, Alger, 2004.
74.: Les Archives de la Révolution Algérienne, éditions Dahlab , Algérie , 2010.
75.: Algérie et son destin, Arcontère édition ; 1994.
76. Hartmut Elsenhans: Echech D'une Stratégie Néocoloniale, Économie Politique Spécificites..., Colloque Internationale d Algérie.
77.: La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre. Le passage de la IV eme à la Vem république, Ed. Publisud, Paris, 1999.
78. Jean – Louis Gerrard : dictionnaire historique et biographique de la guerre d Algérie , Edition Jean Curutchet , Paris , 2000.
79. Jean Pierre Rioux: Histoire du Monde, Larousse, 2004.
80. :Les Diffèrentes Etapes de la Politique de De Gaulle de Juin 1958 à Juillet 1962, Colloque International d Alger.
81. Lentin Albert Paul.: Le Dernier Quart d' Heure L'Algérie Entre Deux Mondes, éd: Alem el Afkar, Alger, 2012.
82. Patrick Eveno et Jean Planchais: la gèrre d'Algerie, Ed, la phomic, Alger, 1990.
83. Pellât Claude: Deuxième dossier secrets de l'Algérie; les presses de lecite, Paris, 1962.

84. Peyerfitte Alain, Faut-il Partager L algérie, éd.Plon, Paris, 1961.
85. Peyrefitte Alain, fant. Il partager l'Algérie. Ed plon, Paris 1962.
86. Savary Alain, Nationalisme Algerienne et la Grandeur Française, Tribune Libre ,èd Librarie Plan,1960.
87. Stora Benjamin: Histoire de la guerre dalgerie 1954-1962,ed , la dicouverte , paris , 1993.
88. Sylvie Thénault Histoire de la Guerre d Indépendance Algérienne Al Maarifa, edition 2010.
89. Vidal – Naquet, Pierre: La torture dans la république, Les édition de Minuit, Paris, 1972.
90. Yves Courriere : La guerre dAlgerie dictionnaire et documents , tome 5, SGED edition , paris , 2001
91.: La Guerre d'Algerie, le Temps de Léopards, Alger éditions Rahma, 1993.

رابعا : الجرائدأ. باللغة العربية :

92. البصائر: لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، 1955 و ما بعدها .
93. المجاهد. 1956 و ما بعدها .

ب. باللغة الفرنسية :

94. El Moudjahid : 1958 (divers numeros).
95. La dépêche de Constantine :1955 (divers numeros).
96. Le Echo d'Alger :1954 (divers numeros).

97. Le Journal d'Alger : 1954-1955 (divers numeros).
98. Le Monde : 1954 (divers numeros).
99. leFigaro : 1954 (divers numeros).

خامسا : الرسائل الجامعية :

100. أعراب: مراد خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 .
101. بلهادف صورية: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
102. بن دارة محمد : الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955. 1960، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
103. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية و الجنرال دوغول 1958-1962 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006-2007.
104. جويبة عبد الكامل: الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1958-1996)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
105. حماميد حسينة: المنظمة السرية الفرنسية في الجزائر 1962-1962، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2006-2007.
106. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962 ، أطروحة دكتوراه ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1995 - 1996.
107. كيالة نجية: البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011.

سادسا: المقالاتأ. باللغة العربية :

108. بوالطمين مصطفى: القانون الإطاري و السلطات الخاصة، مجلة الأول نوفمبر، الجزائر، العدد 91/90، 1988.
109. بورعدة رمضان: عرض الجنرال دوغول لسلم الشجعان و تقرير المصير، تأثيراتهما على الثورة، حوليات جامعة 08 ماي 1945 للعلوم الإنسانية، قالمة، ع 02، سنة 2008.
110. بومالة أحسن: " مراكز الموت البطيء و صمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، العدد 8، 2003.
111. جعنيط عيسى: التيار التغريبي في الجزائر 1830-1962، مجلة البصيرة، الجزائر العدد 3، 1997.
112. الزبيري: العربي السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر ، مجلة أول نوفمبر الصادرة بالجزائر، عدد 52، 1981.
113. صغير مريم : القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962 ، المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع 10 ، السداسي الثاني، 2004.
114. العلوي محمد الطيب: من مخططات العدو للقضاء على الثورة الجزائرية، الملتقى الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية ، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، مطبعة قربي، باتنة، 1989.
115. قدادة شايب: إنعكاسات مظاهرات 11 ديسمبر على المشروع الفرنسي - الجزائر الفرنسية ، أعمال الملتقى الدولي حول تاريخ الثورة التحريرية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 11 و 12 ديسمبر 2006، دار الهدى، 2007.
116. محمد فتاوى: أعلام الثورة الجزائرية الحرب الأخرى للمقاومة ،

[http //www.dhiqar.net/makalat M/Mk DR Mohkhat](http://www.dhiqar.net/makalat M/Mk DR Mohkhat) 15:00

. 13.11.09,

ب. باللغة الفرنسية :

117. Claude d' Abzoc-Eperly et François pernot, les Opérations en Algerie Décembre 1958-Avril-1960 le général Challe parlé, Revue Historique des Armées, N.3,1995.

الصفحة	الموضوع
3	الإهداء
4	الشكر
5	مقدمة
13	الفصل الأول : اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الفرنسية
14	— اندلاع الكفاح المسلح 1954
21	— موقف الحكومة الفرنسية بباريس
31	— موقف الولاية العامة بالجزائر
39	— موقف الصحافة و الكولون
47	— رد الفعل القومي و العودة إلى الإصلاح
57	الفصل الثاني : مشروع جاك سوستال 1955-1956
58	— جاك سوستال واليا عاما للجزائر
65	— الإجراءات التمهيديّة لجاك سوستال
75	— الإدماج طريقا للتهدئة
83	— محاور خطة سوستال الإصلاحية
90	— المواقف الجزائرية و الفرنسية من مشروع جاك سوستال
95	— انعكاسات مشروع جاك سوستال على الجزائريين المسلمين
103	الفصل الثالث: روبير لاكوست و سياسة التهدئة و الأمن 1956-1958
104	— الجبهة الشعبية و موقفها من الثورة
110	— روبير لاكوست على رأس الولاية العامة
116	— سياسة التهدئة و الأمن
128	— الإصلاحات طريقا للتهدئة
138	— أثر سياسة التهدئة اللاكوستية على الجزائريين المسلمين

145	الفصل الرابع : مشاريع التهدئة في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة 1962-1958
146	— الإدارة الفرنسية بين مطرقة الثورة وسندان غلاة المعمرين
153	— دوغول منقذ الجزائر الفرنسية
162	— مشروع قسنطينة
168	— سلم الشجعان
174	— تقرير المصير والجزائر الجزائرية
185	— أثر المشاريع الدوغولية على الجزائريين المسلمين
197	خاتمة
202	الملاحق
232	الفهارس
233	فهرس الأعلام
241	فهرس الأماكن
247	فهرس المصادر و المراجع
258	فهرس المحتويات